مصر دائماً

الرقابة الإدارية

الاكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

EACA

ضمير الوطن

هيئة الرقابة الإدارية / الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد

العدد الأول - ديسمبر 2021

ضمير الـــوطن

مجلة ثقافية دورية متخصصة

تصدر عن الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

إعداد

مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد

السيد اللواء أ.ح / حسن عبد الشافى

رئيس هيئة الرقابة الإدارية

رئيس مجلس إدارة الأكاديمية

اللواء عمرو عادل

نائب رئيس هيئة الرقابة الادارية

عضو مجلس إدارة الأكاديمية

إشراف عام

وكيل أول / خالد عبد الرحمن

مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية لشئون الأكاديمية والتعاون الدولي وعضو مجلس الإدارة

وكيل د. / حامد هميمى

مدير الأكاديمية ومقرر مجلس الإدارة

رئيس التحرير

وكيل د. / محمد سلامة

نائب مدير الأكاديمية لمركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد

المستشار الإعلامى

د. سامى عبد العزيز

المستشار الصحفى

أحمد أيوب

الاصدار الرقمى الالكترونى
باللغة العربية

Digital Edition
English version

L' Édition numérique
version française

إن الدولة قيادةً وشعباً تتمسك بسيادة القانون ورفض كافة صور وممارسات الفساد وترسيخ قيم النزاهة وسياسة الشفافية، وأن الجميع بدون أى استثناء كلهم سواء أمام القانون.

وهذا هو المسار الذى انتهجته الدولة كأحد ركائز الحكم الرشيد منذ بدء مسيرة التنمية ومن اجل مستقبل افضل لوطننا الغالى مصر .

الرئيس

عبدالفتاح السيسى

المحتوى

رؤية قائد.. وإرادة شعب

اللواء / حسن عبد الشافى

08

تطور الاختصاص التشريعى لهيئة الرقابة الإدارية

اللواء / عمرو عادل

20

ضمير الوطن.. وضمير المواطن

وكيل د. محمد سلامة

مقال رئيس التحرير

12

تعزيز الجهود الدولية ضد الفساد

(د.غادة والى)

14

مكافحة الفساد.. بين التعليم والثقافة

الوكيل أول / خالد عبدالرحمن

24

الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بين الحاضر والمستقبل

وكيل د/حامد هميمى

28

التوعية المجتمعية.. سبيل الوقاية من الفساد

مقال هيئة التحرير

10

CONTE

البرلمانيون و الهيئات الرقابية..حصن منيع فى مواجهة الفساد

عادل العسومى
رئيس البرلمان العربى

18

المدن المرنة المستدامة

المهندس/ أحمد رياض على

42

أطر و آليات الاتحاد الإفريقى

السفير/ أشرف راشد

32

قياس الفساد بين الواقع و المدركات

د/ ماريان قلدس

50

القيادة ومنظومة الجودة الشاملة والإدارة الرشيدة للمنشآت

اللواء/ عصام زكريا

54

مكافحة الفساد فى مصر القديمة

د. وسيم السيسى

60

إفريقيا التى نريد.. جهود مصرية وشراكة لمكافحة الفساد فى القارة السمراء

(القاضية/ أمل عمار)

36

حوكمة المؤسسات العامة

د. طارق الحصرى

40

من أجل مكافحة أفضل للفساد فى إفريقيا

ميارون بوجوتو

30

نحو تعزيز أداء مصر فى مؤشرات الحوكمة

د. خالد زكريا أمين

46

تطور منهجية وسياسات التصدى للفساد

الوكيل/ أحمد نورالدين

58

مصر: مرحلة تاريخية جديدة

د.عبد المنعم سعيد

62

مبنى هيئة الرقابة الإدارية بالعاصمة الإدارية الجديدة

رؤية قائد.. وإرادة شعب

بقلم اللواء أ.ح/ حسن عبد الشافى أحمد

رئيس هيئة الرقابة الإدارية

المصارحة ، المواجهة ، والتطوير والطموح ، قيم تعكسها كل ممارسات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى منذ أن اختار الشعب تفويضه عن ثقة وقناعة..

حوار مفتوح بين القيادة والدولة والشعب، تواصل مستمر عبر كافة القنوات والجسور، عبر الإعلام وعلى الأرض لكى يعرف الجميع أين كنا وكيف أصبحنا وإلى أين نسير وفق معايير للتطوير والتقييم للأداء المؤسسى بكل الموضوعية واستخدام الأساليب العلمية.

ظلت هيئة الرقابة الإدارية على مدى تاريخها شريكاً فى حماية مصالح الوطن والحفاظ على مقدراته وثرواته، وشريكاً فى التطوير لضمان بقيم الحوكمة والنزاهة والشفافية، فقد التزمت الهيئة برؤية القيادة السياسية التى أدركت من البداية أن جهود التنمية لابد أن تؤازرها آليات تحميها وتقف حائلاً دون وقوع أى من الممارسات الفاسدة التى تعوق تقدمها أو ترفع تكلفتها أو تسمح بإثراء أى مجموعةٍ أو فئةٍ على حسابها.

ظلت هيئة الرقابة الإدارية على مدى تاريخها شريكاً فى حماية مصالح الوطن والحفاظ على مقدراته وثرواته، وشريكاً فى التطوير لضمان الالتزام بقيم الحوكمة والنزاهة والشفافية

ممارسات مكنت مصر - بفضل الله - وجهود قائدها، وإخلاص قواتها المسلحة وشرطتها من تحقيق ما فاق ويفوق التوقعات بشهادات وطنية وعالمية .

الرقابة الإدارية، الضمير النابض

حين شَرُفت بتولى رئاسة هيئة الرقابة الإدارية للانتقال من المساهمة فى الدور التنموى إلى تولى الدور الرقابى تبين وبحق مدى ما توليه الدولة المصرية من عنايةٍ خاصة لتدابير مكافحة الفساد -وبالتأكيد فإن هيئة الرقابة الإدارية فى القلب منها- حيث تحرص على تبنى إجراءات صارمة وجادة بفضل إرادة سياسية داعمة ومُشجعة للتصدى للفساد مع مراعاة أسس سيادة القانون والفصل بين السلطات والعمل على ترسيخ مبادئ عدة كالمساءلة والشفافية واحترام حقوق الإنسان والسعى الجاد والطموح لتقوية الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلى والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية المُتخصصة لوضع منهج علمى سليم لمواجهة الفساد وحتى تحقيق الهدف الأبرز وهو الوقاية من الفساد ومنعه.

جاء قرار تأسيس الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد ليؤكد إيمان الدولة بأنه بالعلم والبحث العلمى وتطوير القدرات البشرية علمياً وعملياً يتم خلق بيئة عمل قادرة ذاتياً على وأد الفساد

متحدون على مكافحة الفساد

ومع قناعة الدولة بأن منع ومكافحة الفساد مسئولية وطنية مشتركة لا تكتمل إلا بمشاركة كافة أطياف المجتمع، كان من الضرورى رفع مستوى الوعى بخطورة الفساد وأهمية مكافحته، وتدعيم ونشر قيم الشفافية والنزاهة وإتاحة المعلومات، فتم إعداد وتفعيل مدونات السلوك الوظيفى للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة، وأعضاء جهات إنفاذ القانون، والعاملين بالمؤسسات الأهلية، والقطاع الخاص، وعقد العديد من الدورات التدريبية لنشر قيم النزاهة والشفافية، وكذا قيام الأزهر الشريف والكنيسة المصرية ووزارة الأوقاف بنشر الوعى بخطورة الفساد ، مع إعداد حملات إعلامية لتحريك ضمير المجتمع، والتشجيع على كشف الفساد...فضلاً عن تضمين مفاهيم ذات صلة بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد بالمناهج الدراسية بالمدارس والجامعات، وقد جاء قرار تأسيس الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لتؤكد إيمان الدولة بأنه بالعلم والبحث العلمى وتطوير القدرات البشرية علمياً وعملياً يتم خلق بيئة عمل قادرة ذاتياً على وأد الفساد من خلال الإدارة المحترفة والواعية والتى تعمل وفق المعايير القانونية والإدارة الرشيدة ، وذلك من خلال دورات تدريبية متخصصة ومتنوعة يقوم بها خبراء وعلماء لهم مكانتهم وخبراتهم.

وتزداد الخطوات فى الاتجاه العلمى بتنفيذ أول برنامج للدراسات العليا لمنح درجة الماجستير مشاركةً بين الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، وجامعة القاهرة الأم ممثلة فى واحدة من أعرق كلياتها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والتى لاقت قبولاً فاق تصوراتنا بعد ان أثبتت تجربتها الأولى تميزاً وتأثيراً ملموساً، وبالتوازى مع كل ذلك كان لابد من فتح جسور التواصل بين الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد تحت مظلة هيئة الرقابة الإدارية والمجتمع من خلال إصدار عدة مطبوعات! لكل مطبوعة منها أهدافها ومحتواها، تشرف عليها جميعاً الأكاديمية من خلال مركز بحوث دراسات منع ومكافحة الفساد التابع لها، وها هى باكورة هذه الإصدارات، مجلة، تُعلم، تثقف، تصبح ساحة مفتوحة لكل جديد من معلومات وأفكار ومقالات وتجارب وإحداث لتكون مرآة للهيئة وجهودها وأنشطتها وأفكارها من خلال الأكاديمية، ذراعها التثقيفى والتعليمى، وكذلك منارة للمفكرين والخبراء، بما يصب فى النهاية لتحقيق غاية واحدة، مجتمع مشارك فى حماية مصالح الوطن وإنجازاته ودعم مفاهيم الوقاية والتوعية لاقتلاع جذور الفساد بكل صوره فى كل جنبات المجتمع، وفى النهاية دعونى أؤكد أن طموحاتنا لا حدود لها، فنحن نجتهد، نسعى ، لتحيا مصر، وليجنى شعبها ثمار جهده وصبره وعطائه، وتحقق رؤية القيادة السياسية وطموحاتها من أجل «حياة كريمة» لشعب طيب الأعراق جدير بكل الخير والنماء والبناء.

التوعية المجتمعية.. سبيل الوقاية من الفساد

تستلزم مواجهة الفساد والمُفسدين، إرادة صلبة، وخططاً طموحة، وأجهزة متخصصة، وآليات فعالة تحركها قدرات متواصلة قائمة على التعاون المشترك المُخلص الدؤوب، فهى جهود مشتركة وهدف نبيل يدعم أغراض التنمية ويقويها.

هيئة تحرير المجلة

أجهزة عريقة فى مواجهة الفساد

مما لا يدع مجالاً للشك أن لدى الدولة المصرية أجهزة عريقة تم تأسيسها وتطويرها منذ فترة طويلة ضمت كيانات متعددة لتساهم فى التصدى للفساد بصورة مباشرة أو من خلال تنفيذ مهام ذات صلة كمجالات وضع السياسات والتخطيط القومى، المراجعات المالية، التنظيم الهيكلى والإدارة، جمع البيانات والإحصاءات وتوالى إنشاء تلك الأجهزة تباعاً ووفقاً للمتطلبات والمهام، ومنها أجهزة رقابية متخصصة ومنها أجهزة رقابة عامة لتواصل أدوارها فى تنفيذ أغراض إنشائها حيث توافرت لديها الكوادر والإمكانات ما أكسبها خبرات تراكمية عريضة فحققت نتائج واضحة وملموسة، بما أثر ويؤثر بشكل واضح فى تعزيز الثقة بين المواطنين والدولة كنتيجة لتلك الجهود.

توعية وتثقيف المجتمع

رغم أهمية الجهود المباشرة – جهود أجهزة الدولة - وفاعليتها ضد الممارسات والأفعال الفاسدة إلا أن هيئة الرقابة الإدارية وفى ضوء ما تمتلكه من قدرات علمية وتبنيها لاستخدامات البيانات والمعلومات فى الحد من الفساد فى كافة المجالات اتخذت خطوات إيجابية نحو التوجه التثقيفى والتوعوى

لأفراد المجتمع لما يشكله ذلك من تحصين من مخاطر الفساد وتعميق لمبادئ المشاركة والنزاهة والمساءلة سعياً لتحقيق التوجه نحو الإجماع وفى هذا الشأن يكون غاية هذا التوجه الوصول إلى تقليص حجم الفساد وصوره وآثاره إلى أقل حد ممكن الأمر الذى يمكن معه استخدام مصطلح «منع الفساد»، يعقبها اتخاذ إجراءات «الوقاية من الفساد» ومن تلك الإجراءات الملموسة ضمن هذا التوجه تنظيم الدورات التدريبية للفئات المختلفة من المواطنين من غير العاملين بالدولة ومن الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص وغيرهم من الفئات بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وتنفيذ وإطلاق موقع هيئة الرقابة الإدارية الإلكترونى للتواصل مع أكبر قدر ممكن من المتابعين وعقد الندوات والمؤتمرات والحملات الإعلامية والاحتفاليات المختلفة وبمشاركة الشباب وكافة أطياف المجتمع فى تلك الفاعليات.

الإصدار الأول

ويعتبر إصدار العدد الأول من مجلتنا الثقافية «ضمير الوطن» هو إحدى تلك الخطوات الرئيسية فى هذا السبيل للحرص على التوعية ومشاركة المُجتمع وبما يعزز السلوك الأخلاقى للإدراك الحقيقى بمفاهيم النزاهة والشفافية وغيرها من المفاهيم للتوصل لمضمونها بدلاً من ترديدها كمفاهيم دعائية دون الإلمام بمحتواها ومدى عُمقها مع إحداثها الأثر المجتمعى الحقيقى، فوجود منصة إعلامية مباشرة للتوعية يشكل دوراً مؤثراً لدعم جهود الدولة ومؤسساتها لمحاربة الفساد، حيث ستتضمن المجلة العديد من المقالات للعديد من الخبراء والمتخصصين لإبداء كافة الآراء والأفكار المتعلقة بالفساد وطرق مواجهتها والحلول العملية للحد منه.

مضمون العدد

يتضمن هذا العدد بُعداً دولياً يتمثل فى أنشطة الأمم المتحدة فى مكافحة الفساد متمثلة فى مكتب مكافحة المخدرات والجريمة ويأتى الإعداد لعقد الدورة التاسعة للدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمدينة شرم الشيخ فى ديسمبر٢٠٢١ كأحد إبرز إجراءات تعزيز التعاون الدولى خلال هذا العام.

البُعد الإقليمى والقارى

يعتبر التعاون العربى والإفريقى ركيزتين أساسيتين فى تعزيز الجهود المشتركة لمواجهة الفساد على المستويين الإقليمى والقارى وتطبيقاً فعلياً للاتفاقيتين العربية والإفريقية لمكافحة الفساد ودعماً للتعاون مع البرلمان العربى على صعيد التوجه الرقابى، كما يشكل هذا التعاون دعماً قوياً لجهود التنمية المشتركة تحقيقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك تلبية تطلعات القارة وفقاً لأجندة الاتحاد الإفريقى ٢٠٦٣ ودعم جهود الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء والاستفادة المتبادلة بين الدول وفقاً للأهداف المقررة بمختلف الاتفاقيات والآليات.

المعارف ذات الصلة

يشكل تطوير الإطار التشريعى لعمل واختصاص هيئة الرقابة الإدارية والحرص على استقلاليتها ودعم جهودها - وكذلك لباقى الأجهزة الرقابية - المثال الحقيقى لمساندة الإرادة السياسية لكافة جهود مكافحة الفساد كما أن التعرف والتأكيد على مضمون ومبادئ الحوكمة كأداة رئيسية لضبط الجهاز الإدارى ووسيلة لتطوير الهيكل التنظيمى للجهاز الإدارى وبما يؤكد ضرورة إبراز مفهوم القيادة وأثرها على منظومة الإدارة الرشيدة والجودة الشاملة.

هيئة الرقابة الإدارية إتخذت خطوات إيجابية نحو التوجه التثقيفى والتوعوى لأفراد المجتمع لما يشكله ذلك من تحصين من مخاطر الفساد وتعميق لمبادئ المشاركة و النزاهة والمساءلة للوصول إلى تقليص حجم الفساد وصوره وآثاره إلى أقل حد ممكن الأمر الذى يمكن معه إستخدام مصطلح «منع الفساد»

إحدى دورات مكافحة الفساد بالأكاديمية

قياس الفساد

ولا يمكن إغفال أهمية بحث ودراسة أفضل السبل لقياس الفساد رغم عدم إمكانية قياس الفساد بشكل مطلق بسبب الطبيعة غير العلنية التى يتسم بها وكذا متابعة مؤشرات الحوكمة لكونها الوسيلة الفعالة ذات الاهتمام من قِبَل المؤسسات الدولية والإقليمية ومختلف المنهجيات الخاصة بتلك المؤشرات.

دعوة للمشاركة...

وختاماً تدعو هيئة تحرير المجلة لمشاركة جميع قرائها فى إبداء الآراء والتعليقات حول محتوى العدد وكذلك ندعو المتخصصين للالتحاق بأسرة هيئة تحرير المجلة لكتابة المقالات والأوراق البحثية كمشاركة جادة ومثمرة لأسرة المنبر الإعلامى الجديد.. «ضمير الوطن».

ضمير الوطن.. وضمير المواطن

بين أيديكم اليوم.. العدد الأول من مجلتنا، التى نتطلع إلى أن تكون منبراً لكل الآراء والأفكار الوطنية الداعمة للتنمية ومكافحة الفساد.

هذه المجلة ليست مطبوعة دورية فحسب ولكنها ملتقى لكل الأفكار والأحداث والآراء المرتبطة بضمير الوطن والمواطن معاً وهذا ليس بغريبٍ عن (هيئة الرقابة الإدارية).

مقال رئيس التحرير

وكيل د. محمد سلامة

نائب مدير الأكاديمية لمركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد

الرقابة الإدارية، ضمير الوطن

نشأت الهيئة منذ عام ١٩٦٤ كنتيجة حتمية لمكتسبات ثورة عام ١٩٥٢، فى ظل اتساع قاعدة ملكية الدولة، وتعدد الجهات التابعة لها من وزارات ومحافظات وشركات وتنامى قاعدتها الصناعية وزيادة أعداد العاملين بها، الأمر الذى استوجب وجود جهاز رقابى قوى يضطلع بدوره فى مراقبة أداء الجهاز الإدارى والعاملين به وتلافى «أوجه القصور فى العمل والإنتاج والذود عن المال العام»، وترسيخ مفاهيم الاحترام لـ«سمعة وكرامة الوظيفة العامة»، وتعاقبت على هذا الجهاز العريق أجيال عدة.. لتؤدى دورها الوطنى وفقا للظروف السياسية والاقتصادية والقوانين والمتغيرات المجتمعية التى مرت على الأمة المصرية.

إلا أن صدور هذا العدد الأول يشكل وبحق تعبيرا عن الدور المتنامى لهيئة الرقابة الإدارية التى تشكل رافدا رئيسيا لـ «ضمير الوطن» وهو الذى أضفى ذلك الاسم ليحمله هذا العدد الأول من المجلة.

فمنذ ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ مثلت الإرادة السياسية وبحق الأساس القوى والداعم الرئيسى فى مجالى تنفيذ خطط «التنمية الطموحة» و«مكافحة الفساد» بل يمكننا أن نقول إن تواكب دفع عجلة التنمية مع وجود آلية حقيقية وفعالة لمحاربة الفساد هما بمثابة وجهين لعملة واحدة.

بل إن اتحادهما معا يرسخ لمبدأ «سيادة القانون» وقد اتضحت تلك العزيمة الصادقة للقيادة السياسية وتلك القدرات الحقيقية الدؤوبة من أجهزة مكافحة الفساد من خلال تشكيل اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته برئاسة السيد رئيس الوزراء واللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته برئاسة السيد الوزير / رئيس هيئة الرقابة الإدارية حيث تختص الأولى بوضع السياسات والأهداف الرئيسية لمواجهة الفساد وتختص الثانية بوضع الأهداف الفرعية ومباشرة الآليات الفعلية تحقيقا لتلك السياسات.

وتتويجا لتلك الجهود تم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ – ٢٠١٨ حيث ساهم فى تحقيقها عدد ٨٤ جهة من الجهات الإدارية من وزارات ومحافظات وجامعات وغيرها من الأجهزة الإدارية بالدولة، حيث قامت تلك الجهات من جانبها بتشكيل فرق عمل مختلفة تحقيقا لذلك وأعقبها تنفيذ الإستراتيجية فى نسختها الثانية ٢٠١٩ – ٢٠٢٢ وشارك فى تنفيذها ١٠٤ جهة.

كما مارست الهيئة دورا بارزا فى دعم خطط التنمية الطموحة بموجب تكليف السيد رئيس الجمهورية باشتراك الهيئة فى متابعة

خطط التنمية وإجراءات تنفيذ المشروعات المختلفة إلى جانب الجهات المتخصصة الأخرى والمكلفة بالمتابعة الفنية والهندسية وبرز دور الهيئة فى متابعة إجراءات تنفيذ العقود الإدارية ومدى تحقيق معدلات تنفيذ الأعمال وفقا للخطط الزمنية المقررة حيث ساهمت فى دفع تلك المعدلات وتذليل جانب من الصعاب التى واجهت التنفيذ والتصدى لأية شبهات أو ممارسات فاسدة تشوب آليات وعناصر التنفيذ وصولاً لضمان جاهزية المشروعات للافتتاح وفقا لطبيعتها وحجم الأعمال وتكلفتها وأهميتها.

الدور المُجتمعى – ضمير المواطن

وإذا كانت ممارسات وجهود هيئة الرقابة الإدارية تمثل جانبا جوهريا من «ضمير الوطن» إلا أنها تشكل جناحا منفردا ينبغى له أن يتحد ويتكامل مع جناح آخر لإحداث التوازن الموضوعى لمواجهة الفساد بصورة نافذة وقادرة، ويتشكل ذلك الجناح الهام من «ضمير المواطن»..

فمهما تعددت جهود الدولة وأجهزتها فى وضع السياسات والأهداف لمواجهة الفساد دون وجود ظهير مجتمعى لديه الرغبة والثقافة لتنفيذ الآليات وتحقيق النتائج فإن هذه الجهود لن تؤتى ثمارها على النحو المأمول.

وبمراجعة تجارب الدول المختلفة الساعية لتنفيذ خطط تنموية رائدة نجد أنها عملت على مواجهة جرائم وممارسات الفساد كأحد أهم ركائز تحقيق التنمية حيث سعت للتكامل مع أبناء مجتمعاتها لتحقيق أهدافها الطموحة من خلال نشر الوعى والتثقيف لمواجهة الفساد، ومن أبرز الأمثلة الدولية تجربة هونج كونج حيث تحولت من انتشار الممارسات الفاسدة كنمط حياة يومية إلى نموذج دولى لتحقيق النزاهة والتصدى للفساد[1].

الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

بمراجعة تجارب الدول المختلفة الساعية لتنفيذ خططا تنموية رائدة نجد أنها عملت على مواجهة جرائم وممارسات الفساد كأحد أهم ركائز تحقيق التنمية حيث سعت للتكامل مع أبناء مجتمعاتها لتحقيق أهدافها الطموحة من خلال نشر الوعى والتثقيف لمواجهة الفساد

تمازج الضميرين..

ولكى تستطيع التجارب المتخصصة فى مجال مكافحة الفساد تحقيق طموحاتها لابد من التكامل بين إستراتيجية الحكومة وقدرات وأهداف أجهزة مكافحة الفساد الرئيسية وبين ثقافة المواطن وتنمية وزيادة وعيه للإلمام بصور وعناصر ومخاطر وأضرار الفساد وآثاره على المجتمع ككل.

وبتوافر الإرادة السياسية - كما أشرنا سابقا - تتيسر العديد من الخطوات، حيث تدعم تلك الإرادة وضع القوانين الصارمة أوتعديلها لتحقيق المواجهة الفعلية للفساد بالتكامل مع الأدوات التشريعية المناسبة وكذلك يَسهُل وضع إستراتيجية واضحة للمكافحة وأهداف وآليات وعناصر تنفيذية لتطبيقها..

إلا أنه تبقى الإشكالية المُلحة التى تعرقل كافة جهود التصدى للفساد، ألا وهى عدم توافر ثقافة ووعى المواطن فى مواجهة الفساد..

ولإحياء هذا الوعى وترسيخ تلك الثقافة لابد من تعاضد عناصر عدة وهى تنامى دور (أدوات الدولة التثقيفية) من وزارات وهيئات وأجهزة متخصصة بصفتها ممثلة الدولة والراعى الرئيسى لنضوج الوعى وتوجيهه وبين (منظمات العمل الأهلي) بصفتها الأوسع انتشارا واتصالا وقُربا من المواطنين وفق توزيع جغرافى متوازن، و(ثقافة ورغبة المواطن الحقيقية) فى التخلص من الفساد وتبعاته..

ولا يقتصر دور تلك العناصر فى التوعية بالأفعال المؤثمة التى تشكل جرائم المال العام والتى تمس سُمعة وكرامة الوظيفة العامة الواردة فى قانون العقوبات أو القوانين المُكملة أو التعديلات القانونية ذات الصلة، بل تمتد لتشمل (الممارسات الفاسدة) ويقصد بها «التصرفات اليومية من المواطنين وكذلك الموظفين العموميين وخاصة من مُقدمى الخدمات العامة والتى تتسم بالتخاذل والتباطؤ والإهمال» ويمكن التفرقة بين الأفعال الفاسدة والممارسات الفاسدة أن الأولى يمكن تحديدها على سبيل الحصر وتكييفها ووضع العقوبة المتناسبة مع ظروف ارتكابها وآثارها بينما أن الثانية لا يسهل تحديدها على سبيل الحصر وقد لا ترقى تلك التصرفات إلى حد المساءلة العقابية سواء الجنائية أو الإدارية، بالرغم من أنها فى مجموعها ترسخ لثقافة الفساد وتؤثر بشكل كبير فى تشكيل وعى المواطن وتؤدى حتما إلى معايشة الفساد وقبوله داخل المُجتمع كأمر واقع لا مفر منه.

...وبالتالى تُرَسِّخ لانتشار ثقافة الفساد دون رادع أو ضابط...

ولا سبيل للتصدى لتلك الممارسات سوى زيادة الوعى وترسيخ ثقافة مواجهة الفساد وإبراز الهوية الوطنية والالتفاف حول هدف قومى واحد يتصل برفعة الوطن وصالح المُجتمع ضمن مشروع تنموى إصلاحى متكامل.

أمل واعد وشكر واجب..

حين شارفت نهاية المقال الأول من العدد الأول من المجلة الثقافية الصادرة عن الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد متمثلة فى مركز البحوث والدراسات حيث تعد الأكاديمية الذراع التدريبية والتثقيفية لهيئة الرقابة الإدارية.. تملكتنى مشاعر متعددة تراوحت بين الفخر والأمل والشكر الواجب.

الفخرُ بإنتساب الأعضاء والعاملين بالهيئة لهذا الصرح الشامخ الراسخ، والأملُ الواعد للسعى الجاد للقضاء على الممارسات الفاسدة ونشر الوعى والثقافة الواسعة للتصدى للفساد بالمجتمع..

والشكر الواجب لداعمى السياسة التثقيفية والترويجية لمكافحة الفساد، ودعم دور الهيئة المجتمعى وعلى رأسهم السيد الوزير رئيس هيئة الرقابة الإدارية ونائب رئيس الهيئة، حيث تحقق الأمل وتحول الحُلم إلى حقيقة ساطعة تحملها الأكف وتطالعها العيون.. فشكرا لهم جميعا...

كما نقيم لهم العهد كأسرة هيئة التحرير بالمجلة، باستمرار عمل المجلة ومنذ عددها الأول منارة ثقافية وطنية وأداة فاعلة للاستنارة والبداية الحقيقية للعمل على نشر المقالات والدراسات والبحوث المناهضة للفساد على قدر هذا الدعم والمساندة.. وفى ظل القيادة السياسية الرشيدة ودعم رؤيتها التنموية الشاملة.

(١)- جلسة حوارية بمؤسسة أمان للشفافية بدولة فلسطين - " دانييل لي" الخبير الدولى وشغل وظيفة نائب مفوض ورئيس العمليات فى الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد بهونج كونج - ١٣ ديسمبر ٢٠١٧.

تعزيز الجهود الدولية ضد الفساد

د. غادة والى
- وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
- المدير التنفيذى لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة
- مدير مقر المنظمة الدولية

مما لا شك فيه أن الفساد يشكل تهديداً دولياً، فبالإضافة إلى آثاره السلبية الضخمة على المستوى الوطنى، يعيق الفساد التنمية المستدامة ويؤدى إلى تفاقم الجريمة على المستوى الدولى، حيث تعمل شبكات الفساد العابرة للحدود الوطنية على نهب وتهريب وغسل الأموال والموارد وتيسير الأعمال الإجرامية والإرهابية وتمويلها، وتستغل هذه الشبكات أى ثغرات بين النظم الوطنية المختلفة للتحايل على القانون والإفلات من العقاب.

ويترتب على الفساد العابر للحدود تكلفة اقتصادية ضخمة، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن الفساد يكلف العالم ما يقارب ٣ تريليونات دولار سنوياً، وهى كمية هائلة من الأموال التى تتسرب إلى حسابات المجرمين والفاسدين بدلاً من استثمارها فى التنمية والخدمات العامة، وتعد إفريقيا مثالاً واضحاً يعكس هذا الوضع، مع العلم أنها القارة الأكثر احتياجاً إلى استغلال مواردها وثرواتها لتحقيق التنمية، فالقارة الإفريقية تفقد أكثر من ٨٨ مليار دولار سنوياً عن طريق هروب رأس المال، وهو مبلغ يساوى إجمالى الدعم التنموى والاستثمار الأجنبى المباشر فى إفريقيا معاً، ونصف المبلغ المطلوب لتعويض العجز القائم فى تمويل أهداف التنمية المستدامة فى القارة.

إنّ التداعيات الجسيمة للفساد على المستوى الدولى والطابع العابر للحدود لعمليات شبكات الفساد يحتمان التعاون المكثف والفعال بين الدول لمواجهة الفساد بشكل مستدام وحماية حقوق الشعوب فى الاستفادة من ثرواتها لتحقيق آمالها وطموحاتها المشروعة فى التنمية، وقد نجحت دول العالم فى وضع إطار دولى شامل لهذا التعاون، متمثلاً فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التى تتمتع بعضوية شبه عالمية، حيث وصل عدد الدول المصدقة على الاتفاقية إلى ١٨٧ دولة، وبالرغم من وجود آلية دولية شاملة وفعالة وواسعة العضوية لمكافحة الفساد، تستمر تحركات وتدفقات الفساد فى استنزاف موارد الدول وفى الكثير من الأحيان ينجح الفاسدون فى الهروب من العدالة، وهو ما يقتضى طرح السؤال التالى: ما الذى ينقصنا لتحقيق تعاونٍ دوليٍّ أكثر فاعلية، يمَكن الحكومات من ملاحقة وتفكيك شبكات الفساد الدولية؟

ويعتبر عام ٢٠٢١ توقيتاً مثالياً للإجابة عن هذا السؤال، فالعام الحالى شهد عقد أول جلسة خاصة حول الفساد فى تاريخ الجمعية العامة للأمم المتحدة فى يونيو، والتى اعتمدت إعلاناً سياسياً هاماً يتضمن تعهد دول العالم بتكثيف الإجراءات القائمة لمكافحة الفساد وتعزيز التعاون الدولى، وفى ديسمبر ٢٠٢١ سيتم عقد المؤتمر التاسع للدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذى تستضيفه مصر فى مدينة شرم الشيخ، والذى بدوره سيمثل فرصة محورية لاستعراض ما شهده العام من تطورات ومبادرات تتعلق بمكافحة الفساد، ووضع ملامح مستقبل التعاون الدولى فى مجال مكافحة الفساد.

إنّ السبيل الأمثل لتحقيق مستوى التعاون الدولى الملائم للتصدى للفساد حول العالم يتمثل فى تعزيز وتطوير جهود تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، لترتقى هذه الجهود بنصوص وأهداف الاتفاقية والتعهدات الواردة فى الإعلان السياسى الصادر عن الجلسة الخاصة للجمعية العامة، ومن هنا يعمل مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة – والذى يعد الجهة المعنية بمتابعة ودعم تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد فى المنظومة الأممية – مع الدول أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع الدولى على وضع آليات تيسر من تنفيذ الاتفاقية بشكل عملى على أرض الواقع.

لتحقيق ذلك، يجب العمل على عدد من المحاور، وهى:

معالجة الفجوة بين نصوص الاتفاقية وقدرات الدول على تنفيذها

حيث يستمر مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة فى تقديم الدعم الفنى والتقنى للدول لتحقيق ذلك، فقد قام المكتب خلال الفترة من يونيو ٢٠٢٠ إلى يناير ٢٠٢١ بتدريب أكثر من ٢٥٠٠ مسئول فى ٣٥ دولة على التحقيق والملاحقة فى قضايا الفساد، بالإضافة إلى دعم أكثر من ١٢ دولة فى مراجعة التشريعات والسياسات الخاصة بمكافحة الفساد، وبالتوازى، تستمر آلية استعراض اتفاقية مكافحة الفساد فى تحديد الثغرات القائمة فى التنفيذ واحتياجات الدعم الفنى للدول المختلفة، وتعتمد هذه الجهود على التفاعل الإيجابى والنشط من قبل السلطات والجهات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد، والتى هى الأقدر على تحديد احتياجاتها.

التداعيات الجسيمة للفساد على المستوى الدولى والطابع العابر للحدود لعمليات شبكات الفساد يحتمان التعاون المكثف والفعال بين الدول لمواجهة الفساد بشكل مستدام وحماية حقوق الشعوب فى الاستفادة من ثرواتها

تكريم د. غادة والي من السيد رئيس هيئة الرقابة الإدارية ضمن إحدى الفعاليات بالهيئة

إذا استغل المجتمع الدولى الفرصة التاريخية المتمثلة فى عام ٢٠٢١، سيكون هذا العام نقطة انطلاق لتحقيق نقلة نوعية فى جهود مكافحة الفساد حول العالم، وفى التعاون الدولى من أجل إعلاء مبادئ النزاهة والشفافية

تيسير التعاون العملى المباشر بين جهات إنفاذ القانون والملاحقة

فنصوص اتفاقية مكافحة الفساد تضع أساساً قوياً للتعاون الرسمى وغير الرسمى لمكافحة الفساد، إلا أنه هنالك احتياجاً لأطر عملية تفعل مثل هذا التعاون، ومن هذا المنطلق قام المكتب الأممى للمخدرات والجريمة بإنشاء شبكة GlobE الدولية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، والتى ستوفر منصة تفاعلية لتبادل المعلومات الخاصة بقضايا الفساد بشكل فورى بين الجهات الوطنية فى الدول المختلفة، بما يكمل ويدعم الإجراءات الرسمية للتعاون القانونى التى يصعب استكمالها بسرعة تواكب سرعة تحرك شبكات الفساد، وقد تم إطلاق الشبكة على هامش الجلسة الخاصة للجمعية العامة حول الفساد فى يونيو ٢٠٢١، وفى أكتوبر ٢٠٢١ سيعقد أول اجتماع للهيئات الأعضاء بالشبكة فى فيينا، تعالج هذه المبادرة تحدياً حقيقياً يواجه الدول فى تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، وتمثل إطاراً مكملاً لها، إلا أن نجاح الشبكة سيعتمد على قيام أكبر عدد ممكن من مؤسسات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون حول العالم بالمشاركة فيها بشكل فعال والاستفادة منها لتبادل المعلومات والخبرات فى نطاق واسع.

المشاركة المجتمعية فى الوقاية من الفساد.

حيث إن خط الدفاع الأول أمام الفساد هو نشر مبادئ النزاهة والشفافية فى المجتمعات وبين الأفراد، وفى هذا الصدد يُعد ضمن أهم أركان الوقاية دور الشباب الذين هم أكثر قدرة على إحداث التغيير المجتمعى من خلال النشاط والابتكار، وفى هذا الصدد، يعمل المكتب الأممى للمخدرات والجريمة حالياً على مبادرة «الشباب من أجل النزاهة»، والتى تهدف إلى تمكين الشباب كشركاء أساسيين ضد الفساد، وإدماج موضوعات النزاهة ورفض الفساد فى المناهج التعليمية، بالإضافة إلى الترويج للنزاهة من خلال الرياضة، وهو مجال هام يشهد تعاوناً فعليّاً بين مكتب المخدرات والجريمة من جانب والاتحاد الدولى لكرة القدم (الفيفا) واللجنة الأولمبية الدولية من جانب آخر، وسيتم إطلاق مبادرة «الشباب من أجل النزاهة» فى موتمر الدول الأطراف الذى سيعقد فى شرم الشيخ فى ديسمبر ٢٠٢١، وذلك فى حدث خاص سيتضمن مسابقة بين الشباب لتطوير أفكار وأدوات جديدة لمكافحة الفساد من خلال التكنولوجيا الحديثة، وهو نموذجٌ للأنشطة التى يمكن تنفيذها حول العالم لمشاركة الشباب والمجتمعات فى مواجهة الفساد والترويج للنزاهة.

الشراكة الفعالة مع القطاع الخاص.

فالشركات والبنوك يقع عليها مسئوليةً كبيرةً فى مكافحة الممارسات الفاسدة ورصد ووقف التدفقات المالية غير المشروعة وعائدات الجريمة، حيث إنه من مصلحة القطاع الخاص العمل فى منظومة نزيهة تتيح التنافس الحر والشفاف، ويتطلب ذلك إشراك القطاع الخاص فى أنشطة ومبادرات التعاون الدولى ضد الفساد، ويعد ضمن أبرز الأمثلة لذلك «العهد العالمى للأمم المتحدة» (UN Global Compact)، والذى يضم عدداً من شركات القطاع الخاص ويضعها فى شراكة مع الأمم المتحدة من أجل ممارسة العمل الخاص بشكل يراعى ويدعم التنمية المستدامة والأهداف المجتمعية، ومن أهمها الوقاية من الفساد ومكافحته، كذلك يتولى المكتب الأممى للمخدرات والجريمة مسئولية دعم ومتابعة المبدأ رقم ١٠ من مبادئ العهد وهو المعنى بمكافحة الفساد فى القطاع الخاص، كما أنه من المهم الاستفادة من خبرات وموارد القطاع الخاص لتنفيذ أنشطة فى دعم النزاهة وتدريب العاملين فى القطاع الخاص على الوقاية من الفساد، ومن الأمثلة التى يحتذى بها فى هذا الصدد مبادرة شركة «سيمنز» التى ينفذها مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، والتى مولت أنشطة بناء قدرات بحوالى ٥ ملايين دولار فى دول إفريقية ولاتينية وعربية، ومنها أنشطة تدريب حول النزاهة فى القطاع الخاص يتم تنفيذه فى مصر.

القارة الإفريقية تفقد أكثر من ٨٨ مليار دولار سنوياً عن طريق هروب رأس المال، وهو مبلغ يساوى إجمالى الدعم التنموى والاستثمار الأجنبى المباشر فى إفريقيا معاً، ونصف المبلغ المطلوب لتعويض العجز القائم فى تمويل أهداف التنمية المستدامة فى القارة

د.غادة والى وتوماس باخ رئيس اللجنة الأولمبية بعد توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون فى مجال مكافحة الفساد الرياضى

مجال الرياضة يشهد تعاوناً فعليّاً بين مكتب المخدرات والجريمة من جانب والاتحاد الدولى لكرة القدم (الفيفا) واللجنة الأولمبية الدولية من جانب آخر، وسيتم إطلاق مبادرة «الشباب من أجل النزاهة» فى موتمر الدول الأطراف الذى سيعقد فى شرم الشيخ فى ديسمبر ٢٠٢١

رصد الروابط بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة وخاصة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

حيث إن الفساد هو أحد أخطر العوامل التى تسهل العمليات الإرهابية والإجرامية، إذ إنه يتيح لشبكات تمويل وغسل أموال مثل هذه الأنشطة، وييسر تهريب السلع الممنوعة عبر الحدود، ويتسبب فى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى الجريمة والإرهاب، ومن ثم فإنه من الضرورى مكافحة هذه التحديات من منظور شامل يسمح برصد التدفقات المالية غير المشروعة عبر الحدود الدولية وتحديد منشأها ومقصدها وملاحقة المسئولين عنها والمستفيدين، على النحو الذى يرصد الروابط بين هذه الجرائم ويسمح بملاحقتها بشكل موحد، وأخص بالذكر هنا أهمية التعاون بين وحدات التحقيق المالية فى الدول المختلفة بهدف رصد وتفكيك شبكات تمويل الإرهاب، وهناك دور مهم تلعبه البنوك المركزية فى الدول المختلفة فى المساهمة فى رصد هذه التمويلات.

د.غادة والى تلتقى السيد المستشار عمر مروان وزير العدل المصرى لمناقشة أوجه التعاون مع منظمة الأمم المتحدة

ولقد ضاعفت جائحة «كوفيد-١٩» من مخاطر الفساد، فعمقت الجائحة من تحديات الفقر والبطالة وعدم المساواة، وهى كلها عوامل تؤدى إلى الفساد، حيث يلجأ الأفراد إلى الممارسات الفاسدة لتعويض احتياجاتهم المادية، الأمر الذى تستغله الجماعات الإجرامية لتحقيق مصالحها عبر الوسائل غير المشروعة التى يتيحها الفساد، ومن جهةٍ أُخرى؛ شهدنا أشكالاً مستجدةً من الفساد تتعلق بإطار الجائحة بشكل محدد، مثل الفساد فى عمليات شراء الأدوات الطبية فى القطاع الصحى العام، وكذلك فى عمليات توزيع اللقاح وفى تصنيع الأدوية المغشوشة، وتؤكد هذه التطورات أهمية التعاون الدولى ضد الفساد من أجل وضع أطر مستدامة للتنسيق خلال الأزمة وفى مرحلة إعادة البناء.

وفى هذا الصدد سيمثل مؤتمر الدول الاطراف باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد فى شرم الشيخ فرصة فريدة، فهو ليس مؤتمراً دولياً فحسب، بل إنه أفضل مناسبة لوضع خارطة طريق دولية لمكافحة الفساد خلال الفترة المقبلة، فالإعلان السياسى الذى سيعتمده المؤتمر سيتناول الفساد فى إطار الأزمات، وهو ما يمكن استغلاله لتفعيل دروس الجائحة فى مكافحة الفساد وبناء الوقاية منه، كما سيسمح المؤتمر بمتابعة الخطوات الهامة التى اتخذت مؤخراً ارتباطاً بالالتزام الدولى بالتصدى للفساد والبناء عليها، وتفعيل التعاون العملى، ومشاركة الشباب، وغيرها من العناصر التى يمكن تجميعها فى منظور شامل،

أخيراً وليس آخراً، أود الإشارة إلى الدور المحورى للأجهزة الوطنية للرقابة ومكافحة الفساد فى دفع الجهود الدولية إلى الأمام، فالمساعى الدولية لن تنجح إلا إذا كانت قائمة على أسس وطنية صلبة فى كل دولة، ولذلك فإن الخطوة الأولى لإنجاح هذا التعاون الدولى يتمثل فى دعم الأجهزة الرقابية الوطنية وحماية قدرتها على ممارسة عملها باستقلالية وحرية تامة وبما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان والعدالة، فالنزاهة فى العالم وفى الدولة وفى المجتمع تبدأ بالنزاهة فى الجهات المسئولة عن حمايتها من الفساد.

وعندما تقوم الهيئات الرقابية بدورها الوطنى فى تطوير السياسات اللازمة لمكافحة الفساد على كافة المستويات وفى كل القطاعات، ورفع الوعى المؤسسى والمجتمعى بأهمية التصدى للفساد، والتنسيق مع الجهات الوطنية الأخرى وخاصة أجهزة المحاسبات، فهى تسهم فى مساعى تحقيق مجتمعات خالية من الفساد، بل وتعزز من أفاق التعاون عبر الحدود، فالآليات الوطنية الناجحة هى شرط أساسى للتعاون الدولى الفعال.

إذا استغل المجتمع الدولى الفرصة التاريخية المتمثلة فى عام ٢٠٢١، سيكون هذا العام نقطة انطلاق لتحقيق نقلة نوعية فى جهود مكافحة الفساد حول العالم، وفى التعاون الدولى من أجل إعلاء مبادئ النزاهة والشفافية.

عام ٢٠٢١ يمثل نقطة فارقة لتوحيد وتعزيز الجهود الدولية ضد الفساد

البرلمانيون والهيئات الرقابية

حصن منيع فى مواجهة الفساد

عادل بن عبد الرحمن العسومى

رئيس البرلمان العربي

يمثل الفساد إحدى الآفات الخطيرة التى تهدد أمن واستقرار المجتمعات، وتتسبب فى إهدار الطاقات المالية والبشرية وتعرقل جهود التنمية، كما تحول دون التوزيع العادل للموارد، وثمة صلة وثيقة بين الفساد بصوره المختلفة، والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة، مثل الإرهاب، والاتجار فى المخدرات، والاتجار فى البشر، وغسل الأموال، وغيرها من الجرائم، ومن هنا، فإن مكافحة الفساد، تأتى فى مقدمة المتطلبات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز البناء الديمقراطى للدول، وفرض سيادة القانون، وترسيخ مبادئ الشفافية والحكم الرشيد، كما تعد من الضمانات الرئيسة للحفاظ على جهاز إدارى فعّال وقادر على العمل بكفاءة، تتناسب مع متطلبات البناء والتنمية.

دور البرلمانيين فى مكافحة الفساد

لا شك فى أن البرلمانات تعد من المؤسسات الرئيسية القادرة، بحكم وظائفها وصلاحياتها، على تعزيز الشفافية ودعم المساءلة ومواجهة الفساد بكل صوره، ليس فقط على الصعيد الوطنى، وإنما على المستويات الإقليمية والعالمية أيضا، لاسيما أنه توجد تجمعات ومنظمات برلمانية إقليمية ودولية تأسَّست خصيصا لهذا الغرض، انطلاقا من حقيقة أن الفساد لم يعد شأنا وطنيا داخليا، وإنما أصبح ظاهرة عالمية، ولكن بدرجات متفاوتة، تختلف من إقليم إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى .

وبمطالعة دساتير الدول العربية واللوائح الداخلية لمجالسها وبرلماناتها، نجد أن للبرلمانيين دورا محوريا فى مكافحة الفساد، سواء على مستوى المنع من خلال الوقاية منه وتعزيز أدوات الشفافية والإفصاح والحوكمة والتوعية بمخاطره، أو على مستوى المكافحة من خلال التجريم والملاحقة، وذلك من خلال وظائفهم الأساسية التى يقومون بها فى مجالى التشريع والرقابة، والتى تضع عليهم العبء الأكبر فى مواجهة هذه الآفة الخطيرة.

فمن الناحية التشريعية، يضطلع البرلمانيون بالوظيفة الأساسية فى سن التشريعات والقوانين، التى تضمن وتفرض الأطر والآليات الفعالة لتجفيف منابع الفساد، كما تضع العقوبات والإجراءات الرادعة فى مواجهته، وتمثل هذه القوانين، المحدد الرئيسى لعمل الهيئات والمؤسسات الرقابية فى إطار قيامها بوظائفها فى محاربة الفساد، ويرتبط بالدور التشريعى للبرلمانيين، حث الحكومات على الانضمام إلى الاتفاقيات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة، والعمل على تضمين أحكام هذه الاتفاقيات فى التشريعات الوطنية لضمان التزام الدولة بها.

أما على صعيد الوظيفة الرقابية، فالبرلمانيون مسئولون عن تفعيل آليات المراقبة والمحاسبة بأشكالها المختلفة، للتأكد من حسن تطبيق قوانين مكافحة الفساد، وفقا للمقاصد والأهداف التى من أجلها وُضِعت هذه القوانين، ولدى البرلمانيين أدواتهم الرقابية المتعددة للقيام بذلك، والتى تتدَّرج بدورها، بداية من طلبات الإحاطة وتوجيه الأسئلة، وصولاً إلى أداة الاستجواب، وذلك لمساءلة السلطة التنفيذية، بأجهزتها المختلفة، فى حال التقاعس عن القيام بواجبها فى اتخاذ التدابير الوقائية فى مكافحة الفساد، أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لملاحقة الفاسدين، كما يمكن للبرلمانيين فى هذا السياق أيضا، تشكيل لجان خاصة للتحقيق فى ملفات وقضايا مرتبطة بالفساد، فضلاً عن مناقشة التقارير الخاصة بالهيئات والمؤسسات الرقابية المعنية، بشكل دورى.

وفى ضوء التداعيات الخطيرة التى أفرزتها جائحة كورونا على العالم

> مصر من أوائل الدول التى وقعت على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والتى لديها التزام واضح وقوانين وتشريعات تساهم فى منع ومكافحة الفساد، فضلاً عن تبنيها استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد أدرجتها الأمم المتحدة، كأحد أهم الممارسات الناجحة، فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته

أجمع، تضاعفت المسئولية الملقاة على عاتق البرلمانيين فى مكافحة آفة الفساد، خاصة فى القطاعات الأكثر تضررا من الجائحة، فضلاً عن دورهم الحيوى فى متابعة ومراقبة تنفيذ الخطط المرصودة لتحقيق التعافى الآمن من هذه الجائحة، وذلك للتحقق من أن السلطة التنفيذية وجميع مؤسسات الدولة، تمارس مهامها وفقا للدستور والقانون، لتحقيق الصالح العام للمواطنين.

وواقع الأمر، فإن قيام البرلمانيين بدورهم المنوط بهم فى هذا السياق على أكمل وجه، يتطلب تأمين الدعم الفنى اللازم لهم، من خلال تقديم خدمات فنية وإدارية ملائمة لتعزيز قدرتهم على تقييم التشريعات القائمة، وإصدار القوانين الجديدة، لاسيما أن مكافحة الفساد، هو نشاط دائم وعمل دؤوب، يتطلب المتابعة والتقييم بشكل مستمر.

مكافحة الفساد فى أجندة عمل البرلمان العربي

يُولى البرلمان العربى أهمية كبيرة، فى استراتيجية عمله الجديدة، لتعزيز العمل العربى المشترك فى مجال منع ومكافحة الفساد ودعم الشفافية، ومن مُنطلق أن الفساد لم يعد شأنا محليا خاصا بكل دولة على حدة، يحرص البرلمان العربى على تنسيق الجهود وتعزيز التعاون فيما بين الدول العربية، وكذلك بينها وبين الدول الأخرى ، من أجل تبادل أفضل التجارب والممارسات فى مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتهيئة بيئة ومُناخ ملائمين للعمل والإنتاج والتقدم، ويؤكد البرلمان العربى فى جميع المناسبات ذات الصلة، على ضرورة تفعيل الإنفاذ الفعلى لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وكذلك الاتفاقيات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية، وذلك لضمان تنفيذ الدول العربية لالتزاماتها الناشئة عن هذه الاتفاقيات، فضلاً عن إجراء تقييم دورى للتشريعات واللوائح والقرارات الوطنية ذات الصلة بمنع ومكافحة الفساد والوقاية منه، وتقرير مدى كفايتها وتوافقها مع نصوص الاتفاقيات العربية والدولية ذات الصلة.

وانطلاقا من إيمان البرلمان العربى الكامل بالدور النبيل والجهود المقدرة التى تقوم بها المؤسسات والهيئات الرقابية فى الدول العربية، فى مجال مكافحة الفساد ونشر قيم النزاهة والشفافية والحوكمة، يأتى حرص البرلمان العربى على تعزيز التعاون مع تلك المؤسسات، وإقامة شراكات مؤسسية معها فى هذا المجال الحيوى، على نحو يسهم فى تمكين البرلمانيين وبناء وتعزيز قدراتهم فى مجال الحوكمة والشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد،

أحد اجتماعات البرلمان العربى أكتوبر ٢٠٢١

«دليل للبرلمانيين العرب لمكافحة الفساد» سيعد الوثيقة الأولى من نوعها على هذا المستوى، بحيث يتضمن هذا الدليل خريطة تفاعلية واضحة للاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية ذات الصلة، فضلاً عن أبرز القوانين الوطنية التى يمكن الاسترشاد بها كنماذج فعالة فى تطوير البنية التشريعية لمنع ومكافحة هذه الظاهرة

التعاون بين البرلمان العربى ومصر

تُعد مصر من أوائل الدول التى وقعت على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والتى لديها التزام واضح وقوانين وتشريعات تساهم فى منع ومكافحة الفساد، فضلاً عن تبنيها استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، والتى أدرجتها الأمم المتحدة، كأحد أهم الممارسات الناجحة لجمهورية مصر العربية، فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، والعلاقة بين البرلمان العربى والدولة المصرية هى علاقة وثيقة تتسم بالتعاون والتشارك، ونلقى الضوء هنا على التعاون بين البرلمان العربى وهيئة الرقابة الإدارية باعتبارها الجهة المعنية بمنع ومكافحة الفساد فى مصر.

وفى ضوء الخبرات الوطنية والعربية والدولية المتراكمة لدى هيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية، وكذلك الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد ودورها المشهود له فى مجال تأهيل الكوادر البشرية العاملة فى هذا المجال، فإن التعاون بين البرلمان العربى وهيئة الرقابة الإدارية يهدف إلى تعزيز قدرات البرلمانيين العرب فى مجال مكافحة الفساد، وتنظيم فعاليات مشتركة على مستوى الدعم الفنى المتبادل بين الجانبين، وتحقيق التوظيف الأمثل لتبادل الخبرات والتجارب العربية المختلفة فى هذا المجال، فضلاً عن بناء نوع من الشراكة العلمية والأكاديمية والبحثية بين الجانبين، تنبثق عنه برامج عمل ودورات تدريبية، وجولات دراسية للبرلمانيين للاطلاع على تجارب الآخرين.

ويستهدف التعاون المشترك بين البرلمان العربى وهيئة الرقابة الإدارية تطوير «دليل للبرلمانيين العرب لمكافحة الفساد»، والذى سيعد الوثيقة الأولى من نوعها على هذا المستوى، بحيث يتضمن هذا الدليل خريطة تفاعلية واضحة للاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية ذات الصلة، فضلاً عن أبرز القوانين الوطنية التى يمكن الاسترشاد بها كنماذج فعالة فى تطوير البنية التشريعية لمنع ومكافحة هذه الظاهرة، وكذلك الأطر والمعايير المُثلى المفترض توافرها فى التجارب الناجحة فى مكافحة الفساد، استنادا إلى بعض الخبرات الوطنية والإقليمية والدولية الرائدة، وسوف يمثل هذا الدليل إضافة نوعية لتعزيز قدرات البرلمانيين العرب وتمكينهم فى مجال منع ومكافحة الفساد على كافة المستويات، بحيث يكون لديهم معرفة كاملة بالأدوات التى تُمكنهم من القيام بدورهم وتحمل مسئولياتهم المنوطة بهم فى هذا المجال، وبما يمكنهم أيضا من متابعة المؤشرات الدولية والإقليمية والوطنية فى مجال منع الفساد ومكافحته، ووضع السياسات والتشريعات اللازمة لتطبيق هذه المؤشرات، بما يتناسب وخصوصية المجتمعات العربية.

إن المواجهة الفعّالة للفساد تتطلب وجود برلمان مستقل وقادر على أن يمارس واجباته ويتحمل مسئوليته الكاملة فى التشريع والرقابة والمساءلة، فهذا هو المدخل الأمثل لترسيخ ثقافة مكافحة الفساد وتحقيق النمو والازدهار والتنمية المستدامة، التى تصبو إليها شعوبنا العربية، كما أنه لابد من إدراك أن بيئة الفساد مُعقدة، وأسباب انتشاره متغيرة وليست ثابتة، وتختلف من مكان إلى آخر ومن وقت إلى آخر، وهو ما يستدعى اليقظة المستمرة والمواجهة الدائمة والمتطورة له، ومن المهم التأكيد أن جانبا رئيسيا من الحرب على الفساد، يرتبط بزيادة الوعى المجتمعى بمخاطر هذه الظاهرة وتداعياتها المدمرة على المجتمعات والدول، وهو ما يعنى أن محاربة الفساد تُعد مسئولية مجتمعية تشاركية، لا تقتصر على الدور الذى تقوم به السلطات الرسمية فى الدولة فقط، وإنما يجب أن تتضافر جهود جميع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدنى ووسائل الإعلام، فى محاربتها واجتثاثها من جذورها.

زيارة السيد الوزير رئيس الهيئة والنائب للأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

تطور الاختصاص التشريعى لهيئة الرقابة الإدارية

اللواء/ عمرو عادل

نائب رئيس هيئة الرقابة الادارية

نظم القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ الاختصاص الفنى الرقابى لهيئة الرقابة الإدارية حيث تضمنت أهم عناصره، بحث وتحرى أسباب القصور فى العمل والإنتاج بما فى ذلك الكشف عن عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية التى تعرقل السير المنتظم للأجهزة العامة واقتراح وسائل تلافيها ومتابعة تنفيذ القوانين والتأكد من أن القرارات واللوائح و الأنظمة السارية وافية لتحقيق الغرض منها والكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التى تقع من العاملين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها والكشف وضبط الجرائم التى تقع من غير العاملين والتى تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو الخدمة العامة وفقاً للضوابط القانونية والإجرائية المنظمة لذلك وغيرها من اختصاصات كفحص الشكاوى وما تطرحه وسائل الإعلام ويتعلق بعمل الهيئة وإمداد الجهات المحددة قانوناً بالبيانات والمعلومات والدراسات التى يطلبونها من الهيئة.

وقد أدت الهيئة ذلك الدور وعلى مدى عقود متعاقبة واكتسبت من خلال الممارسات والتطورات المتلاحقة فى أعمالها خبرات وقدرات عديدة من خلال إجرائها أعمال الفحص والتحرى وذلك وفقاً لمقتضيات وظروف مباشرة القضايا والموضوعات المختلفة.

المتغيرات المحلية والدولية المُحيطة

وقد اهتمت الدولة منذ قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وفى إطار تعاونها الدولى مع العديد من المنظمات الدولية ودول الجوار البرى والبحرى بنطاقيها الإقليمى والدولى بمكافحة العديد من الجرائم ذات المنظور والاهتمام الدولى وقد عُدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والموقعة فى ديسمبر عام ٢٠٠٠ بمدينة باليرمو بإيطاليا بمثابة إعلان الإرادة السياسية الدولية فى مواجهة تحد عالمى بموجب استجابة دولية ضد انتشار الجريمة العابرة للحدود الوطنية ووجوب مواجهتها عبر آليات إنفاذ قانون حاسمة وعابرة للحدود أيضا،

ومن ضمن هذه الممارسات الإجرامية التى شكلت اهتمامات دولية جرائم الاتجار بالبشر ومكافحة جرائم النقد وجرائم الاتجار بالأعضاء البشرية وذلك بالإضافة إلى جرائم الفساد...

كما اتسمت جرائم غسل الأموال بالطابع الدولى وذلك من خلال محاولات تهريب عوائد تلك الجرائم وإضفاء الشرعية عليها وبما يتفق مع مبادرة الأمم المتحدة المعروفة باسم مبادرة استرداد الأصول المنهوبة[1]، بخلاف الاهتمام بمكافحة الهجرة غير الشرعية باعتبار أن موقع مصر يسمح بأن تكون مقصدا للهجرة غير الشرعية أو مصدرا لها أو دولة عبور للمهاجرين غير الشرعيين.

التطور التشريعى لعمل الهيئة

وفى ظل اهتمام القيادة السياسية بتعزيز الدور المصرى الإقليمى والدولى حيال تلك الممارسات فقد سعت للبحث عن الخبرات والآليات المتوافرة والتى يمكنها التصدى، والقيام بدورها الفعال لمواجهتها وكذلك اتفقت تلك الرؤية مع ما اتضح للهيئة من خلال مباشرتها للعديد من قضايا التزوير واستخدام المحررات المزورة وارتكاب جريمة غسل الأموال والجرائم المتعلقة بتنظيم عمليات النقد الأجنبى واتصال تلك الممارسات بإرتكاب جرائم الاتجار بالبشر والاتجار بالأعضاء البشرية، وبتطابق الرؤيتين صدق الإختيار على تكليف هيئة الرقابة الإدارية للتصدى لنوعيات جديدة من الجرائم استغلالاً لقدراتها فى إجراء التحريات واستخلاص المعلومات والقدرة على متابعة وملاحقة الأفراد والشبكات المنظمة التى ترتكبها حيث صدر القانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ المُعدل لقانون عمل الهيئة ونص فى مادته الثانية فقرة (هـ) على الآتى:

« كشف وضبط الجرائم التى تستهدف الحصول أو محاولة الحصول على أى ربح أو منفعة باستغلال صفة أحد الموظفين العموميين المدنيين أو أحد شاغلى المناصب العامة بالجهات المدنية أو اسم إحدى الجهات المدنية المنصوص عليها بالمادة (٤) من هذا القانون ، وكذا الجرائم المتعلقة بتنظيم عمليات النقد الأجنبى المنصوص عليها بقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ [*] وفقا لأحكامه والجرائم المنصوص عليها بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم زرع الأعضاء البشرية والجرائم المنصوص عليها بالقانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر».

ولم تدخر الهيئة وسعها بل بادرت خلال عام ٢٠١٧ – ذات عام إصدار التعديل القانونى – بتنفيذ عدة قضايا تتعلق بجرائم الاتجار بالبشر ومخالفة قانون تنظيم زرع الأعضاء البشرية بل امتزجت تلك الأفعال المؤثمة مع بعضها البعض فى وقائع متحدة باعتبار استغلال المتهمين لحاجة بعض الأفراد وسلب إرادتهم بمثابة (اتجار بالبشر) وإغرائهم بالأموال مستغلين الفقر والعوز للتنازل القصرى عن أعضائهم لصالح بعض المرضى الراغبين فى العلاج من خلال عمليات غير مشروعة لزرع الأعضاء بالمخالفة للقانون بما يشكل (جريمة مخالفة قانون تنظيم زرع الأعضاء البشرية).

وحيث تتصل الأفعال الإجرامية وتتوالى فتظهر محاولات المتهمين لتداول مبالغ كبيرة بالعملة الأجنبية خارج النظام المصرفى كحصيلة ارتكاب ممارساتهم المؤثمة وذلك بالمخالفة لقانون (تنظيم تداول النقد الأجنبي) وبعضها يشكل أيضا جريمة (غسل الأموال) حيث يسعون بمختلف الوسائل لإضفاء المشروعية على هذه الأموال.

وقد أسفرت جهود الهيئة أثناء مباشرتها للإجراءات حيال إحدى الوقائع المتعلقة بإصطناع وتزوير مستندات رسمية للمصريين واللاجئين من دول المنطقة لتسهيل عمليات السفر والهجرة غير

اتسمت جرائم غسل الأموال بالطابع الدولى وذلك من خلال محاولات تهريب عوائد تلك الجرائم وإضفاء الشرعية عليها وبما يتفق مع مبادرة الأمم المتحدة المعروفة باسم مبادرة استرداد الأصول المنهوبة

١ -الأمم المتحدة – الجمعية العامة – مجلس حقوق الإنسان – الدورة التاسعة عشرة – البندان ٢ ، ٣ من جدول الأعمال – التقرير السنوى لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام.

(*) (١) تم الغاء القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ والعمل بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي - تراجع المادة السابعة منه .

إنشاء الأكاديمية يعنى وضوح الرؤية التى تدرك أن تطوير الاختصاص الجنائى يجب أن يتساند جنباً إلى جنب مع الناحية العلمية والتوعوية ، وهو ما تبنته هيئة الرقابة الإدارية من خلال الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد فوسعت من أنشطتها بمختلف الغايات والأهداف على كافة الأصعدة

الشرعية لهم فكانت مدخلاً لقيام الهيئة بالمشاركة فى التصدى لظاهرة الهجرة غير الشرعية وضبط عدة تشكيلات عصابية بعدد من المحافظات بالإضافة لارتكابهم لجريمة الاتجار غير المشروع بالنقد الأجنبى وبلغ عدد المتهمين فى تلك الواقعة عدد ٤١متهما وتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم وإحالتهم إلى المحكمة المختصة وصدر الحكم فيها بالسجن لمدد تراوحت بين ٣ سنوات و١٥سنة.

وقد ساهمت تلك الجهود التى تتكامل مع مختلف الأجهزة والجهات المختصة بالدولة المصرية بأن حظيت مصر بتقدير دولى من العديد من الدول الأوربية الصديقة فى مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية كإحدى الممارسات الإيجابية فى مجال مكافحة الفساد ويتضح ذلك من خلال العديد من الإشادات فى مختلف المحافل واجتماعات المنظمات الدولية كالمجلس الأوربية والاتحاد الأوربى ولقاء رئيس الوكالة الأوربية للحدود وخفر السواحل (PRONTEX) بالاتحاد الأوروبى بالقاهرة خلال شهر يونيو ٢٠١٨ والى جانب الجهود الجنائية قامت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية ووزارة الخارجية المصرية ببذل جهود مختلفة على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية من خلال تأسيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر من خلال المشاركة والتفعيل للعديد من المبادرات وعقد والمشاركة فى المؤتمرات المتخصصة فى ذات المجال.

دور الهيئة فى مكافحة انتحال صفة الموظف العام

وبالنسبة للتعديل الوارد فى صدر المادة المذكورة والخاصة بالحصول أو محاولة الحصول على أى ربح أو منفعة باستغلال صفة أحد الموظفين العموميين المدنيين أو أحد شاغلى المناصب العامة بالجهات المدنية أواسم إحدى الجهات المدنية المنصوص عليها بالقانون.

فقد تم إضافتها للتصدى لظاهرة شيوع انتحال صفة الموظف العام أو من فى حكم شاغل الوظيفة العامة والتربح من خلال استغلال هذه الصفة وحيث إن هذه الجريمة قد تقع من أى من الأشخاص من غير العاملين بالدولة فقد أتاح هذا التعديل المجال لعمل الهيئة ضد كل من يرتكب تلك الأفعال أيا كانت صفته وذلك للتصدى لكل من يستغل صفة الموظف العام أو من فى حكمه صونا لسُمعة الوظيفة العامة.

الدور التثقيفى والتدريبى للهيئة

وقد تضمنت تعديلات القانون ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ بُعدا تثقيفيا هاما لابد من إبرازه وفقا لما تضمنته المادة ٢ فقره ح والتى نصت على: «نشر قيم النزاهة والشفافية، والعمل على التوعية المجتمعية بمخاطر الفساد، وسبل التعاون لمنعه ومكافحته»، وتقوم الهيئة فى سبيل ذلك بالتعاون مع كافة الجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدنى.

والمادة ٥٥ مكرر والتى نصت على: «ينشأ بالهيئة مركز متخصص يسمى (الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد) تتبع رئيس الهيئة، ويعتبر أحد قطاعات الهيئة» وقد نظمت المواد التالية لها من المادة ٥٥ مكرر (أ) وحتى المادة ٥٥ مكرر (ح) الهدف من إنشائها ودورها التدريبى وأسلوب عقد دوراتها والأنشطة الأخرى كعقد الندوات والمؤتمرات وغيرها من الفاعليات العلمية وإيفاد البعثات وتشكيل ومهام مجلس إدارة الأكاديمية وعناصر إدارتها ومواردها المالية وتنظيم إستخداماتها.

وحيث إن التصدى بالطريق الجنائى والإدارى لظواهر الفساد يشكل مواجهة وقتية معاصرة لارتكاب أفعال الفساد.. فإن الجانب التثقيفى والتدريبى يمتد أثره الزمانى والمكانى بل إن نشر القيم والتوعية يعتبر أحد الروافد الرئيسية للوقاية من الفساد وصولاً لإمكانية استخدام مصطلح (منع الفساد) ولذا فإن تضمن التعديلات القانونية المواد الخاصة بإنشاء الأكاديمية يعنى وضوح الرؤية التى تدرك أن تطوير الاختصاص الجنائى يجب أن يتساند جنبا إلى جنب مع الناحية العلمية والتوعوية ، وهو ما تبنته هيئة الرقابة الإدارية من خلال الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد فوسعت من أنشطتها بمختلف الغايات والأهداف على كافة الأصعدة التدريبية والتعليمية وإقامة الفعاليات المتخصصة وتنوعت العناصر والفئات المُستهدفة بالعملية التدريبية لتشمل إلى جانب الأعضاء والعاملين بالهيئة فئات من موظفى الدولة والعاملين بالقطاع الخاص والمجتمع المدنى وعناصر التدريب الحُر من المواطنين الراغبين فى الالتحاق بدورات الأكاديمية من غير الفئات السابقة، علاوة على أن التطور التشريعى وتاثيره على الاختصاص الرقابى – التخصصى لهيئة الرقابة الإدارية تزامن معه تطوير هيكلى ومؤسسى ليتواءم مع تحقيق الأهداف المرجو منه حاليا حيث يرتكز العمل الرقابى على جهازين لمنع ومكافحة الفساد المركزى والإقليمى مع إنشاء جهاز لتكنولوجيا المعلومات لإلمام الهيئة بدور قواعد المعلومات واستخداماتها الفعالة فى الوقاية من الفساد مع إنشاء وحدات رقابية لدعم الاستثمار واختيار الكفاءات وترشيح القيادات وكذلك إنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، كما ذكرنا سالفاً ويتبعها مركز للبحوث والدراسات وتنفيذها لبرنامج دراسات عليا (ماجستير) فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد وغير ذلك من أوجه التطوير الهيكلى والمؤسسى بالهيئة، ولا تزال هيئة الرقابة الإدارية بما تتحمله من أعباء سابقة وحالية تسعى لتحقيق أعلى معدلات الأداء وتحمل لواء ممارسة واجبها الوطنى بتفان وإخلاص وباستعداد كامل لتحمل أية مهام إضافية فى سبيل رفعة الوطن وعلو هامته.

مكافحة الفساد.. بين التعليم والثقافة

أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة مباشرة بين انتشار مظاهر وممارسات الفساد والتخلى عن القيم والعادات الإيجابية الموجودة بالمجتمعات كموروث روحى وقيمى وإنسانى فكلما ابتعد الفرد عن الأسس الأخلاقية الإيجابية زاد ميله إلى ارتكاب الممارسات الفاسدة دون وجود رادع داخلى يتمثل فى إرادته وضميره لمقاومة تلك الأفكار والأفعال السلبية وبما يُعرف بانتشار «ثقافة الفساد».

وكيل أول / خالد عبد الرحمن

مساعد رئيس هيئة الرقابة الادارية لشئون الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد والتعاون الدولى

«الفساد هو الفساد» بكافة عناصره وصوره وأشكاله ولا يحتمل أية تبريرات أو تهوين

ولم تتضمن اتفاقية الأمم المُتحدة لمكافحة الفساد تعريفاً مُحدداً عن الفساد بل تضمنت جانباً من الأفعال المؤثمة والجرائم المتعلقة بالفساد والشائع ارتكابها بمختلف الدول كالرشوة واختلاس الممتلكات والمُتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال السلطة والإثراء غير المشروع وغسل الأموال وإخفاء الأموال المنهوبة وإعاقة سير العدالة، حيث تركت الاتفاقية الحرية للدول الأعضاء لتعريف الفساد طبقاً لمفاهيمها عنه ووفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانونى إلا أن التعريف المُستخدم والشائع عن الفساد بالجهات الأكاديمية والبحثية المتخصصة هو «إساءة استغلال السلطة المخولة لتحقيق مكاسب خاصة»

ومن خلال هذا التعريف يسهل للفرد العادى - دون تأهيل أو دراسة متخصصة - أن يرصد الفساد من خلال اكتشافه لعنصرين، العنصرالأول هو السلطة الوظيفية ويقصد هنا قيام أحد المسئولين باستغلال سلطات وظيفته سواء بالأسلوب الطبيعى المعتاد أو بالتجاوز وبما يعد إساءة لهذا الاستغلال بالنظر للنتيجة التى ستتحقق من خلالها بل قد يمتد استخدام السلطة إلى صور أخرى ومنها الامتناع عن أداء عمل مقرر وغيرها، والعنصرالثانى هو تحقيق مكسب خاص (مصلحة خاصة) جراء ذلك سواء لنفسه أو لآخر أو لفئة أو جماعة دون غيرهم فلكى يُكتشف الفساد يُنظر فى السلطة والمصلحة الناتجة عنها.

النظرة المُجتمعية للفساد

ورغم انتشار ثقافة الفساد وبنسبٍ مُتباينة فى جميع الدول إلا أنه يختلف مدلول الفساد لدى كل منها عن الأخرى بإختلاف النظرة المُجتمعية للفساد فالمجتمعات التى تتوثق فيها العلاقات العائلية والاجتماعية أو تشيع فيها الترابطات القبلية (كمجتمعاتنا الشرقية) أو التى تحيد فيها أساليب التكافل الاجتماعى إلى حد التسامح مع المتقاعسين عن العمل وقبول دفع أموال الرشى الضئيلة القيمة – بما يُعرف بالإكراميات أو أموال الشاى - للقائمين على تقديم الخدمات وتحصيل الرسوم وتبريرها على أنها مساعدة الموظف على مجابهة مقتضيات الحياة وغلاء الأسعار بل تتعدى ذلك المفهوم حيث يعتبرها البعض من سبيل تقديم الصدقات أو من أموال الزكاة. كل هذه الصور والعادات تكرس لفكرة شيوع الفساد واستشرائه وتقنين الأعراف الخاصة بقبوله داخل المُجتمع وبما يشكل جانباً لما يُعرف بالفساد الصغير أو فساد القاعدة.

ومن المُلاحظ أيضاً أن النظرة المجتمعية للفساد لدى هذه المُجتمعات ترتكن إلى وجود عاملين فقط رئيسيين.. لاعتبار وقوع «جريمة أو ممارسة الفساد» وهما (نسبة القيمة المالية المتعلقة بواقعة الفساد) و(المستوى الوظيفى لمُرتكب الفساد)، فكلما زادت قيمة الأموال المرتبطة أو الناتجة عن ارتكاب الفساد وكلما ارتقى المستوى الوظيفى لمرتكبه إلى أعلى درجات السُلم الوظيفى عُد ذلك لدى أغلب أفراد تلك المُجتمعات جريمة أو ممارسة فاسدة، وكلما تضاءلت القيمة وانخفض المستوى الوظيفى لمرتكبه، تم استخدام مرادفات وتبريرات هينه حول الواقعة كـ «خطأ غير مقصود» أو أن «الضغوط المالية» و«الظروف القاهرة» هى السبب فى ارتكاب مثل هذه الممارسات..وهذا أمر مرفوض على كافة الوجوه لأن «الفساد هو الفساد» بكافة عناصره وصوره وأشكاله ولا يحتمل أية تبريرات أو تهوين.

بل إن فساد القاعدة (كإحدى صور الفساد الصغير) الذى يرتكبه عموم الموظفين الفاسدين من شاغلى المستويات الأدنى بالسلم الوظيفى والمتعلق بقيم مالية صغيرة لهو أشد جسامةً من الفساد الكبير حيث ينتشر بشكلٍ موسع ويتعرض له معظم أفراد المُجتمع بما يؤثر حتماً على شيوع ثقافة الفساد بعكس الفساد الكبير الذى يقع ويتداول من خلال عدد قليل من المتعاملين وإن ارتفع مستواهم الوظيفى وزادت القيم المالية المتعلقة بوقوعه ولكننا بالطبع لا ننفى عن أى من النوعين الفساد الكبير والفساد الصغير خطورتهما على المُجتمع مع اختلاف آثارهما السلبية.

النظرة المجتمعية للفساد لدى هذه المُجتمعات ترتكن إلى وجود عاملين فقط رئيسيين.. لاعتبار وقوع «جريمة أو ممارسة الفساد» فكلما زادت قيمة الأموال المرتبطة أو الناتجة عن ارتكاب الفساد وكلما ارتقى المستوى الوظيفى لمرتكبه

منظومة الشكاوى الموحدة.. أحد وسائل مكافحة الفساد

تم استخدام مرادفات وتبريرات هينه حول الواقعة كـ «خطأ غير مقصود» أو أن «الضغوط المالية» و«الظروف القاهرة» هى السبب فى ارتكاب مثل هذه الممارسات، وهذا أمر مرفوض على كافة الوجوه لأن «الفساد هو الفساد» بكافة عناصره وصوره وأشكاله ولا يحتمل أية تبريرات أو تهوين

الوقاية من الفساد، التعلُم والثقافة

ولكى نستطيع أن نضع إطاراً واضحاً لمواجهة شيوع ثقافة الفساد لابد لنا من تمييز عدة مصطلحات تمكننا من تحديد أسلوب المواجهة وكيفيتها.

أولاً التعليم: هو إزالة الجهل بالأشياء لمعرفة شيء لم يكن معروفاً من قبل وهو عملية تفاعلية لنقل المعارف والمعلومات من المُعلم لذهن المُتلقى ويُمكن أن يكون اختيارياً أو إلزامياً وفقاً للقواعد والمتغيرات داخل المجتمع والنظام التعليمى القائم فيه.

ثانياً التعلم: ويقصد به السلوك الشخصى (بدافع شخصى مُجرد) الذى يقوم به الفرد لإكتساب المعلومات والخبرات وصقل المهارات من خلال البحث عن مصادر العلم والأدوات المناسبه لاكتسابه (مؤسسة تعليمية – كتاب – وسائل تقنية أو إلكترونية).

والفارق الجوهرى بين التعليم والتعلُم أن التعليم هو عملية مؤسسية منظمة بالمجتمع ومحددة المُدة لإزالة الجهل وتلقى المعرفة من متخصص بينما التعلُم هو عملية ذاتية لاكتساب العلم والأمر المستقر عليه هو سبق عملية التعليم على عملية التعلم بل قد يكون التعليم هو القاطرة والحافز لاكتساب التعلُم،

ثالثاً المعرفة: وهى إدراك أصول الأشياء والمكون التحصيلى على مدى الأعوام بل قد يستغرق ذلك العُمر بكامله.

رابعاً الثقافة: (الإرث المُجتمعي) ويقصد بها فى موضعنا هذا العادات والتقاليد والسلوكيات التى يتم تكوينها ومشاركتها ضمن فئةٍ مُعينة ويكون لها تأثير بالغ وحاسم فى أخلاقه وتصرفاته وتتعلق الثقافة بمجموعة من السمات المميزة عن غيرها فى مُجتمعات أخرى ومن هذه السمات الروحية ، القانونية ، القيمية ، العُرفية ، الفنون، الموسيقى.. وغيرها من سمات.

وتعتبر هذه المراحل متعاقبة ومتسلسلة لتصويب الثقافة المُجتمعية فى مواجهة الفساد.

الميزة النسبية للمجتمع المصرى

إن أكثر ما يميز المُجتمع المصرى والمجتمعات الشرقية بالرغم من الإختلافات النسبية بينهم فيما يخص إنتشار ثقافة الفساد.. هو وجود أسس من المُثل الروحية والقيمية الثقافية التقليدية المشتركة، ما يعنى أن المطلوب هو إحياؤها والعمل على استعادتها والتمسك بها وزيادة رسوخها..

وعلى العكس فى بعض المجتمعات الأخرى، التى تنعدم فيها هذه القيم فلا تتشارك أفرادها للتنقيب عن المبادئ السامية لديهم سواء وضعية أو دينية أوغيرها والتى تشكل أساساً لخارطة طريق يمكن الاستناد عليها لتغيير الثقافة.

ومن هنا يظهر الفارق بين استعادة الهوية الثقافية (الموجودة أصلا) وبين ضرورة البحث عن هوية ثقافية (المفقودة أصلاً) سعياً للتغيير والتحول من نمط ثقافى لآخر.

إحدى الدورات المتخصصة فى مكافحة الفساد بالجامعات

التنازع بين القيم والفساد

ولنعقد مثالاً، ف «الفاسد» تتنازعه هويتان ثقافيتان الأولى (هوية ثقافية شخصية) وهى ذات نطاق محدود يتصور من خلاله أنه مُطالب بتدبير التزامات شخصية وعائلية قد تفوق قدراته المالية أو لرغبته فى تحقيق النمط الاستهلاكى لدى غيره من الأغنياء وأصحاب القدرات المالية الميسورة، فيبرر لنفسه أنه قادر على تحقيق هذه الغايات من خلال العمولات والهدايا التى تُقدم إليه نتيجة لاتصاله بالمتعاملين معه من المواطنين أثناء أدائه لمهامه الوظيفية.

والهوية الثقافية الثانية (هوية ثقافية مُجتمعية) وهى ذات نطاق أشمل وأوسع وتتمثل فى الالتزام بالقيم وعدم قبول الرشى المُحرمة دينياً والمُجرمة قانوناً وصولاً إلى ارتياح الضمير والاستقرار النفسى.

فالتنازع هنا بين غايتين، إحداهما ضيقة ومحدودة وغادرة والثانية واسعة ووطنية وهادرة، فهل يتم قبول تحقيق المصلحة الشخصية المرفوضة اجتماعياً والمؤثمة قانوناً أم تحقيق المصلحة العامة المتمثلة فى تحقيق صالح المُجتمع بأكمله ومن أجله، والشخص - محل المثال - واقع بين الاختيارين ولا سبيل هنا أمام المُختصين المعنيين بمكافحة الفساد فى مجتمع ما - وهو دور تعاونى بين العديد من المؤسسات والأجهزة وفق إستراتيجية متكاملة - سوى الإرتقاء بأسلوب تفكير ونمط الإدراك لدى أفراد المجتمع بمختلف الوسائل المُمكنة وفق خطة واضحة لتغليب الغاية الأرقى والأوسع على الغاية الأدنى.. الضيقة.

الجهود التثقيفية لهيئة الرقابة الإدارية فى مجال مكافحة الفساد

سنستعرض هنا جهود الهيئة التثقيفية من خلال تناول عدد من الأهداف الإستراتيجية التى قامت بتنفيذها بالاشتراك مع الجهات المُشاركة خلال تطبيق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤- ٢٠١٨ - على أن نتناول الجهود الخاصة بتطبيق النسخة الثانية من الإستراتيجية ٢٠١٩-٢٠٢٢ فى عدد لاحق من الدورية - حيث تضمنت أهداف النسخة الأولى [1]* عدة أهداف ذات جوانب تثقيفية وبما تُعد ممارسات ناجحة فى هذا المجال كالآتى:

صدر دستور جمهورية مصر العربية يتضمن فرعاً كاملاً للهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية من المواد ٢١٥ حتى ٢٢١ وتضمنت تمتع تلك الجهات بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفنى والمالى والإدارى بما يعزز دورها ويكفل الحماية اللازمة لأعضائها

الهدف الثانى/ إرساء مبادئ الشفافية والنزاهة فى كافة عناصر المنظومة الإدارية:

تفعيل مدونة السلوك الوظيفى للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة وتطويرها وطباعة وتوزيع نسخ وملصقات من المدونة على جميع الوزارات والمحافظات وإتاحتها على شبكة الإنترنت وتدريب العديد من العاملين عليها.

عقد العديد من الدورات التدريبية للعاملين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة (وزارات / محافظات / جامعات) وإعداد مدربين منهم بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد.

إنشاء بوابات إلكترونية ببعض الوزارات / المحافظات / الجامعات وإتاحة الخدمات عليها.

إعداد مدونات سلوك وظيفى للدبلوماسيين والمبعوثين بوزارة الخارجية / والعاملين بالبنك المركزى / دليل إرشادى لتطبيق ميثاق النزاهة بالقطاع الخاص/ ميثاق أخلاقى للطالب الجامعى وتم إطلاقه وتفعيله خلال شهر فبراير ٢٠١٨ من خلال مسابقات طلابية.

إنشاء منظومة شكاوى موحدة على مستوى الجمهورية ربط عدد (١٨٤٤) وزارة / محافظة / هيئة / جهاز والجهات التابعة لهم بالمنظومة.

الهدف الثالث / سن وتحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد:

إدراج مواد بدستور عام ٢٠١٤ تتضمن التزام الدولة بمكافحة الفساد والتكامل بين الأجهزة لوضع ومتابعة إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتعديل ووضع عشرات القوانين الخاصة والمُكملة لتشريعات مكافحة الفساد.

إصدار قانون الخدمة المدنية رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ والذى احتوى مواد تؤصل للنزاهة والعدالة والجدارة والشفافية ومكافحة الفساد وتؤكد على تطبيق مدونة السلوك الوظيفى للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة،

قيام وزارة العدل بإعداد مشروعات بقوانين منها

(١) * تتضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ - ٢٠١٨ عدد(١٠) أهداف ويبلغ عدد الأهداف المتعلقة بجوانب تثقيفية ، عدد (٧) أهداف.

ما يُعنى بحماية الشهود والمبلغين والخبراء وإتاحة وحرية تداول المعلومات.

الهدف الرابع / تطوير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة:

قيام بعض الجهات القضائية وجهات إنفاذ القانون بإعداد قاعدة بيانات بكافة القضايا والمستندات الخاصة بها وأرشفتها إلكترونياً بهدف تيسير العمل وسهولة الوصول للمستندات والمعلومات دون التعرض لحقوق المواطنين.

إعداد مدونات سلوك وظيفى لأعضاء النيابة العامة / أعضاء النيابة الإدارية.

إنشاء مواقع إلكترونية بمعظم الجهات والهيئات القضائية يشمل كافة المعلومات والخدمات التى يحتاجها المواطنون.

الهدف الخامس / دعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد:

صدر دستور جمهورية مصر العربية يتضمن فرعاً كاملاً للهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية من المواد ٢١٥ حتى ٢٢١ وتضمنت تمتع تلك الجهات بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفنى والمالى والإدارى بما يعزز دورها ويكفل الحماية اللازمة لأعضائها.

تعديل قانون هيئة الرقابة الإدارية ومنحها الاستقلال الفنى والمالى والإدارى والشخصية الاعتبارية بهدف منع الفساد ومكافحته واتخاذ إجراءات للوقاية منه ضماناً لحسن أداء الوظيفة.

الهدف السابع / رفع مستوى الوعى الجماهيرى بخطورة الفساد وأهمية مكافحته وبناء ثقة المواطنين فى مؤسسات الدولة:

إعداد حملات إعلامية للتوعية بمخاطر الفساد خلال عام ٢٠١٦ تحت شعار «مصر أقوى من الفساد»، وخلال عام ٢٠١٧ تم إطلاق الحملة الإعلامية الثانية وبثها بكافة القنوات الفضائية والأرضية ومحطات الإذاعة ومواقع الإنترنت والتواصل الاجتماعى وتطويرها وفقاً للدراسة المسحية والبُعد عن الوعظ المُباشر فأسفرت عن حملة «المرايا» و «لو بصينا فى المرايا هى دى البداية» و «أنت مراية نفسك» لتحريك ضمير المجتمع وخلق المسئولية المشتركة وتشجيع المواطن على كشف الفساد بإدراج أرقام الخط الساخن للأجهزة الرقابية، كذا تم تطوير حملة «المرايا» وبثها خلال عام ٢٠١٨.

تمثلت الممارسات الناجحة فى مجال التعليم فى تضمين مفاهيم ذات صلة بالشفافية والنزاهة ورفض الفساد بالمناهج الدراسية بصورة غير مباشرة لمختلف المراحل التعليمية وعقد ورش عمل للمسئولين عن تطوير المناهج وتضمين بعض الشعارات على الغلاف الخلفى للكتب الدارسية وإعداد برامج تدريبية للمعلمين والإداريين فى مجالات نشر قيم النزاهة والشفافية والتوعية بمخاطر الفساد.

الهدف الثامن والهدف التاسع / فى مجال تعزيز التعاون المحلى – الإقليمى، الدولى فى مكافحة الفساد:

عقد عدد من الدورات التدريبية بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لأعضاء جهات إنفاذ القانون لتفعيل التنسيق وتبادل المعلومات فى مجالات مكافحة الفساد والمجالات ذات الصلة.

قيام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالتنسيق مع هيئة الرقابة الإدارية بإعداد مؤشر إدراك الفساد المحلى حيث صدر عامى ٢٠١٩-٢٠٢٠.

مشاركة جهات إنفاذ القانون فى العديد من الدورات التدريبية المنفذة بوحدات الجهاز الإدارى للدولة للتدريب على النظم المعمول بها فى مجال مكافحة الفساد والوقاية منه ومن أبرزها وزارات الشباب والرياضة / الخارجية / التنمية المحلية.

إنشاء اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته برئاسة السيد رئيس الوزراء لرسم السياسات العامة لمكافحة الفساد ومنعه والتى أسفرت عن إنشاء اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته برئاسة السيد الوزير رئيس هيئة الرقابة الإدارية لرسم ومباشرة تطبيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها.

الهدف العاشر / مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد:

صدور قانون تنظيم عمل الجمعيات والمؤسسات العاملة فى مجال العمل الأهلى يلزمهم بنشر ميزانياتهم على مواقعها الإلكترونية تحقيقاً للشفافية والنزاهة وتشكيل لجنة عليا لمنظمات العمل الأهلى.

تم عقد ورش عمل لبعض منظمات المجتمع المدنى بهدف نشر الوعى بمخاطر الفساد على مستوى محافظات الجمهورية وإيجاد دور إيجابى للمواطن للحد من الظاهرة.

اعتماد مدونة سلوك وظيفى للعاملين بالجمعيات والمؤسسات الأهلية وتعميمها على مستوى الجمهورية.

قيام هيئة الرقابة الإدارية بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعى بعقد دورات تدريبية لبعض منظمات المجتمع المدنى ، وقد كان للأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد دور متميز فى نشر الوعى والتعليم والتثقيف بمجال مكافحة الفساد خلال السنوات القليلة الماضية من خلال المشاركة فى تنفيذ الأهداف للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بنسختيها أو تنفيذ الخطط السنوية المتعاقبة المنظمة لعمل الأكاديمية وهو الأمر الذى سنفرد له مقال آخر فى العدد القادم من الدورية الثقافية.

ندوات وورش عمل مستمرة لتوعية شباب الجامعات بثقافة مكافحة الفساد

إعداد مدونات سلوك وظيفى للدبلوماسيين والمبعوثين بوزارة الخارجية، والعاملين بالبنك المركزى، دليل إرشادى لتطبيق ميثاق النزاهة بالقطاع الخاص، ميثاق أخلاقى للطالب الجامعى، وتم إطلاقه وتفعيله خلال شهر فبراير ٢٠١٨ من خلال مسابقات طلابية

الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

بين الحاضر والمستقبل

تسعى الدولة المصرية لمواجهة الفساد بكافة أشكاله وصوره لكونه تحدياً خطيراً لجهود التنمية،وفى هذا الإطار فقد قامت هيئة الرقابة الإدارية بإنشاء «الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد» للمساهمة فى تحقيق الأهداف القومية فى هذا المجال من خلال نشر مفاهيم النزاهة والشفافية ، وتدريب الكوادر الحكومية ، القطاع الخاص والكوادر الدولية ، وكذا إجراء البحوث والدراسات حول أسباب الفساد وآثاره وسُبل مواجهته والوقاية منه.

وكيل د/حامد هميمى

مدير الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

فمنذ نشأة هيئة الرقابة الإدارية بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ وتكليفها بمهام مكافحة الفساد والوقاية منه ، فإن التدريب يُشكل عنصراً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من عوامل نجاح الهيئة جيلاً بعد جيل ، وقد سعت الهيئة إلى تطوير هذا الدور بحيث لا يقتصر على تدريب الأعضاء والعاملين بها بل يتوسع ويصير منارة تدريبية لتدريب عناصر أخرى من موظفى الدولة وقياداتها وتأهيل الكوادر الشبابية لتولى الوظائف الهامة بالدولة وتدريب أعضاء الأجهزة الرقابية وأجهزة إنفاذ القانون وحتى العاملين بمنظمات المجتمع الأهلى والقطاع الخاص وطالبى «التدريب الحر» المختلفة من غير تلك الفئات..

إنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

فى عام ٢٠١٧ صدر القانون رقم ٢٠٧ والمعدل للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ حيث تضمنت المواد المُستحدثة منه إنشاء «الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد «كمؤسسة تابعة لهيئة الرقابة الإدارية تأكيداً على الرغبة الحقيقية فى تنمية الموارد البشرية بأسلوب فعَّال وعصرى ومتطور وذلك بإنشاء كيان متخصص يتولى أنشطة التدريب والتطوير فى مجالات مكافحة الفساد والوقاية منه وباقى المعارف والعلوم المرتبطة به وبتاريخ ٢٠١٨/٢/٩ أعلن السيد/ رئيس الجمهورية عن تفعيل نشاط الأكاديمية إيماناً من سيادته بترسيخ مبادى ء النزاهة والشفافية وإرساء قواعد الحوكمة، حيث تعتمد الأكاديمية فى تحقيقها لأهدافها على بنية أساسية قوية من رأس المال البشرى المؤهل من السادة أعضاء الهيئة وأساتذة الجامعات والعديد من الخبرات فى مجال مكافحة الفساد والمجالات ذات الصلة، كما توفر الأكاديمية أحدث المعامل المجهزة وشبكات المعلومات لتقديم الخدمات المعرفية اللازمة علاوة على مكتبة ورقية ورقمية توفر المعلومات المحلية والعالمية للمستفيدين بمختلف تخصصاتهم.

وفى إطار قيام الأكاديمية الوطنية بمهامها حققت العديد من الإنجازات خلال الفترة من عام ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١/١٢/١.

فى مجال التدريب وبناء القدرات:

تنفيذ عدد (١٢٦٣) نشاط تدريبي (دورات تدريبية – ورش عمل – ندوات – زيارات) لإجمالي عدد (٥١٩٩٨) الف متدرب فى مجال مكافحة الفساد والوقاية منه والمجالات ذات الصلة من ابرزها تنفيذ عدد (٢٢٣) نشاط تدريبي لإجمالي (٣٥٤٤) متدرب من أعضاء وموظفي هيئة الرقابة الادارية وجهات انفاذ القانون وتنفيذ عدد (٤٧٦) دورة تدريبية لإجمالى (٣١٦٤٢) ألف متدرب من العاملين بالجهات الحكومية المختلفة وهيئة الرقابة الادارية لتأهيلهم للعمل بالعاصمة الادارية الجديدة وتنفيذ عدد (٦٣) ورشة عمل ومحاضرات فى مجال مكافحة الفساد للعديد من الجهات الحكومية والخاصة لاجمالى (٢٦١٤) متدرب.

بالإضافة الى تنفيذ العديد من الانشطة التدريبية لكوادر (الوزارات – المحافظات – الجامعات المصرية – منظمات المجتمع المدنى - القطاع الخاص – التدريب الحر للمواطنين) وكذا تنفيذ انشطة لكوادر بعض الجهات مثل الضباط المصريين المرشحين لشغل وظائف التمثيل الدبلوماسى العسكرى وزوجاتهم وكوادر القطاع الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

فى مجال تنفيذ البحوث والدراسات :

قام مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد بالأكاديمية بإعداد خمس دراسات فى موضوعات مختلفة أبرزها دراستين.. الأولى دراسة أثر إنفاذ القانون على تحقيق مبدأ الردع على الموظفين العموميين فى جرائم الفساد، والثانية دراسة بشأن امكانية تحقيق التوازن فى العلاقة العقدية بالنسبة للوحدات المؤجرة من مالكيها للأشخاص بالاعتبارية العامة وقد تم عرض توصيات الدراسة الأخيرة على مجلس الوزراء فى جلسته رقم (١٢١) المنعقدة بتاريخ ٨ديسمبر٢٠٢٠ لتفعيل تنفيذ التصويات، كما قام المركز بتحليل مضمون عدد أربعة كتب منها كتاب حدود الإصلاح المؤسسى، وكذا تنفيذ خمس ورش عمل فى موضوعات مختلفة منها أسلوب تقييم الأوراق البحثية وملخصات الكتب لأعضاء الهيئة الملتحقون بالدورة التدريبية الراقية والمساهمة فى الإعداد للندوة التثقيفية التى تم عقدها بمناسبة الاحتفال بالعيد رقم٥٧ لإنشاء هيئة الرقابة الإدارية وكانت بعنوان «تطور دور هيئة الرقابة الإدارية فى مكافحة الفساد ودعم جهود التنمية الشاملة بالدولة المصرية.

فى مجال الدراسات العليا:

تم توقيع بروتوكول تعاون بين هيئة الرقابة الإدارية وجامعة القاهرة-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لتنفيذ برنامج ماجستير الحوكمة ومكافحة الفساد و الذى يعقد بمقر الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وتم البدء فى برنامج الماجستير (الدورة الأولي) لعدد (٢١) دارساً كما تم البدء فى قبول الدفعة الثانية للماجستير حيث تم قبول عدد ٣٤ دارساً طبقاً للشروط.

فى مجال التعاون الدولى :

المشاركة فى الاحتفال باليوم العالمى لمكافحة الفساد يوم٩/١٢/٢٠٢٠، كذلك التجهيز لاستضافة مصر لمؤتمر الدول الأطراف، باتفاقية

الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمقرر انعقاده فى شهر ديسمبر ٢٠٢١، المشاركة فى الاجتماع الرابع من البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوربى ومجلس أوربا لدعم القدرات لدول جنوب البحر المتوسط، المشاركة فى المحفل الدولى لإطلاق الرؤية الاستراتيجية لإفريقيا ٢٠٢٠/٢٠٣٠ تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة UNODC وكذا تفعيل مذكرات تفاهم مع عدة جهات دولية أهمهم الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد IACA بفيينا ، المدرسة الوطنية للإدارة بفرنسا والتنسيق مع معهد الحوكمة والتنمية المستدامة على تنفيذ تدريب للسادة أعضاء الهيئة فى مجالات الرقابة ومكافحة الفساد بدول الولايات المتحدة الأمريكية البرتغال كما تم استقبال السيدة/ كريستينا ألبرتين الممثل الإقليمى لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة UNODC للشرق الأوسط وشمال إفريقيا لبحث سبل التعاون المشترك.

تتطلع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد إلى رؤية مستقبلية طموحة لتوسع أنشطتها الأكاديمية على المستويين الإقليمى والدولى وأن تصبح مركزاً للتدريب والتعلم وبناء القدرات فى مجال مكافحة الفساد للشرق الأوسط وإفريقيا، وذلك بالشراكة مع المؤسسات الدولية

نموذج من ورش العمل التى تنظمها الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

الرؤية المستقبلية

تتطلع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد إلى رؤية مستقبلية طموحة لتوسع أنشطتها الأكاديمية على المستويين الإقليمى والدولى وأن تصبح مركزاً للتدريب والتعلم وبناء القدرات فى مجال مكافحة الفساد للشرق الأوسط وإفريقيا، وذلك بالشراكة مع المؤسسات الدولية مثل مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة UNODC، الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد IACA، المدرسة الوطنية للإدارة ENA بالجانب الفرنسى والمشاركة فى تنفيذ المراحل الجديدة من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتدريب السادة الأعضاء والعاملين بالهيئة على كل ما هو حديث فى مجالات مكافحة الفساد وتطوير الشراكات مع أجهزة الأمم المتحدة خاصة البرنامج الإنمائى UNDP.

خاتمة

إن عملية التدريب تتطلب التقييم والتطوير المستدام للأنشطة والنتائج والأهداف ، وتأكيد متطلبات الجودة ، طبقا للأهداف الإستراتيجية للدولة المصرية والهيئة ، بالتعاون مع الشركاء على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

من أجل مكافحة أفضل للفساد فى إفريقيا

ميارون بيجوتو
الرئيس السابق للمجلس الاستشارى لمكافحة الفساد بالاتحاد الإفريقى

بينما تستعد إفريقيا من خلال منظمتها القارية - الاتحاد الإفريقى (AU) للاحتفال بالذكرى الثامنة عشرة لاعتماد اتفاقية الاتحاد الإفريقى بشأن منع ومكافحة الفساد المعتمدة فى ١١ يوليو ٢٠٠٣ فى مابوتو (موزمبيق)، فإنه قد يكون من الحكمة لا أن نُجرى تقييمًا للموقف، ولكن بالأحرى أن ننظر بأثر رجعى إلى تنفيذ الاتفاقية المذكورة وأن نسأل عما إذا كانت هناك نتائج محققة في هذه المعركة الدائرة في مواجهة الفساد أم لا.

استغلال أحد الأطفال الأفارقة فى مراحل التنقيب عن الذهب

اتفاقية تبحث عن تصديق عالمى بعد ثمانية عشر عاماً...

أصبحت الكاميرون من خلال إيداع صك التصديق على الاتفاقية فى ٦ يونيو ٢٠٢١ الدولة الخامسة والأربعين الطرف فى اتفاقية الاتحاد الإفريقى لمنع ومكافحة الفساد، ومن ثم هناك عشر دول لم تنضم بعد ، ومع ذلك هناك ما يقرب من ٤٩ دولة إفريقية أطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التى اعتُمدت فى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣ ؛ والجدير بالذكر أن الصومال وإريتريا لم تصدقا على أى من الاتفاقيتين، أدركت الدول الإفريقية العواقب الوخيمة لداء الفساد فى مجال التنمية بإعلان عام ٢٠١٨ عام مكافحة الفساد فى القارة تحت عنوان: (القضاء على الفساد: خيار قابل للتطبيق من أجل التحول فى إفريقيا)، والتزمت بمكافحة هذه الآفة التى دمرت اقتصاد معظم الدول الإفريقية والتى تؤثر بشكل كبير على قدرة القادة على الوفاء بالتزاماتهم إزاء

١ ماجستير فى القانون الدولى لحقوق الإنسان (الجامعة الكاثوليكية فى ليون) وماجستير فى القانون العام الخاص (جامعة ليون ٢)
٢ حتى ٦ يونيو ٢٠٢١ لم تودع الدول التالى ة صك تصديقها لدى مكتب المستشار القانونى للاتحاد الإفريقى: إيسواتينى، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى ، جيبوتى، إريتريا، المغرب، موريتانيا، الصومال، جنوب السودان.
٣- انظر حالة التصديق على :
https://treties.un.org/Pages/ViewDetails.aspxs?src= TREATY&mtdsg_ no= XVIII -14& chapter=18&clang=_fr

الشعوب، وتؤثر على مصداقية المؤسسات والمنظمات والحكومات، وإذا لم تتوصل إفريقيا لحل دائم لهذه المشكلة فلن تتمكن من تلبية التطلعات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) وأجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الإفريقى.

وعلى الرغم من أن جميع دول القارة ليست أطرافاً فى الاتفاقية تظل الحقيقة أن الغالبية العظمى منها لديها هياكل وطنية مسئولة عن قضايا منع الفساد ومكافحته؛ مما يتيح إمكانية التعاون مع الهيئة المسئولة عن مراقبة تنفيذ الاتفاقية وهو المجلس الاستشارى للاتحاد الإفريقى لمكافحة الفساد،

ولذا فإن وجود هذا الهيكل على المستوى الوطنى هو الذى يسمح للهيئة القارية بتنفيذ التطورات فى الدول الأطراف ومتابعتها بقدر الإمكان فضلا عن تنظيم الحوار السنوى لمكافحة الفساد على المستوى الإفريقى والذى يعد منتدى حقيقياً للحوار والتبادل بين هذه الهياكل وجميع أصحاب المصلحة العاملين فى قطاع الحوكمة ومكافحة الفساد على وجه الخصوص.

والحق أن الحوار أصبح نشاطاً سنوياً للمجلس ومع ذلك يتعين عليه الانطلاق بالفعل ليصبح منصة لجميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة، بما فى ذلك المجتمع المدنى الإفريقى بغية مناقشة التحديات التى تواجه القارة فيما يتعلق بمنع الفساد ومكافحته.

دورات عديدة تقيمها الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد للأفارقة من أجل تعزيز سبل مكافحة الفساد

بإعلان عام ٢٠١٨ عام مكافحة الفساد فى القارة تحت عنوان: (القضاء على الفساد: خيار قابل للتطبيق من أجل التحول فى إفريقيا)، والتزمت بمكافحة هذه الآفة التى دمرت اقتصاد معظم الدول الإفريقية والتى تؤثر بشكل كبير على قدرة القادة على الوفاء بالتزاماتهم إزاء الشعوب

معركة تتطلب التعبئة العامة...

لا شك أن الفساد هو الداء الذى يقضى على النسيج الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للدول الإفريقية بما له من عواقب كارثية، إذ يبطئ بشكل خطير تنمية بلداننا وهو نتيجة مباشرة لانعدام الأمن وتفشى الإرهاب فى دولنا، ويظل الاستثمار فى القضاء عليه نموذجاً للعدالة يتوجب استدامته.

وبغية تحقيق هذا الهدف يبدو من الضرورة بمكان تعبئة الجميع لمواجهة التحديات المتعلقة بمكافحة الفساد، مما يستلزم الآتى:

• إعادة التأكيد على الحاجة لالتزام سياسى حقيقى من أجل مكافحة الفساد بشكل أفضل فى إفريقيا؛

حشد جميع الموارد وأوجه التآزر للقيام بحملة واسعة ضد الفساد، على النحو المنصوص عليه فى الإعلان (Assembly / AU / Decl. 1 (XXXI)) الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقى بشأن عام إفريقيا لمكافحة الفساد (٢٠١٨)؛

إيلاء المزيد من الاهتمام بمكافحة الفساد فى سياق حقوق الإنسان والتنمية، ولتحقيق هذه الغاية يتعين التركيز بشكل خاص على إعادة توجيه ثقافتنا وموقفنا تجاه الممارسات الفاسدة، كما يتعين على جميع أصحاب المصلحة تنفيذ إجراءات مشتركة للوقاية من الآثار السلبية للفساد على حقوق الإنسان والتوعية بشأنها؛

إشراك الشباب فى المعركة ضد الفساد من خلال وحدات تدريبية بشأن التربية المدنية تركز على المصلحة التى تتحقق من الحفاظ على الصالح العام والتأكيد على قيمة الصدق من خلال المدرسة الابتدائية، ثم على الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة من خلال الجامعات؛

زيادة تعزيز القواعد والروابط المؤسسية بين الهيئات ذات الصلة والمختصة التى تعالج هذه القضايا، وبما أن التحديات فى هذا الصدد تتسم بالشمولية فبالتالى ينبغى أن تكون الحلول كذلك؛

ضمان الاستقلالية للهياكل الوطنية لمكافحة الفساد وتزويدها بالوسائل اللازمة للقيام بمهامها.

• تشجيع المجتمع المدنى وخاصة وسائل الإعلام على التنديد بالفساد والتوعية بأضراره، وفضلا عن ذلك توعية السكان بالآثار الناجمة عن الفساد.

• إشراك رجال الدين فى توعية السكان.

• اتخاذ تدابير أقوى لضمان وجود عقوبات على ممارسات الفساد حيث يقترح البروتوكول المعدل للبروتوكول المتعلق بالنظام الأساسى للمحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان (بروتوكول مالابو لعام ٢٠١٤) منح المحكمة اختصاصا قضائيا بشأن جرائم الفساد الاقتصادية (المادة ٢٨١) وغسيل الأموال (المادة ٢٨ ١ مكرر) والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية (المادة ٢٩ ل مكرر)، كما يركز بشكل خاص على المسئولية الجنائية التضامنية (المادة ٤٦ ج)، ويتعين القيام بمناصرة واسعة النطاق للتصديق على هذا الصك؛

بالإشارة إلى المقرر / Assembly (AU / Dec. 774 (XXXIII) لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات حول الموقف الإفريقى الموحد بشأن استرداد الأصول (٢٠٢٠) سيكون من الحكمة أن تعممه كافة الدول الإفريقية وتمتلكه وتنفذه؛

إن التعاون الدائم بين الدول فى مكافحة الفساد من شأنه أن يثنى مرتكبى هذا الفعل الضار بالاقتصاد والعدل، وقبل كل شيء بتنمية هذه الدول.

إن مكافحة الفساد لا يمكن أن تكون من اختصاص الحكومات وحدها، فالعمل المتضافر والمشترك يعد ضرورياً لتوحيد القوى والطاقات والاستراتيجيات لأن مكافحة هذا الشر من شأنها أن تساعد على استعادة سيادة القانون والعدالة ووضع حد للشر ولمختلف انتهاكات حقوق الإنسان التى لوحظت هنا وهناك.

يجب علينا كأجيال حالية على اختلاف فئاتها– صغاراً وكباراً، نساءً ورجالاً، فتيات وفتياناً، من جميع فئات المجتمع - أن نتّحد فى إدراك أن مصير قارتنا فى أيدينا وأنه يجب علينا العمل معاً الآن من أجل صناعة المستقبل الذى نريده:

إفريقيا حيث يتم وضع الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون على رأس الأولويات.

إفريقيا التى توجه تنميتها نحو الشعوب وتعتمد على إمكانات النساء والشباب على وجه الخصوص وتهتم برفاهية الأطفال.

إفريقيا يعيش فيها شباب ملتزمون وممكّنون.

وأكثر من أى وقت مضى يبدو من الضرورى والحيوى اعتماد هذا النموذج للعدالة لأن مكافحة الفساد تظل «خياراً قابلاً للتطبيق من أجل التحول فى إفريقيا.

٤ تنص المادة ٢٢،١ من الاتفاقية على إنشاء مجلس مسئول عن المراقبة تحدد صلاحياته من المادة ٢٢،٥

٥ التطلعات ٣ و ٦ من أجندة ٢٠٦٣.

٦ موضوع عام ٢٠١٨ الذى أعلنه مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقى: «القضاء على الفساد: خيار قابل للتطبيق لتحول إفريقيا»

القيادة الملهمة

أطر وآليات الاتحاد الإفريقى

وعضوية مصر بالآلية الإفريقية لمراجعة النظراء

يمثل الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقى نقلة نوعية فى مسيرة العمل الإفريقى المشترك، فقد ركزت المنظمة منذ نشأتها فى عام ١٩٦٣ على تعزيز التضامن بين الشعوب الإفريقية من أجل التخلص من الاستعمار وتحقيق الاستقلال السياسى لدول القارة، ورغم اكتمال عملية التحرر من الاستعمار، فقد واجهت إفريقيا خلال الفترة التى تلت استقلال القارة تحديات نتيجة لضعف مؤسسات الدولة ونشوب النزاعات خاصة الداخلية، والفساد وسوء إدارة الاقتصاد وتردى الأوضاع الاجتماعية فى بعض الدول.

السفير / أشرف راشد
رئيس اللجنة الوطنية فى إطار عضوية مصر بالآلية الأفريقية لمراجعة النظراء

لقد شهدت الألفية الجديدة تزايد إدراك قادة الدول الإفريقية لحيوية التعامل الجاد مع التحديات التى تواجه القارة، وضرورة وضع خارطة طريق مشتركة للتغلب عليها، وبحيث تتحمل إفريقيا المسئولية الرئيسية فى النهوض بمقدراتها، ومن ثم، جاءت أجندة ٢٠٦٣ «إفريقيا التى نريد» لتؤكد على الرؤية القارية فى التعامل مع التحديات التنموية التى تواجهها، وأخذت الأجندة فى اعتبارها العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما وجهت اهتماماً خاصاً بقضايا الحوكمة، من خلال التطلع الثالث «إفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون»، وذلك عن طريق وجود مؤسسات قوية وقيادة تحويلية، والحفاظ على السلم والأمن والاستقرار، وتعزيز المساواة بين الجنسين فى كافة مناحى الحياة، وبالتالى، عكفت الدول الإفريقية على تبنى عديد من الأطر والآليات التى تتضمن دفع القيم والمبادئ الاساسية للحوكمة الجيدة ومكافحة الفساد، والتى أصبحت متطلباً جوهرياً للاستقرار والتنمية المستدامة.

ونتناول بإيجاز بعض أهم تلك الأطر والآليات، كما نعرض أهداف الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء وعضوية مصر بالآلية، باعتبارها مبادرة فريدة من نوعها، ليس فقط على المستوى الإفريقى، ولكن

مشاركة الرئيس السيسى فى إحدى اجتماعات مراجعة آلية النظراء الأفريقى (٨ فبراير ٢٠٢٠)

أيضاً على المستوى الدولى، لمتابعة وتقييم ودعم أداء الدول فى مجال الحوكمة.

أولا - أطر وآليات الاتحاد الإفريقى فى مجال الحوكمة:

نظراً لأهمية تعزيز الحوكمة، تبنى الاتحاد الإفريقى عدداً من المبادرات الهامة، ونعرض فى النقاط التالية أهم تلك المبادرات:

«القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى»: والذى دخل حيز النفاذ فى عام ٢٠٠١، نص على بناء شراكة بين الحكومات وكافة فئات المجتمع المدنى، بغية تحقيق التضامن والتلاحم بين الشعوب الإفريقية، فضلاً عن الحاجة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط أساسى للتنمية والتكامل، مع التأكيد على حماية حقوق الإنسان والشعوب والديمقراطية وكفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون، الأمر الذى انعكس فى العديد من المبادرات والمعاهدات والقرارات التى تبناها الاتحاد الإفريقى فى المرحلة التى تلت إنشاءه.

«برلمان عموم إفريقيا»: والذى يمثل خطوة فى سبيل تمكين شعوب القارة من الإدلاء بآرائهم، وتشجيع البرلمانات الوطنية والإقليمية للمصادقة على المعاهدات والمواثيق المعتمدة فى الاتحاد الإفريقى وادماجها فى أنظمتها القانونية، وتتضمن أهداف البرلمان إرساء الممارسة الديمقراطية ومبادئ احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون، وتعزيز الامن والسلم والاستقرار فى القارة.

«محكمة عدل تابعة للاتحاد الإفريقي»: والتى من ضمن صلاحياتها النظر فى تفسير وتطبيق القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى، وكذلك اتفاقيات الاتحاد والوثائق القانونية والبروتوكولات المنبثقة عنها.

«مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا» (النيباد): والتى تم إقرارها فى عام ٢٠٠١، ولقد اضطلعت مصر بدور رئيسى فى صياغتها وتبنيها، وقد تحولت هذه الشراكة إلى «وكالة التنمية للاتحاد الإفريقي»، ولقد قامت المبادرة على أن الاستقرار السياسى والتنمية يعتمدان على الأمن والحوكمة الرشيدة والإدارة الجيدة لموارد الدولة وللخدمات العامة، كما أكدت على إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والشفافية والمحاسبة، باعتبار أنها عناصر ضرورية لخلق البيئة المواتية للنمو الاقتصادى وزيادة الاستثمارات، ولقد جاء تبنى القادة الأفارقة لمبادرة «النيباد» انطلاقاً من قناعتهم أن الاستراتيجيات الإفريقية السابقة للتنمية لم تنجح فى تحقيق أهدافها، وأن على قادة الدول الإفريقية تولى مسئولية وضع وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين مسيرة التنمية فى إفريقيا فى إطار سياسات إصلاحية تخضع لملكية القارة ولا يتم إملاؤها من خارجها، ولقد انبثقت عن تلك المبادرة «الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء».

«اتفاقية منع ومكافحة الفساد»: والتى تم إقرارها فى عام ٢٠٠٣، والتى أكدت احترام الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وسيادة القانون

شهدت الألفية الجديدة تزايد إدراك قادة الدول الإفريقية لحيوية التعامل الجاد مع التحديات التى تواجه القارة، وضرورة وضع خارطة طريق مشتركة للتغلب عليها، وبحيث تتحمل إفريقيا المسئولية الرئيسية فى النهوض بمقدراتها، ومن ثم، جاءت أجندة ٢٠٦٣ «إفريقيا التى نريد» لتؤكد الرؤية القارية فى التعامل مع التحديات التنموية التى تواجهها

والحوكمة الرشيدة، واحترام حقوق الإنسان والشعوب، وإدانة ورفض ممارسات الفساد والجرائم ذات الصلة، كما طالبت الدول الأعضاء بسن التشريعات لمكافحة الفساد، وتقوية الهيئات الوطنية المختصة بمنع الفساد، وضمان الشفافية فى إجراء المناقصات، وكذلك فى التعيين للوظائف العامة، والشفافية فى تمويل الأحزاب، وتضمنت المعاهدة إنشاء مجلس استشارى للاتحاد الإفريقى من أحد عشر عضواً لمتابعة تنفيذ إجراءات مكافحة الفساد فى القارة ولجمع المعلومات حول جرائم الفساد وغسل الأموال.

«الميثاق الإفريقى للديمقراطية والانتخابات والحوكمة»: والذى تم إقراره فى عام ٢٠٠٧، ويتناول ترسيخ الثقافة السياسية من خلال إجراء الدول الأعضاء انتخابات منتظمة حرة وعادلة وشفافة، مع تعزيز التعددية الحزبية، والتأكيد على الالتزام بالقيم والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، واحترام الدستور واستقلال القضاء، وكذلك احترام حقوق الإنسان والامتناع عن كافة أشكال التمييز.

«منظومة الحوكمة فى إفريقيا»: والتى تستند إلى القانون التأسيسى للاتحاد والمبادئ والأهداف التى تضمنها، بالإضافة لاستناد المنظومة إلى جميع المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق والبروتوكولات والمقررات المرتبطة بالحوكمة.

ثانياً - الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء:

تم إقرار النظام الأساسى لإنشاء الآلية فى ٩ مارس ٢٠٠٣، بعد أن اعتمدت قمة الاتحاد الإفريقى فى عام ٢٠٠٢ «إعلان الديمقراطية والحوكمة السياسية والاقتصادية وحوكمة الشركات»، الذى تضمن إنشاء الآلية كأداة مبتكرة وفريدة من نوعها للرصد والتقييم الذاتى فى مجال الحوكمة بمفهومها الشامل، وهى تستهدف تبادل الخبرات وتعزيز أفضل الممارسات وتحديد أوجه القصور، ودعم بناء قدرات الدول الإفريقية مع تبنى السياسات والممارسات التى تؤدى إلى الاستقرار السياسى وزيادة معدل النمو الاقتصادى وتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفساد والإسراع بوتيرة التكامل الاقتصادى،

وتشمل محاور عملية المراجعة فى إطار الآلية الإفريقية:

» الديمقراطية والحوكمة السياسية.
» الحوكمة الاقتصادية والإدارة.
» حوكمة الشركات.
» التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويأتى الانضمام للآلية بشكل طوعى من جانب الدول الأعضاء فى الاتحاد الإفريقى، وتضم الآلية حالياً ٤٤ دولة، وتجدر الإشارة أن قمة الاتحاد الإفريقى اعتمدت قراراً يدعو إلى انضمام جميع أعضائه إلى الآلية بحلول عام ٢٠٢٣.

جاءت تقوية العلاقات مع الدول الإفريقية على صدارة أولويات السياسة المصرية، وخاصة منذ عام ٢٠١٤، حيث شهدت هذه الفترة نشاطاً مصرياً مكثفاً فى أعمال الاتحاد الإفريقى ومؤسساته تأكيدا لدور مصر الريادى فى القارة، تضمنت العديد من المشاركات رفيعة المستوى فى مختلف المحافل الإفريقية، واستضافة مصر للعديد من المؤتمرات والأنشطة الإفريقية، كما تولت مصر رئاسة الاتحاد الإفريقى فى عام ٢٠١٩، ولقد انضمت مصر لعضوية الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء فى عام ٢٠٠٤، وانعكاساً لحرص الدولة المصرية خلال السنوات الماضية على تعزيز الحوكمة، قام وفد من الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء بزيارة مصر، وأكدت الحكومة المصرية خلال هذه الزيارة على دعم مصر لأهداف الآلية انطلاقا من الخطوات التى تتخذها مصر لإرساء مبادئ وممارسات الحوكمة الرشيدة على المستوى الوطنى، وحرصها على التعاون الوثيق مع أشقائها الأفارقة فى هذا المجال، ولقد صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة الوطنية فى إطار عضوية مصر فى الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء من ٢٠ شخصية مصرية تضمنت ممثلين عن البرلمان والمجتمع المدنى ومنظمات الأعمال والمؤسسات الأكاديمية والإعلام والمرأة والشباب والأشخاص ذوى الإعاقة بالإضافة إلى الجهات الحكومية المعنية.

إعلان رئيس الوزراء د. مصطفى مدبولى الإطلاق الرسمى لمهمة الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء فى مصر

لجنة الخبراء الأفارقة أشادت باتخاذ الدولة المصرية العديد مما وصفه التقرير «بالقرارات والمبادرات الجريئة لتحقيق التنمية المستدامة والضرورية لتغيير حياة المصريين، والتى تدل على الإرادة السياسية القوية للقيادة المصرية

وقد قامت اللجنة الوطنية بتكليف مراكز البحوث المشهود لها بالكفاءة والخبرة لإعداد تقرير التقييم الذاتى حول الحوكمة، والذى يستعرض أداء مصر فى المحاور الأربعة الخاصة بالآلية، وتمثلت مراكز البحوث فى:

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وتولى إعداد التقرير فى محور الديمقراطية والحوكمة السياسية.

مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وتولى إعداد التقرير فى محور الحوكمة الاقتصادية والإدارة،

مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وتولى إعداد التقرير فى محور حوكمة الشركات،

معهد التخطيط القومى وتولى إعداد التقرير فى محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

مركز المسوح والتطبيقات الإحصائية التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وتولى عملية استطلاع الرأى وجمع البيانات وتحليلها حول المحاور الأربعة محل المراجعة، وفقاً للاستبيان الذى أقرته الدول الأعضاء بالآلية.

وبعد الانتهاء من إعداد تقرير التقييم الذاتى من قبل مراكز البحوث واعتماده من جانب اللجنة الوطنية، تم إرساله إلى السكرتارية القارية للآلية، حيث قامت بعثة المراجعة من الآلية بزيارة مصر فى الفترة من ١ إلى ١٨ ديسمبر ٢٠١٩، وضمت ١٩ من الخبراء الأفارقة برئاسة وزير خارجية نيجيريا الأسبق إبراهيم جمبارى عضو لجنة الشخصيات البارزة بالآلية.

ولقد قامت بعثة المراجعة بعرض التقرير على قمة الآلية فى ٨ فبراير ٢٠٢٠ بأديس أبابا، على هامش قمة الاتحاد الإفريقى، بحضور السيد رئيس الجمهورية، حيث اعتمدته القمة ليكون أول تقرير مراجعة لجمهورية مصر العربية فى إطار الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء، ولقد تضمن التقرير النقاط الرئيسية التالية:

- الإشادة بحضارة مصر وحاضرها، مع إبراز عناصر القوة والإنجازات التى حققتها مصر، وسرداً لأفضل الممارسات التى تشهدها البلاد كنموذج يحتذى، وفى مقدمتها «القيادة التحويلية» للسيد رئيس الجمهورية، حيث تضمن تعريفاً لتلك القيادة، التى وصفها التقرير بأنها «القيادة الملهمة التى تمثل قدوة وتؤدى إلى رفع مستوى الأداء الجماعى نحو تحقيق النجاح، وتلبى بشكل فعال احتياجات واهتمامات مواطنيها».
- الإشادة باتخاذ الدولة المصرية العديد مما وصفه التقرير «بالقرارات والمبادرات الجريئة لتحقيق التنمية المستدامة والضرورية لتغيير حياة المصريين، والتى تدل على الإرادة السياسية القوية للقيادة المصرية والتزامها ليس فقط بإصلاح المشهد الاجتماعى والاقتصادى الوطنى من خلال إجراءات وتشريعات وسياسات جديدة، ولكن أيضاً بتنفيذها»، وقد أورد التقرير بعض الأمثلة فى هذا الشأن، من ضمنها تعزيز مكانة المرأة وتحقيق التنمية الاحتوائية بمشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوى الإعاقة، وتطوير البنية التحتية وتنفيذ المشروعات الكبرى، ومعالجة تحديات الزيادة السكانية.
- النص على أفضل الممارسات التى اشتملت على دور «الأكاديمية الوطنية للتدريب» و «البرنامج الرئاسى لتأهيل الشباب الإفريقى للقيادة، ومكافحة الفساد»، و«برنامج تكافل وكرامة»، وتوسيع نطاق تدابير الحماية الاجتماعية، وتعزيز الوئام الدينى، والخدمة المدنية القائمة على الجدارة، وانتهاج مصر سياسة حكيمة فى مجال الطاقة، ونجاحها فى تحقيق فائض من الطاقة وتنويع مصادرها، وإنشاء محطة بنبان للطاقة الشمسية، وتوسيع قناة السويس التى جاء بالتقرير «أنها انجاز يدعم الاقتصاد الوطنى ودور مصر كمركز للتجارة العالمية وأنها عنصر رئيسى فى رؤية مصر الأشمل لتحديث الاقتصاد المصرى والنهوض به»، وأن أحد أهدافها يأتى فى إطار تنمية شبه جزيرة سيناء.
- النص على نجاح الحكومة فى تنفيذ الإصلاحات الكلية

والهيكلية، فى إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وإرساء الأساس لمشاركة أكثر ديناميكية للقطاع الخاص فى الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال، بالإضافة إلى رقمنة الاقتصاد، والإشادة بالدعم الذى توفره الحكومة لمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً من خلال شبكات الأمان الاجتماعى.

- الثناء على دور مصر فى تحقيق التكامل الإفريقى، وقيادتها لعملية إطلاق المنطقة الإفريقية للتجارة الحرة، والإشادة بمبادرة مصر لتوفير العلاج لالتهاب الكبد الوبائى والأمراض غير المعدية لعدة دول إفريقية، بالإضافة لتأهيل كوادرها على كيفية إجراء المسوح الطبية.
- فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، أبرز التقرير قيام مصر بإصلاح نظامها الانتخابى لتعزيز مشاركة الناخبين، كما أورد الموقف المصرى القائم على شمولية احترام حقوق الإنسان، والذى يتضمن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متناولاً ما جاء فى الدستور فى هذا الشأن، مع تأكيده التزام مصر بكافة المواثيق والمعاهدات الإقليمية والدولية التى انضمت إليها، فضلاً عن سنها التشريعات واتخاذها الإجراءات لتنفيذ تلك الالتزامات على المستوى الوطنى، مع استمرار الحكومة فى تعزيز مسار الديمقراطية والممارسة السياسية ونزاهة الانتخابات، والمساواة بين المواطنين، وضمان استقلال القضاء وتقوية دور المجتمع المدنى وحرية الاعتقاد والتعبير، مثنياً على إنشاء «اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان» باعتبارها خطوة مهمة لتأكيد تصميم الحكومة على زيادة تعزيز تلك الحقوق ومواصلة دمج التزامات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية فى القوانين الوطنية.
- فيما يتعلق بالإرهاب والتطرف، جاء فى التقرير «أنه ليس خياراً لأى حكومة مصرية أن تتجاهل التهديدات التى يشكلها على السلام والاستقرار والتنمية»، وأن الحكومة تعمل على مواجهة ذلك فى إطار نهج شامل يرتكز على المحورين الأمنى والتنموى، بالإضافة للتصدى للأيدولوجية التى تولد وتحرض على التطرف والعنف، وأشاد بصفة خاصة بمبادرة السيد رئيس الجمهورية منذ عام ٢٠١٥ بالدعوة إلى تجديد الخطاب الدينى، وأن مصر تواصل تقوية إجراءات مكافحة الإرهاب لتعزيز الأمن القومى والإقليمى مع ضمان اتفاقها مع الالتزامات الإقليمية والدولية بشأن معايير احترام حقوق الإنسان.

ارتباطاً بذلك، تضمن التقرير فى أكثر من موضع وصفه للإخوان بالجماعة الإرهابية التى تمثل تهديداً حقيقياً، مشيراً إلى سجلها التاريخى المعروف فى هذا الخصوص، ومؤكداً أن التغيير الذى شهدته مصر فى عام ٢٠١٣ جاء بإرادة شعبية عارمة ساندتها القوات المسلحة، كما جاء فى التقرير «أن القوات المسلحة مؤسسة وطنية تحظى باحترام كبير فى المجتمع، وأنها ساندت الشعب فى مختلف ثوراته وتحولاته السياسية وحافظت على الدستور».

لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسى ورئيس لجنة آلية مراجعة النظراء فى مصر

قدمت مصر برنامج عمل وطنى يقوم على نتائج تقرير التقييم الذاتى فى إطار عملية المراجعة، كما أنه يستند إلى ويتماشى مع استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وأجندة إفريقيا ٢٠٦٣ وبرنامج عمل الحكومة، ويقوم برنامج العمل على الأولويات الوطنية الآتية: تعزيز العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان، تعزيز النمو الاقتصادى، الإصلاح الإدارى، منع ومكافحة الفساد

وفى هذا الإطار، قدمت مصر برنامج عمل وطنى يقوم على نتائج تقرير التقييم الذاتى فى إطار عملية المراجعة، كما أنه يستند إلى ويتماشى مع استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وأجندة إفريقيا ٢٠٦٣، وبرنامج عمل الحكومة، ويقوم برنامج العمل على الأولويات الوطنية الآتية: تعزيز العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان، تعزيز النمو الاقتصادى، الإصلاح الإدارى، منع ومكافحة الفساد، تمكين الإدارة المحلية، تحسين وحماية البيئة، والتمكين السياسى ومكافحة الإرهاب.

الاهتمام بمشروعات جودة الطرق ضمن خطة التنمية بالدولة المصرية ٢٠٣٠

ولقد تضمنت كلمة السيد الرئيس فى قمة الآلية التى اعتمدت تقرير بعثة المراجعة ما يلى: «يأتى استكمال مصر لعملية المراجعة الطوعية من جدية الخطوات التى تتخذها مصر لتعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية، كما أنها تحقق مصلحة مصرية خالصة، ونتطلع إلى استمرار تبادل الخبرات مع أشقائنا فى إفريقيا فى هذا الصدد».

يوضح عرض الأطر والآليات الخاصة بالحوكمة فى إطار الاتحاد الإفريقى، وعضوية مصر فى الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء أهمية الحوكمة فى تحقيق التنمية المستدامة، وضرورة العمل على تعزيزها من أجل بناء مستقبل أفضل ليس فقط على المستوى الوطنى، ولكن على المستويات القارية والإقليمية والدولية، ويمكن القول إن مصر تخطو خطوات ثابتة نحو تعزيز الحوكمة ومبادئها من خلال الإصلاحات التى تقوم بها فى مختلف المجالات.

إفريقيا التى نريد

جهود مصرية.. وشراكة لمكافحة الفساد فى القارة السمراء

القاضية/أمل عمار
رئيس الاستئناف - مساعد وزير العدل
عضو المجلس الإستشاري للإتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد

شـهدت العلاقـات المصريـة الإفريقيـة عمقـاً جديـداً عقـب ثـورة ٣٠ يونيـو ٢٠١٣ وتولـى الرئيـس/ عبـد الفتـاح السيسـى رئاسـة الجمهوريـة فـى يونيـو ٢٠١٤، وكان لمكافحـة الفسـاد اهتمـام خـاص مـن جانبـه علـى المسـتويين الوطنـى والإقليمـى.
فـى ينايـر ٢٠١٧، وعلـى هامـش قمـة أديـس أبابـا وقـع سـيادة الرئيـس علـى اتفاقيـة الاتحـاد الإفريقـى لمنـع ومكافحـة الفسـاد والتـى تـم التصديـق عليهـا فـى يوليـو ٢٠١٧، وتعـد تلـك الاتفاقيـة الوثيقـة القانونيـة الأساسـية للقـارة الإفريقيـة بشـأن التصـدى للفسـاد وتعزيـز الشـفافية والمسـاءلة فـى أنحـاء القـارة، وقـد تبنـت الـدول الأعضـاء فـى الاتحـاد الإفريقـى هـذه الاتفاقيـة خـلال الـدورة العاديـة الثانيـة لمؤتمـر رؤسـاء الـدول والحكومـات الـذى انعقـد فـى مابوتـو - موزمبيـق فـى ١١ يوليـو ٢٠٠٣ والتـى دخلـت حيـز النفـاذ فـى ٥ أغسـطس ٢٠٠٦ بعـد ٣٠ يومـاً مـن إيـداع صـك التصديـق للدولـة الخامسـة عشـرة، وحتـى تاريخـه وقعـت علـى الاتفاقيـة ٤٩ دولـة وصدقـت عليهـا ٤٥ دولـة بمـا يعـادل أكثـر مـن ٨٠% مـن الـدول الأعضـاء بالاتحـاد الإفريقـى وعددهـا ٥٥ دولـة.

وتهدف الاتفاقية إلى تشجيع وتعزيز قيام الدول الأطراف بإنشاء الآليات اللازمة فى إفريقيا لمنع الفساد وضبطه والمعاقبة والقضاء عليه وعلى الجرائم ذات الصلة سواء فى القطاع الخاص أو القطاع العام.

فضلاً عن تعزيز وتنظيم التعاون بين الدول الأطراف بغرض ضمان فاعلية الإجراءات الخاصة بمنع جرائم الفساد والمعاقبة، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بإزالة العقبات التى تحول دون التمتع بهذه الحقوق، فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى توفير الظروف المناسبة نحو تعزيز سبل الشفافية والمساءلة وإدارة الشئون العامة.

وفى أواخر عام ٢٠١٧ أنشئت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وهى أكاديمية متخصصة تتبع رئيس هيئة الرقابة الإدارية وتعتبر أحد قطاعات الهيئة المعنية بتقديم الخدمات المعرفية والعلمية والتدريبية للمجتمع المصرى والإقليمى والدولى فى مجال مكافحة الفساد والوقاية منه والمجالات ذات الصلة عن طريق عقد الدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات المعنية بنشر قيم النزاهة والشفافية والتوعية بمخاطر الفساد وسبل منعه ونظم الحوكمة والمراجعة والتدقيق الداخلى وغيرها من البرامج التخصصية.

وفى عام ٢٠١٩ وفى إطار رئاسة مصر للاتحاد الإفريقى نظمت هيئة الرقابة الإدارية المنتدى الإفريقى الأول لمكافحة الفساد بشرم الشيخ بمبادرة مصرية تعكس الاهتمام بالتعاون فى نقل الخبرات للأشقاء الأفارقة فى هذا المجال الذى حققت فيه مصر إنجازات ملموسة.

وتناول المنتدى موضوعات تتعلق باستعراض التجربة المصرية فى مكافحة الفساد وكذا الجهود الوطنية لعدد من الدول الإفريقية تنفيذاً للالتزامات القارية بالإضافة إلى عرض الرؤى والجهود القارية لمكافحة الفساد وتنمية وتعزيز القدرات للعاملين بجهات

AACF
THE AFRICAN ANTI-CORRUPTION FORUM
Combatting Corruption
A Sustainable Path to Africa's Transformation

المنتدى الإفريقى الأول لمكافحة الفساد بمدينة شرم الشيخ الذى نظمته هيئة الرقابة الإدارية

مكافحة الفساد ودور الإعلام والتوعية المجتمعية فى مختلف أوجه مكافحة الفساد ودور مكافحة الفساد فى تحقيق التنمية ودعم التنسيق الحكومى الإفريقى فى هذا المجال.

هذا وقد شارك بالمنتدى أكثر من ٢٠٠ مسئول إفريقى رفيع المستوى من وزراء العدل والداخلية ورؤساء هيئات مكافحة الفساد وأجهزة المحاسبات والكسب غير المشروع فى الدول الإفريقية، فضلاً عن مشاركة المجلس الاستشارى للاتحاد الإفريقى لمكافحة الفساد، ووفقاً لنص المادة ٢٢/٥/أ من اتفاقية الاتحاد الإفريقى لمنع ومكافحة الفساد أنشئ المجلس الاستشارى لمكافحة الفساد والتى تقتضى قواعده الاجرائية بإناطته بالعديد من المهام والتى تتمثل فى:

- تعزيز وتشجيع تبنى وتطبيق تدابير مكافحة الفساد فى القارة.
- جمع وتوثيق المعلومات حول طبيعة ونطاق الفساد والجرائم ذات الصلة فى إفريقيا.
- وضع منهجيات لتحليل طبيعة ومدى الفساد فى إفريقيا، ونشر المعلومات وتوعية الجمهور بالآثار السلبية للفساد والجرائم ذات الصلة.
- تقديم المشورة للحكومات حول كيفية التعامل مع آفة الفساد والجرائم ذات الصلة فى ولايتها القضائية المحلية.
- جمع المعلومات وتحليل سلوك وتصرفات الشركات المتعددة الجنسيات العاملة فى إفريقيا ونشر هذه المعلومات على السلطات الوطنية المعنية بموجب المادة ١٨ (١) من الاتفاقية.
- وضع وتعزيز اعتماد مدونات قواعد سلوك منسقة للموظفين العموميين.

قامت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بتقديم منحة تدريبية للسادة أعضاء المجلس الاستشارى للاتحاد الإفريقى لمكافحة الفساد وعدد من المنح التدريبية للكوادر الإفريقية العاملة فى مجال الوقاية من الفساد وصل لعدد ٢٥٠ متدرباً من مختلف أنحاء القارة السمراء.

فى عام ٢٠١٩ وفى إطار رئاسة مصر للاتحاد الإفريقى نظمت هيئة الرقابة الإدارية المنتدى الإفريقى الأول لمكافحة الفساد بشرم الشيخ بمبادرة مصرية تعكس الاهتمام بالتعاون فى نقل الخبرات للأشقاء الأفارقة فى هذا المجال الذى حققت فيه مصر إنجازات ملموسة

- بناء شراكات مع اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمجتمع المدنى الإفريقى، والمنظمات الحكومية، والمنظمات الحكومية المشتركة، والمنظمات غير الحكومية لتيسير الحوار فى مجال مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة.
- تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذى على أساس منتظم عن التقدم الذى تحرزه كل دولة طرف فى الامتثال لأحكام هذه الاتفاقية.
- أداء أى مهمة أخرى تتعلق بالفساد والجرائم ذات الصلة التى قد تسند إليها من قبل أجهزة صنع سياسة الاتحاد الإفريقى، ويتألف المجلس من أحد عشر عضواً ترشحهم الدول الأطراف من قائمة من الخبراء يتم انتخابهم وتعيينهم من قبل المجلس التنفيذى للاتحاد الإفريقى وذلك لمدة عامين قابلة للتجديد بانتخابات جديدة، هذا وقد فازت مصر خلال عام ٢٠١٨ لأول مرة بعضوية المجلس بإجمالى ٥٤ صوتاً من ٥٥ إجمالى عدد الأعضاء بالاتحاد عن اقليم الشمال فضلاً عن دولة الجزائر، كما فازت عام ٢٠١٩ بالإجماع بمنصب نائب رئيس المجلس مع تجديد الولاية لمدة جديدة.

وهو الأمر الذى إن دل فإنما يدل على ما لمصر من ثقل كبير داخل الاتحاد الإفريقى.

وكان لعام ٢٠١٨ أهمية كبيرة لكونه عام إفريقيا لمكافحة الفساد والذى كان يهدف إلى:

- تقييم التقدم المحرز فى مكافحة الفساد، واعتماد أفضل الممارسات منذ دخول اتفاقية الاتحاد الإفريقى لمنع الفساد ومكافحته حيز التنفيذ.

- زيادة المساحة، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأشكال الجديدة للاتصالات، لمشاركة المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى مكافحة الفساد فى إفريقيا.
- تقييم مستوى التصديق على الصكوك الإقليمية والقارية والدولية ذات الصلة التى لها تأثير مباشر على مكافحة الفساد على المستوى الوطنى، وإدماجها وتنفيذها، وتشجيع الدول الأعضاء على وضع سياسات وخطط أعمال وبرامج من أجل تعزيز مكافحة الفساد فى إفريقيا.
- إيجاد موقف إفريقى موحد بشأن استرداد الأصول الإفريقية الموجودة بدوائر الولايات القضائية الأجنبية.
- تقديم الدعم الفنى للدول الأعضاء فى مكافحة الفساد، لا سيما تلك التى تسعى إلى وضع سياسات وخطط أعمال وبرامج.
- المساهمة فى تعزيز تنفيذ سياسات مكافحة الفساد، وقد انتهى المنتدى لعدد من التوصيات كانت محل تفاعل لكافة المشاركين من دول القارة وعلى رأسها المجلس الاستشارى للاتحاد الإفريقى لمكافحة الفساد واعتبارها أولوية للتنفيذ والتى تمثلت فى:

أولا: العمل على إعداد خطة استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد ومنعه بالقارة، تشمل مجالات التعليم والبحث العلمى والإعلام والقضاء والمكافحة الفنية وتعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية، من خلال تشكيل لجنة مشتركة من الأجهزة المعنية لمتابعة الاستراتيجيات الوطنية والخبراء بالدول الإفريقية.

ثانيا: تضافر الجهود لوضع مؤشر إفريقى لقياس الفساد بإفريقيا بحيث يكون نابعا من السياق الإفريقى، ومعبرا عن واقع الحال فى القارة وخصوصيته مع مراعاة فروق الدول الإفريقية بعضها عن بعض.

ثالثا: تدشين منصة قارية من خلال نقاط اتصال وطنية تتولى متابعة تطورات قضايا الفساد ونتائج جهود المكافحة ومتابعة التزام دول القارة الموقعة من حيث قيام كل دولة بإتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات، وفقا لنظامها القانونى ومبادئها الدستورية لضمان الحد من ظاهرة الفساد على أن تجتمع سنويا وتعلن عن نتائج عملها وتوصياتها.

رابعا: إعداد آلية إلكترونية مؤمنة للتبادل الفورى من معلومات عن جرائم الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب بين الدول ذات الاهتمام المشترك، مع التوسع فى نشر جهود أجهزة مكافحة الفساد المختلفة بالدول الإفريقية لتوعية المواطنين وتحفيزهم عن الإبلاغ عن الفساد بكافة صوره.

خامسا: إنشاء آلية قانونية للتعاون بين الدول الإفريقية بشأن استرداد عوائد الفساد تكون على شكل بروتوكول ملحق بالاتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد، على أن تكون قرارات هذه الآلية ملزمة لجميع الدول الأطراف.

سادسا: ضرورة إجراء مراجعة مستمرة لآليات مكافحة الفساد للعمل على تطويرها لتتماشى وخصوصية الدول التى ستطبق فيها، مع التأكيد على الأهداف المشتركة فى الدول الإفريقية لتحقيق مستوى عال من الشفافية.

سابعا: تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين لتوفير التمويلات التمويلية والفنية وتحقيق المصالح المشتركة.

ثامنا: التوسع فى إبرام بروتوكولات تعاون بين الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد المصرية، ومراكز التدريب فى الدول الإفريقية فى مجالات منع ومكافحة الفساد ونشر قيم النزاهة.

تاسعا: دراسة وضع آلية منتظمة لعقد المنتدى وبصفة دورية

تضافر الجهود لوضع مؤشر إفريقى لقياس الفساد بإفريقيا بحيث يكون نابعا من السياق الإفريقى، ومعبرا عن واقع الحال فى القارة وخصوصيته مع مراعاة فروق الدول الإفريقية بعضها عن بعض

يعرض فيها الموقف التنفيذى للتوصيات التى تصدر عن المنتديات.

عاشرا: تطوير قدرات الجهات العاملة فى مجال مكافحة الفساد للتعرف على الطرق المستحدثة فى غسل عائدات جرائم الفساد مع اتخاذ إجراءات جادة للتعرف على أسباب ضعف استرداد الأموال فى إفريقيا.

فى إطار نفاذ تلك التوصيات قامت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بتقديم منحة تدريبية للسادة أعضاء المجلس الاستشارى للاتحاد الإفريقى لمكافحة الفساد وعدد من المنح التدريبية للكوادر الإفريقية العاملة فى مجال الوقاية من الفساد وصل لعدد ٢٥٠ متدرباً من مختلف أنحاء القارة السمراء.

كما حرصت الأكاديمية على تعزيز التعاون مع المجلس فى مجال التدريب حتى يتم الوصول لأكبر عدد ممكن من الفئات المستهدفة.

كما حرصت هيئة الرقابة الإدارية والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد على الاحتفال باليوم الإفريقى لمكافحة الفساد والذى يوافق ١١ يوليو من كل عام تلبية لدعوة المجلس الاستشارى للاتحاد الإفريقى إبان كلمته فى المنتدى واستخدام شعار الاتحاد الإفريقى لهذا الاحتفال تضامناً مع القارة الإفريقية فى توحيد شعار العام فكان عام ٢٠١٩ تحت عنوان «نحو موقف إفريقى مشترك لاسترداد الأموال المنهوبة»، وعام ٢٠٢٠ تحت عنوان «نحو محاربة الفساد من خلال أنظمة قضائية فعالة».

وكان لهذا الاحتفال عظيم الأثر فى نشر ثقافة مكافحة الفساد بين كافة الفئات العامة والخاصة من الوسائل المرئية والسمعية، وكذلك التأكيد على التضامن الإفريقى لمكافحة الفساد وتحقيق أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ تحت شعار «إفريقيا التى نريد» والتى تعد أساساً للتحول الاقتصادى والاجتماعى التكاملى طويل الأجل للقارة الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة.

حوكمة الحكومة

حوكمـة المؤسسـات العـامة

«رؤية معرفية من واقع الأدبيات العالمية والمصرية»

ظهـر مفهـوم الحوكمـة Governance منـذ ثمانينيـات القـرن الماضـى تحـت وطـأة مطالبـات المنظمـات الدوليـة، خاصـة تلـك المنظمـات العاملـة فـى بلـدان العالـم الثالـث، بأهميـة أن يصاحـب جهـود التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة فـى تلـك الـدول وغيرهـا رؤى متكاملـة حـول إدارة شـئون الدولـة والمجتمـع، أو الإدارة الرشـيدة،

د. طارق فاروق الحصرى

وكيل المعهد العربى (AAST)

خبير بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

وتتبنى هذه الرؤى أهدافاً وسياسات لتعزيز الإدارة الرشيدة، ومنظومات متكاملة للشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، مصحوبة بمنظومات موازية تدعم مشاركة المواطنين وكافة فئات المجتمع فى الإدارة وصنع السياسات العامة، كما تدعم العدالة والمساواة وعدم التمييز والحريات بأنواعها فى كافة المجتمعات.

وقد ترافقت هذه الدعاوى والمطالبات مع تطورات وإرهاصات متفاعلة منذ ثمانينيات القرن الماضى ، بما يحض على تطوير أنواع جديدة من المنظمات الحكومية القابلة للمساءلة والتعلم، والمستجيبة والمنفتحة على مجتمعاتها، وظهر مصطلح «الحوكمة فى المؤسسات الحكومية» لأول مرة فى أدبيات البنك الدولى عام ١٩٨٩ نتيجة للتداعيات السلبية لأشكال الفساد وسوء الإدارة وأثرها على أوضاع التنمية التى يدعمها البنك من خلال مشروعاته فى العديد من الدول النامية، وخاصة فى دول القارة الإفريقية.

وقد ربط البنك الدولى عام ١٩٩٢ بصورة مباشرة بين (الحوكمة) وبين أسلوب (إدارة التنمية Development Management)، وترتبط الحوكمة أو الإدارة الرشيدة بقضايا المساءلة والمحاسبة خاصة فى القطاع الحكومى، وبتعزيز اللامركزية، هذا بخلاف تطوير الأطر التشريعية الداعمة للتنمية، وتحسين آليات إتاحة وتبادل المعلومات فى المجتمع لدعم الشفافية ومكافحة الفساد وتحقيق الصالح العام للمجتمع.

وقد عرّف البنك الدولى الحوكمة أيضا بأنها الطريقة التى يتم من خلالها ممارسة السلطة فى إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وجعل للإدارة الجيدة ثلاثة أبعاد: شكل النظام السياسى (الهياكل والمؤسسات)؛ إدارة العملية السياسية (اتخاذ القرارات من أجل استغلال موارد الدولة لتحقيق التنمية)؛ وقدرة الحكومة على تخطيط وتنفيذ السياسات المناسبة، وبالتالى يصبح تعزيز الحوكمة هو المقابل

---

[1] Weiss، Thomas G، "Governance، Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges"، Third World Quarterly، Vol، 21، No، 5 (Oct.، 2000)، pp، 795- 814.

٢ د، أمل محمد محمود: دور الحوكمة فى توفير مناخ جاذب للاستثمار فى جمهورية مصر العربية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 47، مركز بحوث الشرق الأوسط، القاهرة، ص 404،

٣ Weiss، Thomas G (Oct.، 2000) op، cit.، p801،

٤ البنك الدولى: 2020، الحوكمة، السياق العام، https://www.albankaldawli.org/ar/topic/governance/overview

الطبيعى للحصول على مساعدات التنمية أو استثمارات من وكالات الإقراض ومن ثم تم ربطه بتبنى الدول لسياسات جديدة .
ويساند البنك الدولى البلدان المتعاملة معه فى بناء مؤسسات تتمتع بالقدرة والكفاءة والانفتاح والشمول والمساءلة، وهذا أمر حيوى للنمو المستدام، ويحتل موقع القلب من هدفى البنك الدولى وهما إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، فالبلدان التى لديها مؤسسات قوية تزدهر بخلق بيئة تسهل نمو القطاع الخاص، وتحد من الفقر، وتقدم خدمات قيّمة، وتكتسب ثقة مواطنيها - وهى علاقة ثقة توجد متى كان الناس يستطيعون المشاركة فى عمليات اتخاذ القرار، ويعرفون أن أصواتهم تجد آذاناً صاغية.
وتعنى «الحوكمة» أيضا بتفعيل مبدأ مشاركة الأفراد والمنظمات غير الحكومية فى صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات، وتقييم مستوى أداء المؤسسات الحكومية، نحو خدمات عامة ذات جودة عالية، وهى العمليّة التى تسمح للمؤسسات على اختلاف أنواعها بتطوير تأثيرها العالمى.
وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– United Nations DevelopmentProgramme عام١٩٩٧ توسيعا لمفهوم الحوكمة إلى أبعاد مجتمعية أكثر شمولا وتنوعا، حيث عرفها بأنها: ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شئون المجتمع على كافة المستويات، وهو يتضمن الآليات المعقدة، مثل العمليات والمؤسسات، التى يمكن من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزماتهم ويقرون بالوساطة لحل خلافتهم،
فالحوكمة إذن هى نظام وأسلوب إدارة يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التى تؤثر فى الأداء داخل المؤسسة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ويشمل المقومات الإدارية الاساسية لنجاح المؤسسة وتقويتها على المدى البعيد، وتحديد المسئوليات داخلها مع ضمان حقوق جميع الاطراف التى لها علاقة بالمؤسسة.
وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP تعريفا مطوراً آخر للحوكمة أو الإدارة الرشيدة عام ٢٠٠٤ بأنه: نظام القيم والسياسات والمؤسسات التى يدير من خلالها المجتمع شئونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال التفاعل فيما بين الدولة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص، وركز البرنامج على أبعاد هامة فى الحوكمة مثل : توسيع المشاركة، والشفافية، واللامركزية، ودور المرأة، مع ربط الحوكمة بالأهداف الإنمائية.
وقد تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى مفهوما أشمل وأعم للحوكمة وهو مفهوم التنمية البشرية إذ يركز على الإنسان بدلا من الدولة، ويرى البرنامج أنه يمكن تعريف الحكم الرشيد أو الإدارة الرشيدة بأنها عملية صنع وتنفيذ القرارات، وبالتالى فهو يتضمن أبعادا رسمية وغير رسمية، كما أن الحكم – من منظور فنى - هو ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الجماعات، بما فى ذلك من آليات وعمليات يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وتفضيلاتهم والتمتع بحقوقهم القانونية وتسوية خلافاتهم—أى أنها تتركز حول إدارة شئون الدولة والمجتمع فى مختلف المجالات،
ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائى على أهمية بناء السلام والحوكمة الفعالة القائمة على حقوق الإنسان وسيادة القانون من خلال مؤسسات سليمة، وتدعم المؤسسات الخاضعة للمساءلة، والتى يمكن الوصول إليها، تنفيذ وتطبيق سيادة القانون وحقوق الإنسان، وبالتالى تعزز القدرة على الحفاظ على السلام الدائم وبناء التنمية المستدامة للجميع.
وتحدد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية «Organization for Economic Cooperation and Development»
ملامح أساسية للحوكمة الجيدة ترتبط بأداء السلطات المختلفة فى الدولة لمسئولياتها، فتعرفها بأنها «ممارسة السلطات السياسية، والاقتصادية، والإدارية اللازمة لإدارة شئون الدولة»، وتتحدد الحوكمة الجيدة من خلال: المشاركة، الشفافية، المساءلة، دور القانون، الكفاءة، المساواة،وغيرها.
وعرفتها جمعية المراجعين الأمريكيين بأنها السياسات والإجراءات المستخدمة لتوجيه أنشطة المؤسسة الحكومية والتأكد من تحقيق أهدافها وإنجاز العمليات بأسلوب أخلاقى ومسئول، وتحقيق الأهداف المرجوة من خلال القيام بالأنشطة التى تضمن مصداقية الحكومة والعدالة فى توفير الخدمات وضمان السلوك المناسب والأخلاقى للمسئولين الحكوميين للحد من مخاطر الفساد المالى والإدارى ،
ومن المنظور المؤسسى، يعرف مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصرى الحوكمة الرشيدة على أنها «الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات فى الدولة من خلال سياسات وآليات وممارسات تقوم على مبادئ الحوكمة».
ويؤكد المركز على أن مبادئ الحوكمة هى «الشفافية، والمشاركة، والمساءلة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، والسعى لتحقيق العدالة وعدم التمييز بين المواطنين، والاستجابة لاحتياجاتهم، وتحرى الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات لأعلى مستوى من الفاعلية والجودة يرضى المواطنين».

يصبح تعزيز الحوكمة هو المقابل الطبيعى للحصول على مساعدات التنمية أو استثمارات من وكالات الإقراض ومن ثم تم ربطه بتبنى الدول لسياسات جديدة ، ويساند البنك الدولى البلدان المتعاملة معه فى بناء مؤسسات تتمتع بالقدرة والكفاءة والانفتاح والشمول والمساءلة، وهذا أمر حيوى للنمو المستدام

وهكذا نجد أن مفهوم «حوكمة الحكومة» قد تطور من مجرد حوكمة مشروع يموله البنك الدولى، إلى حوكمة إدارة التنمية فى الدولة، ثم بدأ ظهور قضايا المساءلة والمحاسبة فى القطاع الحكومى ، وتعزيز اللامركزية، وتطوير الأطر التشريعية، وتحسين آليات إتاحة وتبادل المعلومات فى المجتمع لدعم الشفافية ومكافحة الفساد، وتحقيق الصالح العام للمجتمع، ثم تطور الأمر خطوات للأمام بتفعيل مبدأ مشاركة الأفراد والمنظمات غير الحكومية فى صنع السياسات العامة، واتخاذ القرارات وتقييم مستوى أداء الحكومة، وتم توسيع مفهوم الحوكمة إلى أبعاد مجتمعية أكثر شمولا وتنوعا، وتبنى برنامج الأمم المتحدة مفهوما أشمل وأعم للحوكمة وهو مفهوم التنمية البشرية الذى يركز على الإنسان، وتبنت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ارتباط الحوكمة بأداء السلطات المختلفة فى الدولة لمسئولياتها، حتى انتهينا إلى ميلاد أسلوب جديد لإدارة المؤسسات الحكومية، مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء، بتعريف الحوكمة بأنها الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات فى الدولة، من خلال سياسات وآليات وممارسات تقوم على الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد، والعدالة، والاستجابة، والكفاءة والفاعلية.

وفى إفريقيا، محاضرة فى الموسم الثقافى للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، 27 نوفمبر 2019، القاهرة.
٦ د.محمدماجد خشبة: 2019، الحوكمة وكفاءة المؤسسات الحكومية، تقرير غير منشور، معهد التخطيط القومى،ص3،
٧ Weiss، Thomas G (Oct.، 2000) op، cit.، p804،
٨ برنامج الأمم المتحدة الإنمائ:2020، الأمم المتحدة وسيادة القانون- الحوكمة - تقرير ""حياة كريمة" للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015(https://www.un.org/ruleoflaw/ar/thematic-areas/governance)، A/68/202/
٩ د ، ياسمين خضرى: 2014، الموقع الحالى لمصر على خريطة المؤشرات الدولية والمحلية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة، ص3.

نحو إطار مصرى لتعزيز المرونة داخل المدن والقرى المصرية

المدن المرنة المستدامة

المهندس/ أحمد رياض على

الخبير الدولى فى استمرارية الأعمال والحد من مخاطر الكوارث
عضو تحالف القطاع الخاص العالمى التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

تشهد المدن فى مختلف أنحاء العالم نمواً غير مسبوق يجلب فرصا ومخاطر للأفراد والمؤسسات والحكومات على حد سواء، ويتطلب جهوداً من جميع الأطراف لبناء مدن أكثر ذكاء وأكثر مرونة، وتتعرض المدن إلى مخاطر عديدة سواء بسبب الكوارث الطبيعية أو كوارث من صنع الإنسان، وبناء على ذلك تتولد أهمية وجود إطار عالمى لضمان قدرة المدن على المرونة والصمود فى وجه الكوارث والأزمات وضمان تقديم الخدمات الحيوية فى جميع الأوقات، وكذلك ضمان حياة العنصر البشرى الموجود داخل هذه التجمعات الحضرية وتعزيز جودة الحياة داخل المدن.

ووفقا للدراسات والأبحاث تستطيع المدن المرنة تحمل الكوارث المختلفة، سواء كانت ناتجة عن الظروف الجوية الطبيعية القاسية، أو عن انهيار الاقتصاد العالمى أو الوطنى، بشكل أفضل وأكثر فاعلية من المدن التى لا تتضمن سياسات واستراتيجيات للحد من المخاطر.
وتجدر الإشارة إلى أنه فى عام ٢٠١٥، تم اعتماد ثلاثة أطر عالمية رئيسية بهذا الخصوص: إطار سندای للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠؛ خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة متضمنة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر؛ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.وفى عام ٢٠١٦،اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعنيّ بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة جدول الأعمال الحضرى الجديد، وقدم رؤية مشتركة لمستقبل أفضل وأكثر استدامة للمدن والمجتمعات حول العالم.
وفقا لتقارير الأمم المتحدة فإنه ولأول مرة فى تاريخ البشرية يكون عدد الأشخاص الذين يعيشون فى المدن الحضرية أكثر من الذين يعيشون فى المناطق الريفية، وهناك توقع بأنه بحلول عام ٢٠٥٠، سيعيش ما يزيد على ٦٨٪ من سكان العالم بالمناطق الحضرية، وحيث تقع العديد من هذه المدن فى مناطق ساحلية، تصبح مهددة بالفيضانات والعواصف والأخطار الطبيعية، وكذلك بأخطار

يعد برنامج «مدن مرنة ٢٠٣٠» مبادرة فريدة من نوعها بين أصحاب المصلحة المتعددين لتحسين المرونة من خلال الاضطلاع بالربط بين مستويات حكومية متعددة، وبناء الشراكات، وكذلك من خلال وضع خارطة طريق واضحة لتعزيز قدرة المناطق الحضرية على الصمود، وتمكين الوصول إلى المعرفة

من صنع الإنسان ، ويتطلب التعامل مع هذه المخاطر العمل على التنفيذ السليم لسياسات واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز مستوى المرونة داخل المدن الحضرية حول العالم،
ويعد الحد من مخاطر الكوارث جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية داخل المدن والمجتمعات، وهو ضرورى إذا أريد للتنمية أن تكون مستدامة، وبالمثل، يمكن أن يكون التوسع فى تأسيس المدن الجديدة والمجتمعات الحضرية المرتبطة بها أداة قوية للتنمية المستدامة فى البلدان، وذلك إذا ما تم التخطيط لها تخطيطاً جيداً وتم العمل على إدارتها بالأساليب الحديثة، وكذلك إذا ما تم وضع أطر وسياسات، واستراتيجيات تتسق مع إطار سندای للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.
وقد أثبتت جائحة فيروس كورونا المستجد أهمية المرونة بالنسبة للمدن والمؤسسات، حيث يعكس هذا المفهوم قدرة المدن والمؤسسات على ضمان الاستمرارية أثناء فترات الطوارئ والأزمات والكوارث، وضمان إعادة البناء بسرعة، ومن ثم تحقيق الازدهار بعد وقوع الحادث او الاضطراب.

المدن المرنة: المفهوم والمرتكزات

تُعَرَفْ المدن المرنة بأنها «قدرة النظام أو الجماعة أو المجتمع المُعَرَضْ للمخاطر على مقاومة آثار الأخطار واستيعابها والتكيف معها والتعافى منها فى الوقت المناسب، وبكفاءة، من أجل البقاء والازدهار.»
وقد تم تقديم مفهوم المدن المرنة بالتوافق مع المرتكزات العشرة الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والتى تم تضمينها تحت ثلاثة مكونات أساسية هى الحوكمة والقدرة المالية، والتخطيط والاستعداد، والاستجابة والتعافى، وذلك للعمل مع المدن على مستوى العالم، لضمان قدرتها على الصمود فى وجه الكوارث والأزمات وضمان جودة الحياة داخلها، وتتمثل تلك الأساسيات - وفقاً لكل مكون من المكونات - فى:

الحوكمة والقدرة المالية
الإعداد من أجل زيادة القدرة على تحقيق المرونة
تحديد وفهم واستخدام سيناريوهات المخاطر الحالية والمستقبلية
تعزيز القدرة المالية من أجل تحقيق المرونة
التخطيط والاستعداد
تطبيق تصاميم وتنمية حضارية قادرة على تحقيق المرونة
حماية الحواجز الطبيعية لتعزيز المهام الوقائية للنظم البيئية الطبيعية
تعزيز القدرات المؤسسية من أجل تحقيق القدرة على المرونة
فهم وتعزيز القدرات المجتمعية لتحقيق المرونة
زيادة قدرة البنية التحتية فى اتجاه المرونة
الاستجابة والتعافى .

ضمان الاستجابة الفعالة للكوارث

الإسراع فى عملية التعافى وإعادة البناء بشكل أفضل
وقد أطلق برنامج الأمم المتحدة للحد من الكوارث بالتعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة الحملة العالمية «مدينتى تستعد ٢٠٣٠»، والتى تهدف إلى تأسيس مجتمعات حضرية مرنة ومستدامة، وتمت الدعوة إلى العمل مع شبكات المدن وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدنى، للحفاظ على الاستعدادات المحلية للحد من مخاطر الكوارث، وبناء القدرة على الصمود على المستوى المحلى، والإقليمى، والدولى.

برنامج مدن مرنة ٢٠٣٠: خارطة طريق نحو مرونة المدن:

يعد برنامج «مدن مرنة ٢٠٣٠» مبادرة فريدة من نوعها بين أصحاب المصلحة المتعددين لتحسين المرونة من خلال الاضطلاع بالربط بين مستويات حكومية متعددة، وبناء الشراكات، وكذلك من خلال وضع خارطة طريق واضحة لتعزيز قدرة المناطق الحضرية على الصمود، وتمكين الوصول إلى المعرفة، ورصد الأدوات اللازمة لذلك، وبشكل عام يدعم برنامج «مدن مرنة ٢٠٣٠» المدن فى رحلتها للحد من المخاطر، وبناء قدرتها على المرونة والصمود.
ويرتكز البرنامج على ثلاثة أهداف استراتيجية وهى:
تحسين فهم المدن للمخاطر وضمان التزامها بخطط الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز القدرة المحلية على المرونة
تحسين قدرة المدن على وضع استراتيجيات/ خطط محلية لتعزيز قدرتها على المرونة

دعم المدن لتنفيذ الاستراتيجيات/ الخطط المحلية لتعزيز قدرتها على المرونة

تتمحور «مدن مرنة ٢٠٣٠» حول «خارطة طريق نحو تعزيز المرونة»، والتى تتألف من ثلاث مراحل لتوجيه المدن حول كيفية تعزيز المرونة داخلها، ويمكن للمدن الانضمام لبرنامج «مدن مرنة ٢٠٣٠» فى أى مرحلة، ويكسبها ذلك إمكانية الحصول على مجموعة من الأدوات والمساهمات الاستشارية الفنية المقدمة من مختلف الشركاء، وذلك بشرط أن تلتزم المدن ببيان التقدم المحرز خلال تنفيذ خارطة الطريق نحو تعزيز المرونة.
وتتألف خارطة الطريق نحو تعزيز المرونة من ثلاث مراحل هى:

يتم حاليا فى مبادرة «حياة كريمة» العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة، وخصوصا أهداف القضاء على الفقر؛ والقضاء التام على الجوع؛ والهدف الخاص بالصحة الجيدة والرفاه

المرحلة أ: مدن تعرف أكثر

تركز المرحلة «أ» على تعزيز فهم المدن، للحد من المخاطر، ولتعزيز المرونة،وتعد المدن المشاركة فى المرحلة «أ» مدن فى مرحلة مبكرة من مسيرة بناء المرونة، ولديها خبرة محدودة بشأن وضع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث/ والقدرة على الصمود، وتتمحور هذه المرحلة حول زيادة الوعي بشأن الحد من مخاطر الكوارث، والحاجة إلى تعزيز المرونة ولإشراك الجهات الفاعلة ذات الصلة بالمدن.

المرحلة ب: مدن تخطط بشكل أفضل

تركز المرحلة «ب» على تحسين قدرات المدن من خلال التخطيط استراتيجى للحد من المخاطر وتعزيز المرونة، وتركز المدن فى هذه المرحلة على تحسين مهارات التقييم والتشخيص، وزيادة المواءمة بين الاستراتيجيات المحلية وغيرها من الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، وتحسين استراتيجيات وسياسات الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز جودة الحياة داخلها.
ويجب أن تقوم المدن فى هذه المرحلة بوضع استراتيجية الحد مخاطر الكوارث، وزيادة المرونة أو تحسينها، وضمان أن تكون خطط التنمية قائمة على الفهم العميق للمخاطر المختلفة.

المرحلة ج: مدن تنفذ بشكل أفضل

تركز المرحلة «ج» على دعم المدن لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالحد من المخاطر وزيادة المرونة، وتقوم المدن فى هذه المرحلة بتحسين الهيكل الإدارى، وزيادة الفرص للحصول على تمويل، وتصميم بنية تحتية مرنة وتجهيزها، وكذلك وضع حلول قائمة على الطبيعة، وتحسين الإدماج، وكذلك تنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وزيادة المرونة، وتعميمها فى جميع القطاعات، ومشاركة الخبرات مع الآخرين،
والهدف الرئيسى من برنامج «مدن مرنة ٢٠٣٠» هو وصول المدن إلى المرحلة «ج» التي يتم فيها دمج الحد من الكوارث وزيادة المرونة، مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز جودة الحياة داخل المدن.

نحو إطار مصرى لتعزيز المرونة داخل المدن والقرى المصرية

أثبتت جائحة كورونا أهمية التركيز على بناء تعزيز مرونة المدن وبناء قدراتها فى مواجهة الكوارث، وفى اهتمام الدولة المصرية بتحسين سبل المعيشة فى المدن والقرى المصرية، وتركيز الدولة على بناء مدن جديدة تعزز من الاستثمار وتواكب التغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة، فلابد أيضاً من التركيز على بناء إطار مصرى لتعزيز مرونة المدن والقرى المصرية، ويستعرض هذا القسم أهمية بناء مثل هذا الإطار مع التركيز على مبادرة «حياة كريمة» والمدن الجديدة.

«حياة كريمة».. التحول إلى المدن والقرى المرنة فى الدولة المصرية

فى بداية العام ٢٠١٩ دعا رئيس الجمهورية مؤسسات وأجهزة الدولة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى لتوحيد وتنسيق الجهود بينهم لإطلاق مبادرة وطنية لضمان توفير «حياة كريمة» للفئات المجتمعية الأكثر احتياجا، وخلال سنة ٢٠٢٠ والسنة الحالية ٢٠٢١، تم العمل بشكل مميز على تنفيذ المبادرة بالتشارك بين الوزارات والهيئات والمجتمع المدنى، وصولا إلى توفير «حياة كريمة» للمصريين وتعزيز جودة الحياة بقُرى ومراكز ومدن مصر.
ويتم حاليا فى مبادرة «حياة كريمة» العمل على التوازى مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة، وخصوصا الأهداف: الأول المعنى بالقضاء على الفقر؛ والثانى المعنى بالقضاء التام على الجوع؛ والثالث الخاص بالصحة الجيدة والرفاه؛ والثامن المتعلق بالعمل

اللائق ونمو الاقتصاد؛ والتاسع المعنى بالصناعة والابتكار؛ والحادى عشر الخاص بالمدن والمجتمعات المستدامة.

ووفقا للأجندة العالمية وللأوليات الإقليمية، تصبح هناك ضرورة للعمل على التوازى مع مفهوم المدن المرنة فى مبادرة «حياة كريمة»، بحيث يكون هناك إطار استراتيجى لتضمين الحد من مخاطر الكوارث فى المبادرة، وكذلك للعمل على تطوير أدلة وسياسات وأدوات لمساعدة القرى والمراكز والمدن، ليس فقط لحل المشاكل والصعوبات والتحديات الحالية، ولكن للاستعداد للمستقبل فى مواجهة المخاطر المختلفة، ولوضع السيناريوهات والحلول المستقبلية اللازمة للتعامل معها، بحيث يتم التحول داخل هذه القرى والمراكز والمدن من الوضع الحالى، إلى وضع بناء القدرة على الصمود والوصول إلى مستوى متميز من الاستدامة والمرونة، بما يعزز من الاستفادة المثلى من مبادرة حياة كريمة لتحسين مستوى معيشة المصريين بشكل مستدام ومرن.

تعزيز المرونة بالمدن المصرية الجديدة

تعمل الدولة المصرية بجميع أجهزتها التنفيذية على تطوير وتنفيذ مخطط استراتيجى للتنمية العمرانية يستهدف زيادة مساحة المناطق المعمورة وتعزيز مستوى البنية التحتية بما يتماشى مع المعايير العالمية، وفى هذا الشأن بدأت الدولة المصرية فى إنشاء وتطوير مدن الجيل الرابع بإجمالى ٣٠ مدينة ذكية وتجمعاً عمرانياً جديداً، باستثمارات ٦٩٠ مليار جنيه على مساحة ٥٨٠ ألف فدان، وبعدد سكان مستهدف يصل إلى ٣٠ مليون نسمة، و من خلال ذلك يتم توفير العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

ووفقا للمعايير العالمية فإن الوصول إلى مستويات متميزة من المرونة داخل المدن يرتبط بجودة البنية التحتية وجودة الخدمات المقدمة، ووجود آليات مؤسسية للتعامل مع المخاطر المختلفة سواء الطبيعية او تلك التى هى من صنع الإنسان، وكذلك وجود إطار لإدارة المدن وفقا لأسس الحوكمة الرشيدة، وقد أثبتت الجائحة أهمية دمج هذه المكونات ببعضها البعض لتعزيز قدرة المدن على التأقلم والتعافى بسرعة حتى من أكثر الأزمات صعوبة.

وهنا يصبح من الضرورى العمل على بناء استراتيجية مصرية شاملة لمساعدة المدن الجديدة على مواجهة التحديات التى يفرضها تغير المناخ أو الأزمات الصحية أو الانكماش الاقتصادى، وتحويل المدن الذكية إلى مدن مستدامة ومرنة وقادرة على الصمود فى وجه الأزمات والطوارئ والكوارث المختلفة.

ومن أجل دمج أسس الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز المرونة على مستوى المدن المصرية الجديدة، ينبغى العمل على إصدار تشريعات لتضمين المرونة والحد من مخاطر الكوارث، وكذلك تطوير سياسة وطنية لضمان أن تصبح المدن الذكية مدنا مرنة أيضا، وللعمل على تحديد خارطة طريق واضحة للمدن، لتعزيز قدراتها فى اتجاه المرونة، ولتحسين جودة الحياة وإنشاء سيناريوهات المخاطر المختلفة ووضع الخطط اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر.

وهناك فرصة ذهبية للمدن المصرية الجديدة للمحاذاة مع المبادرات العالمية الهادفة إلى تحويل المدن الجديدة إلى مدن مرنة وقادرة على الصمود وصولا إلى تطوير مدن ومجتمعات مصرية أكثر مرونة على مستوى البنية التحتية والمستوى الاقتصادى.

وتصبح هناك ضرورة لتوجه الدولة المصرية بمشروعاتها التنموية المتعددة من خلال المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، أو فى سياق تطوير المدن والمجتمعات الجديدة، إلى المحاذاة مع التوجهات العالمية للحد من مخاطر الكوارث، وتضمين المرونة على مستوى المدن والمجتمعات على حد سواء.

ويصبح من الضرورى تنسيق جهود جميع الوزارات والهيئات ذات العلاقة، للعمل على تطوير إطار مصرى للمرونة على مستوى المدن، ووضع أسس وأدلة واستراتيجيات وخارطة للطريق وأدوات تنفيذ، للوصول إلى مدن ومجتمعات مصرية أكثر ذكاء، مرونة، وصولا إلى مجتمع مصرى مرن وقادر على الصمود فى وجه الأزمات.

يصبح من الضرورى العمل على بناء استراتيجية مصرية شاملة لمساعدة المدن الجديدة على مواجهة التحديات التى يفرضها تغير المناخ أو الأزمات الصحية أو الانكماش الاقتصادى، وتحويل المدن الذكية إلى مدن مستدامة ومرنة وقادرة على الصمود فى وجه الأزمات والطوارئ والكوارث المختلفة.

نحو تعزيز أداء مصر فى مؤشرات الحوكمة

تمثل الحوكمة حجر الأساس لعملية التنمية، حيث تتضمن المبادئ المتعلقة بالشفافية، والمشاركة، والمساءلة، والعدالة، وسيادة القانون، والتى فى حال تطبيقها تمهد الطريق أمام تحقيق التنمية الشاملة، وتولى الأجندة الدولية للتنمية اهتماماً خاصاً بالحوكمة، حيث تضمنت الأهداف الأممية للتنمية المستدامة الهدف السادس عشر والخاص «بالسلام والعدل والمؤسسات القوية»، والذى يعكس أهمية الحوكمة وكفاءة المؤسسات فى تحقيق التنمية المستدامة.

د. خالد زكريا أمين
أستاذ السياسات العامة والإدارة الحكومية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

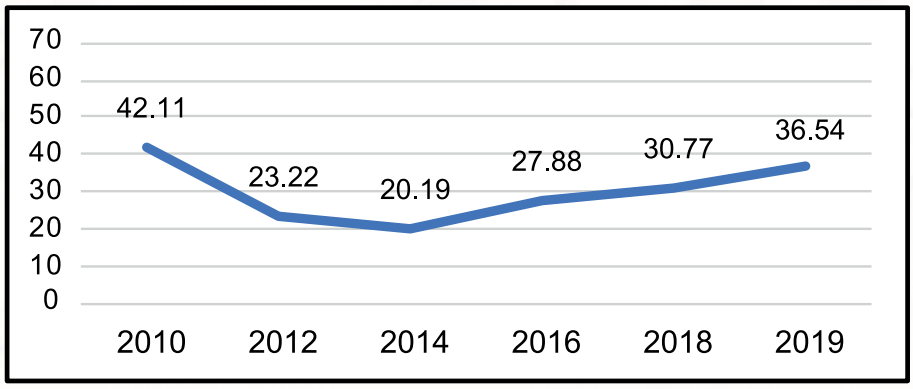

تطور نقاط مصر
فى مؤشر فعالية الحكومة
٢٠١٩ -٢٠٢٠

المصدر:
Worldwide Governance Indicators World Bank (Multiple Years).

لقد أثبتت العديد من الدراسات الإمبريقية الأثر الإيجابى للحوكمة وجودتها على النمو الاقتصادى (Saidi، et،al، 2015; Tarek and Ahmed، 2013)، كما أن فعالية المؤسسات الحكومية وكفاءتها تُسهم إلى درجة كبيرة فى الحد من الفقر(Handerson، et،al، 2003)، فتعتبر هذه المؤسسات هى الأساس فى تحقيق الرخاء والنمو، كما تساعد الحوكمة على تعزيز الاستثمار، وخاصة الاستثمار الأجنبى المباشر (Daude and Stein، 2001)، حيث إن تعزيز الحوكمة تسهم فى شعور المستثمر بالأمان، واتخاذ القرارات الاستثمارية الإيجابية (Aysan and M.K، 2006)، والمساهمة فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى (Njangang and Nawo، 2018).

وفى مصر؛ انعكست أهمية الحوكمة فى استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، والتى أفردت محور «الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية» باعتباره أحد المحاور الرئيسية التى تهدف الدولة المصرية إلى العمل عليها وتعزيزها، كما تبنت الدولة رؤية الإصلاح الإدارى، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فى نسختها الثانية ٢٠١٩-٢٠٢٢، وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة، إلا أنه لاتزال هناك مجموعة من التحديات التى تواجه تعزيز الحوكمة فى مصر، وتسعى هذه الورقة إلى إستعراض وضعية مصر فى المؤشرات الدولية والإقليمية للحوكمة، وأهم التوصيات التى من الممكن أن تسهم فى التغلب على التحديات المتعلقة بالحوكمة.

أولاً: وضع مصر فى المؤشرات الدولية للحوكمة

تحظى قضية الحوكمة باهتمام واسع من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية؛ الأمر الذى انعكس فى صدور العديد من المؤشرات المتعلقة بالحوكمة من قبل هذه المؤسسات، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للمنهجيات الخاصة بهذه المؤشرات؛ إلا أنها تمثل إحدى الأدوات الداعمة لاتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية أو القرارات المتعلقة بالمساعدات التنموية، وذلك وفقاً لأداء وتصنيف الدول فيها، وبالتالي؛ تعمل الدول على تحسين أدائها فى هذه المؤشرات لما سيعود بالنفع عليها، وهناك مجموعة من المؤشرات والتقارير التى تعتبر أساسية فيما يتعلق بالحوكمة مثل المؤشرات العالمية للحوكمة، والحكومة الإلكترونية والموازنة المفتوحة، ومؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية.

المؤشرات المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد

هناك مجموعة من المؤشرات الدولية المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد بصورة عامة؛ فالمؤشرات العالمية للحوكمة التى تصدر عن البنك الدولى تتضمن ستة مؤشرات رئيسية هى فعالية الحكومة، والتحكم فى الفساد، وسيادة القانون، والجودة التنظيمية، والاستقرار السياسى، والمشاركة والمساءلة، وبالنظر إلى تطور أداء مصر فى مؤشر فعالية الحكومة الذى يعنى بجودة الخدمات العامة والموظفين العموميين، وجودة عملية إعداد وتنفيذ السياسات، ومصداقية الحكومة فى التزامها بتنفيذ تلك السياسات، نجد أن أفضل أداء كان فى عام ٢٠١٠ فقد وصل الترتيب المئوى إلى ٤٢,١١، وتراجع أداء الدولة المصرية بشدة فى عام ٢٠١٤ ليصل الترتيب المئوى إلى ٢٠,١٩، وذلك للظروف السياسية التى كانت تمر بها الدولة المصرية والتى ألقت بظلالها على أداء العديد من الجهات العامة والخاصة، ومنذ عام ٢٠١٥ بدأت مصر فى العودة مرة أخرى فى الارتفاع فى هذا المؤشر إلى أن وصل إلى أعلى معدلاته فى عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٤ ليصل الترتيب المئوى فى ٢٠١٩ إلى ٣٦,٥٤، وهو الأمر الذى يدل على عودة الدولة المصرية للتعافى من التراجع الشديد الذى شهدته،

> تحظى قضية الحوكمة باهتمام واسع من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية؛ الأمر الذى انعكس فى صدور العديد من المؤشرات المتعلقة بالحوكمة من قبل هذه المؤسسات، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للمنهجيات الخاصة بهذه المؤشرات؛ إلا أنها تمثل إحدى الأدوات الداعمة لاتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية أو القرارات المتعلقة بالمساعدات التنموية

وبالنسبة لمؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية؛ فمنذ عام ٢٠١٠ كان أقل أداء للدولة المصرية فى هذا المؤشر فى عام ٢٠١٣ والذى وصل إلى ٤٢,٤ نقطة، والذى من الممكن أن يرجع إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التى كانت تمر بها الدولة المصرية، ومنذ عام ٢٠١٤ بدأ المؤشر فى الارتفاع تدريجياً حتى وصل فى عام ٢٠١٧ إلى أفضل أداء للدولة المصرية حيث وصل إلى ٤٩,٩ نقطة؛ ولكن انخفض المؤشر مرة أخرى فى آخر تقرير صدر فى عام ٢٠٢٠، والذى يتضمن نقاط المؤشر لعام ٢٠١٩ ليصل إلى ٤٧,٤ نقطة.

وتمثل مكافحة الفساد أحد المبادئ الأساسية للحوكمة؛ ويُعد مؤشرا التحكم فى الفساد التابع لمؤشرات الحوكمة العالمية، ومؤشر مدركات الفساد الصادر عن الشفافية

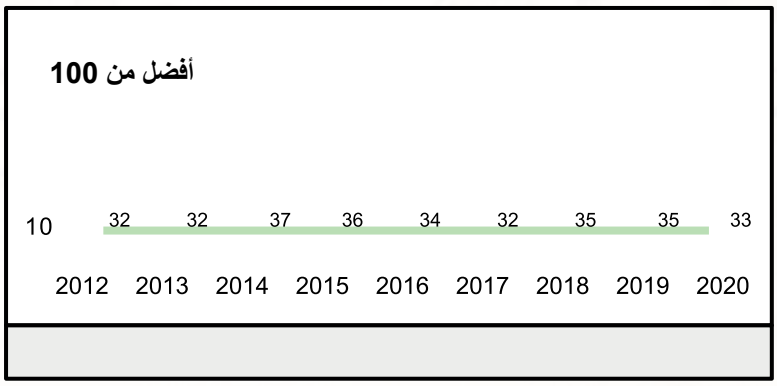

تطور نقاط مصر فى مؤشر مدركات الفساد الصادر عن الشفافية الدولية

المصدر:

Transparency International (Multiple Years)، Corruption Perception Index

الدولية أحد أهم المؤشرات المتعلقة بالفساد، وفيما يتعلق بمؤشر التحكم فى الفساد؛ فنجد أن أعلى تصنيف مئوى للمؤشر فى عام ٢٠١٧ بحوالى ٣٤,١٣ مقارنة بأقل تصنيف مئوى فى عام ٢٠١١ بنحو ٢٥,٥٩، ولقد حدث تراجع فى المؤشر فى عام ٢٠١٩ ليصل إلى ٢٧,٨٨ تصنيف مئوى، على الرغم من أن الدولة المصرية اتخذت العديد من السياسات والإجراءات للحد من معدلات الفساد، أما بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن الشفافية الدولية فقد سجل فى العام ٢٠١٤ أعلى نقاط فى تاريخه بحوالى ٣٧ نقطة، بينما انخفض فى الأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧ ليصل إلى ٣٦ و٣٤ و٣٢ نقطة على التوالى، ثم بدأ فى الارتفاع مرة أخرى فى عامى ٢٠١٨ و٢٠١٩ ليصل عدد النقاط إلى ٣٥ نقطة لكل منهما، بينما عاد فى الانخفاض مرة أخرى فى عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٣٣ نقطة.

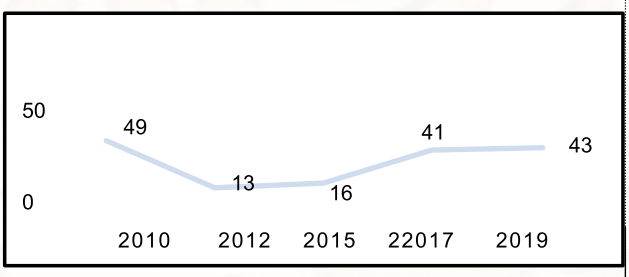

تطور نقاط مصر فى مؤشر الموازنة المفتوحة

المصدر:

International Budget Partnership (Multiple Years)، Open Budget Survey

المؤشرات المتعلقة بالشفافية

وبالنسبة للمؤشرات الدولية المتعلقة بالشفافية، فيمثل مؤشر الموازنة المفتوحة أحد أهم المؤشرات، وكما هو مبيّن، يحتل العام ٢٠١٠ أعلى النقاط التى حصلت عليها مصر بنحو ٤٩ نقطة، ثم تراجعت النقاط الخاصة بالمؤشر تراجعاً شديداً فى عامى ٢٠١٢ و٢٠١٥ لتصل مجموع النقاط إلى ١٣ و١٦ نقطة على التوالى، ولعلّ ذلك يرجع إلى الظروف السياسية التى كانت تمر بهما الدولة المصرية خلال هذين العامين، خاصة فى ظل غياب المجلس التشريعى الذى يمثل مكوناً رئيسياً من مكونات المؤشر، ثم حققت مصر ارتفاعاً ملحوظاً فى عامى ٢٠١٧ و٢٠١٩ وصل إلى ٤١ و٤٣ نقطة على التوالى، ويرجع هذا الارتفاع إلى الإصلاحات التى تم تنفيذها فيما يتعلق بنشر البيانات الخاصة بالموازنة العامة للدولة، حيث أصبحت أكثر شمولية وتفصيلاً، بالإضافة إلى وجود برلمان منتخب يمارس سلطاته الرقابية بجانب الأجهزة الوطنية المعنية بالرقابة الخارجية وعلى رأسها الجهاز المركزى للمحاسبات.

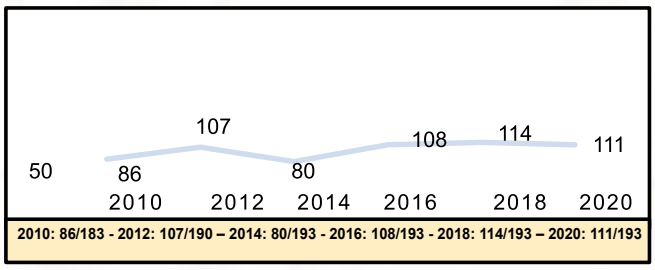

تطور نقاط مصر فى مؤشر الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة

المصدر:

United Nations (Multiple Years) E-Government Survey

المؤشرات المتعلقة بالتحول الرقمي

يعكس مؤشر الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة مدى استعداد وقدرة المؤسسات الوطنية لاستخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى تقديم الخدمات العامة، إن أفضل تصنيف حصلت عليه مصر فى هذا المؤشر كان فى عام ٢٠١٤، حيث وصل إلى ٨٠ من ١٩٣ دولة، إلا أن التصنيف تراجع بشكل ملحوظ فى عامى ٢٠١٦ و٢٠١٨ حيث وصل تصنيف مصر إلى ١٠٨ و١١٤ من إجمالى ١٩٣ دولة على التوالى، إلا أن هناك تحسناً طفيفاً فى عام ٢٠٢٠ حيث وصل تصنيف مصر إلى ١١١ من إجمالى ١٩٣ دولة.

ثانياً: بعض التوصيات لتعزيز الحوكمة فى مصر

يوضح العرض السابق أن وضعية مصر فى مؤشرات الحوكمة تستوجب بذل المزيد من الجهد للتعامل مع التحديات التى تواجه التقدم فى مجال الحوكمة، والبناء

على السياسات التى إتخذتها الحكومة المصرية فى هذا الشأن، فعلى سبيل المثال؛ إن إصدار قانون الخدمة المدنية رقم ٢٠١٦/٨١ ولائحته التنفيذية مثّل نقطة تحول رئيسية فى منظومة الإدارة العامة فى مصر، كما أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ وخطتها التنفيذية ساهمت إلى حد كبير فى تعزيز جهود مكافحة الفساد.

ولكن على الرغم من هذه الجهود إلا أن هناك عدة توصيات ستسهم بصورة كبيرة فى تعزيز الحوكمة، وتتمثل تلك التوصيات فى التالى:

إصدار القوانين الداعمة لعملية تعزيز الحوكمة مثل قانون حرية تداول المعلومات، وقانون حماية المبلغين والشهود اللذين يمثلان أحد الإصلاحيات الأساسية لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى تعديل قانون الموازنة العامة للدولة ليعكس تبنى موازنة البرامج والأداء ويساهم فى فعالية الحكومة، وقانون التخطيط العام للدولة لما له من دور فى تحسين العملية التخطيطية على المستويين القومى والمحلى.

العمل على تبنى الإصلاحات اللازمة لتطوير النظام الإحصائى بما يتضمنه من تشريعات وقوانين لتواكب التطورات الحديثة فى النظم الإحصائية، والعمل على تعزيز نظم المتابعة والتقييم بما يضمن فعالية وكفاءة تنفيذ البرامج التنموية المختلفة، ويأتى على رأس التشريعات المطلوب تبنيها ذلك الخاص بحرية تداول المعلومات.

تمكين الإدارة المحلية من خلال إعطاء سلطات أكبر للمحافظين والعاملين فى الإدارة المحلية حتى يتمكنوا من تلبية الاحتياجات المحلية، والعمل على زيادة الاستثمارات الموجهة للمحافظات لتقليص الفجوات التنموية، بالإضافة إلى الإسراع فى إصدار قانون الإدارة المحلية السابق ذكره ليتم انتخاب مجالس محلية تعمل على تعزيز المساءلة.

تعزيز التحول الرقمى من خلال تعزيز الاستثمار فى البنية التحتية والمعلوماتية، وتبنى القوانين الداعمة، وضمان الاستخدام الآمن للإنترنت، وتعزيز الاستثمار فى تقنيات إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعى، وزيادة الاستثمارات المتعلقة بالبحث والتطوير، والنظر لقضية التحول الرقمى باعتبارها جزءاً من إطار أكبر وهو الشمول الرقمى، أى يجب أن تنعكس جهود التحول الرقمى لضمان أن كافة الأفراد بما فيهم الأفراد الأكثر احتياجاً لديهم القدرة على الوصول إلى الخدمات الرقمية، وأن يكون لديهم المهارات اللازمة للتعامل مع هذا النوع من الخدمات واستخدامها بصورة يسيرة والاستفادة منها.

تعزيز ثقافة الحوكمة ومكافحة الفساد، من خلال نشر مبادئ الحوكمة ليس فقط فى الجهاز الإدارى للدولة، ولكن فى المجتمع أيضاً، وذلك من خلال تبنى البرامج التدريبية والتوعوية بالمشاركة مع المجتمع المدنى والقطاع الخاص لتعزيز ثقافة الحوكمة ومكافحة الفساد

تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والعمل على تحسين بيئة الأعمال من خلال دعم التنافسية وتقليص الممارسات الاحتكارية فى القطاعات المختلفة، وكذلك دعم أدوار المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، والجمعيات الأهلية.

تعزيز ثقافة الحوكمة ومكافحة الفساد، من خلال نشر مبادئ الحوكمة ليس فقط فى الجهاز الإدارى للدولة، ولكن فى المجتمع أيضاً، وذلك من خلال تبنى البرامج التدريبية والتوعوية بالمشاركة مع المجتمع المدنى والقطاع الخاص لتعزيز ثقافة الحوكمة ومكافحة الفساد.

قائمة المراجع

Aysan، Ahmet Faruk and M.K.، Nabil (2006)، Governance Institutions and Private Investment: An Application to the Middle East and North Africa، Bogazici University.

Daude، Christian and Stein، Ernesto (2001)، The Quality of Institutions and Foreign Direct Investment

Handerson، Jeffery، Hulme، David، Jaliilan، Hossein and Phillips، Richard (2003)، Bureaucratic Effects: Weberian State Structures and Poverty Reduction، CPRC Working Paper، No، 31،

Njangang، Henri and Nawo، Larissa (2018)، Relevance of governance quality on the effect of foreign direct investment on economic growth: new evidence from African countries، Munich Personal RePEc Archive.

Saidi، Hichem، Rachdi، Houssem and Mgadmi، Nidhal (2015)، Revisiting the Role of Governance and Institutions in the Impact of Financial Liberalization on Economic Growth using the PSTR Model.

Tarek، Ben Ali and Ahmed، Zidi (2013)، Governance and Economic Performance in Developing Countries: an Empirical Study، Journal of Economics Studies and Research، Vol، 2013،

Transparency International (Multiple Years)، Corruption Perception Index،

United Nations (Multiple Years)، E-Government Survey.

World Bank (Multiple Years)، Worldwide Governance Indicators.

قياس الفساد
بين الواقع والمُدركات

المستشار د.ماريان قلدس

المدير التنفيذى للمركز المصرى للتحكيم الاختيارى و تسوية المنازعات المالية غير المصرفية- الهيئة العامة للرقابة المالية

بالرغم من الطابع المُرَكّبْ الذى يتسم به الفساد وصعوبة الحصول على قدر كاف من المعلومات عنه، إلا أنه لا يمكن إغفال أهمية قياسه، فإذا عجزنا عن قياس الفساد فى بلد ما، فسوف تصعب مكافحته، فبتعبير مبسط يصبح من غير المستطاع إصلاح أمر نجهله.

وفى هذا الصدد، أكد كوفمان (٢٠٠٧) أهمية قياس الفساد كنقطة انطلاق لمكافحته، ولقياس حجم التقدم المحرز فى محاربته، كما أكد عدم صحة المفاهيم الشائعة بأنه «لا يمكن قياس الفساد»، وأوضح أن تحقيق تقدم ملموس فى مكافحة الفساد فى جميع القطاعات يتطلب قياس الفساد ذاته؛ لتحديد المشكلات وتحليلها ورصد النتائج، ويبين هذا أهمية قياس الفساد كأحد الخطوات الهامة لمكافحته ولتقييم مدى فاعلية الاستراتيجيات المتبعة فى هذا السياق، وأنه يمكن قياس الفساد باستخدام ثلاث آليات رئيسية:

من خلال تجميع الآراء المطلعة من الجهات المعنية ذات الصلة؛

من خلال تتبع الخصائص المؤسسية للبلدان، وعلى الرغم من أن هذا الإجراء لا يقيس الفساد مباشرة، إلا أنه يعطى بعض الأفكار عن ممارسات الفساد القائمة ومايشجع عليها؛

من خلال إجراء مراجعات دقيقة لمسارات محددة، سواء كانت مراجعات مالية، أو مقارنة ما يتم إنفاقه على المشروعات بناتجها المادى.

وجدير بالذكر أنه من غير المستطاع قياس الفساد والاستدامة

وغيرها من المتغيرات الأخرى فى العلوم الاجتماعية قياسا مطلقا، مما يستوجب الاعتماد على «مدركات الفساد»، ويوضح كوفمان أنه بسبب الطبيعة غير العلنية التى يتسم بها الفساد، يصبح من مصلحة الأطراف المعنية إخفاء كافة أدلة السلوك الفاسد، لذا، فى حالة عدم توافر المستندات، تصبح نتائج استطلاعات الرأى بشأن التجارب الشخصية للتعرض للفساد مصدراً مهماً، بل أحياناً، المصدر الوحيد المتاح لقياس الفساد،وعلى الرغم من المحاولات العديدة التى بُذلت لجعل الأسئلة المطروحة فى استطلاعات الرأى أكثر وضوحاً وإيجازاً وتحديداً، غير أن المرء لا يمكن ان يتوقع دقة النتائج بنسبة ١٠٠٪، ومن ثم الوصول إلى قياس دقيق للفساد، ومع ذلك، تظل هذه النتائج وأساليب القياس مصدراً مهماً للمعلومات.

ولقد اهتمت العديد من المنظمات الدولية بتصميم مؤشرات لقياس الفساد فى الدول مما يعزز من أعمال البحث وتشجيع العمل الإحصائى الشامل المتعلق بأسباب الفساد وآثاره، ولا يقتصر دور هذه المؤشرات على التنبؤ بالعديد من النتائج التنموية والاقتصادية فحسب؛ فقد أثبتت الدراسات أن التغيرات فى هذه المؤشرات تؤثر على مستويات السعادة والرفاهية لدى المواطنين، ويستعرض هذا المقال مجموعة من المؤشرات الدولية المعنية بقياس الحوكمة والفساد، بالإضافة إلى العلاقة بين التغيرات فى مستويات الحوكمة ودرجات سعادة المواطنين.

مؤشرات قياس الحوكمة والفساد

أ- مؤشرات الحوكمة العالمية الصادر عن البنك الدولى (Worldwide Governance Indicators) :

بدأ البنك الدولى فى عام ١٩٩٦ فى بلورة برنامج بحث طويل المدى يستخدم استطلاعات الرأى، قائم على ٣٠ مصدراً، ويغطى أكثر من ٢٠٠ دولة، لقياس أبعاد ستة، وتشمل هذه الاستطلاعات مدركات الحوكمة فى مختلف الشركات، وقطاع الأسر المعيشية، والأعمال التجارية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات متعددة الأطراف ومؤسسات القطاع العام، واستخدمت هذه الاستطلاعات لوضع ستة مؤشرات مركبة هى:

(أ) مؤشر حق التعبير والمساءلة
(ب) مؤشر الاستقرار السياسى وغياب العنف
(ج) مؤشر فعالية الحكومة
(د) مؤشر جودة الأطر التنظيمية
(هـ) مؤشرسيادة القانون
(و) مؤشر السيطرة على الفساد

ولا يتم قياس هذه المؤشرات المركبة الست على نحو مستقل، بل يتم مقارنتها عبر البلدان،كما يستخدم صانعو السياسات وقادة الإصلاح هذا المؤشر لتصميم آليات مكافحة الفساد ووضع سياسات لذلك.

نظراً لعدم وجود تعريف متفق عليه خاص بالفساد، فإن ذلك يخلق صعوبة فى إنشاء مقياس مشترك، بالإضافة إلى ذلك، فهناك استحالة للتوصل إلى قياس موضوعى للفساد بسبب الطابع غير القانونى له، ومع ذلك، تسهم قياسات مدركات الفساد فى قياس الفساد ومتابعة نجاح برامج الإصلاح

ب-مؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية (Ibrahim Index for African Governance):

يغطى هذا المؤشر ٥٤ دولة إفريقية، وتجدر الإشارة إلى أن المؤشر ينظر إلى مفهوم الحوكمة باعتباره «توفير السلع والخدمات العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى يحق لكل مواطن أن يتوقع توافرها فى دولته، كما يقع على عاتق الدولة مسئولية توفير ذلك لمواطنيها.» و مؤشرإبراهيم للحوكمة الإفريقية هو مؤشر مركب يستخدم أربعة أنواع من البيانات وهى: التقييم النوعى، واستطلاعات الرأى، والبيانات الرسمية، واستطلاعات الرأى العام المستقى من ٣٦ مصدراً، ولتحديد أفضل الدول الإفريقية من حيث مستوى الحوكمة الرشيدة، يستخدم مؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية, ١٠٠ مؤشر فرعى مؤشر مقسمة إلى أربع فئات:

(أ) الأمن وسيادة القانون.
(ب) المشاركة وحقوق الإنسان.
(ج) الفرص الاقتصادية المستدامة.
(د) التنمية البشرية.

1.Daniel Kaufmann، Aart Kraay & Massimo Mastruzzi، "Measuring Corruption: Myths and Realities" (2007) Glob Corrupt Rep 2007 Glob Corrupt Rep 2007 Transpar Int ISBN 9780521700702 318.
2.Ibid at 319–320.
3.Daniel Kaufmann، Aart Kraay & Massimo Mastruzzi، Governance matters V: aggregate and individual governance indicators for 1996-2005 (Washington، D.C.: World Bank، Development Research Group، Macroeconomics and Growth Team، and the World Bank Institute، 2006).
4Daniel Kaufmann، Aart Kraay & Massimo Mastruzzi، "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues" (2011) 3:02 Hague J Rule Law 220.

ج- مؤشر مُدركات الفساد (Corruption Perception Index) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International):

تأسست منظمة الشفافية الدولية فى برلين عام ١٩٩٣، وهى مؤسسة غير حكومية وغير هادفة للربح معنية بمكافحة الفساد، وتُعرّف هذه المنظمة الفساد بأنه «سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة»،ويعد مؤشر مدركات الفساد مؤشراً هاماً، وتستقى منظمة الشفافية الدولية مصادر بياناتها من الإدراك العام للجمهور، فعلى سبيل المثال يتم إجراء استطلاعات رأى بين رجال الأعمال، وتقييم الخبراء، فضلاً عن المصادر الخارجية المتنوعة الأخرى، ولا يقيس هذا المؤشر الفساد بشكل عام، بل يقتصر على قياس الفساد الإدارى والسياسى، وهو مؤشر مركب يستخدم مؤشرات مختلفة قائمة على مجموعة من التقييمات واستطلاعات الرأى أجريت بواسطة مؤسسات مرموقة لقياس مستوى مدركات الفساد فى القطاع العام على الصعيد العالمى.

وعلى جانب آخر، طور الباحثان بو روثستين وجان تيوريل قياسا جديداً للفساد يدعى الحيادية وهو يقيس جودة الحكومة على أساس مستوى حيادية المؤسسات التى تمارس السلطة العامة، ويعتبر إحدى القوى المحركة لوضع هذا القياس عدم رضا الباحثين عن بعض المقاييس القائمة للفساد مثل مؤشر مدركات الفساد، ومع ذلك، أظهر مؤشر الحيادية علاقة ترابط بنسبة تزيد على ٠,٨٦٦ مع مؤشر مدركات الفساد، وبنسبة ٠,٨٧٤ مع مؤشر الحوكمة العالمية للسيطرة على الفساد.

التغيرات فى مستويات الحوكمة وأثرها على درجة سعادة المواطنين

أظهر تقرير السعادة على الصعيد العالمى لجون إف هيليويل وآخرون العلاقة بين التغيرات فى مستويات الحوكمة واثارها على درجة سعادة المواطنين، حيث قام الباحثون بجمع بيانات من ١٥٧ دولة خلال الفترة الزمنية ٢٠٠٥-٢٠١٢ باستخدام بيانات من استطلاع جالوب العالمى «The Gallup World Poll»، وطلب الباحثون من المشاركين فى الاستطلاع تخيل حياتهم بمثابة سلم، بحيث يكون ٠ أقل درجات السعادة لهم، وتكون ١٠ أفضلها، واستعان الباحثون بمؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولى لقياس جودة الحوكمة على مر الزمن فى البلاد محل الدراسة، وكان هدف البحث دراسة أثر التغيرات على مستوى السعادة ذات الصلة بالتغيرات فى مستوى الحوكمة مع افتراض تساوى كافة العوامل الأخرى، وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما تحسن أداء الدولة فى مؤشرات الحوكمة، ارتفع مستوى رضاء المواطنين عن حياتهم بشكل عام وكذلك درجة سعادتهم.

أكد كوفمان(٢٠٠٧) أهمية قياس الفساد كنقطة انطلاق لمكافحته، ولقياس حجم التقدم المحرز فى محاربته، كما أكد عدم صحة المفاهيم الشائعة بأنه «لا يمكن قياس الفساد»، وأوضح أن تحقيق تقدم ملموس فى مكافحة الفساد فى جميع القطاعات يتطلب قياس الفساد ذاته؛ لتحديد المشكلات وتحليلها ورصد النتائج

ونظراً لعدم وجود تعريف متفق عليه خاص بالفساد، فإن ذلك يخلق صعوبة فى إنشاء مقياس مشترك، بالإضافة إلى ذلك، فهناك استحالة للتوصل إلى قياس موضوعى للفساد بسبب الطابع غير القانونى له، ومع ذلك، تسهم قياسات مدركات الفساد فى قياس الفساد ومتابعة نجاح برامج الإصلاح، وتأتى أهميتها من حيث إنه لا يمكننا الاعتماد على عدد القضايا المتعلقة بالفساد فى بلد ما فقط لقياس مستوياته، لأن عدد القضايا المتعلقة بالفساد يعكس فقط فاعلية المقاييس المستخدمة من قِبَلْ وسائل الإعلام والمدعين العموميين والمحاكم لكشف الفساد.

وأخيراً، يعتبر قياس الفساد أداة هامة لتقييم سياسات الإصلاح المختلفة ومتابعة التطورات التى تتخذها الدول فى هذا الشأن، كما تساعد تلك القياسات الحكومات على تحديد أولويات الإجراءات التصحيحية فى مراحل مبكرة، وعندما تكون التقارير الحكومية التى توضح مدى أوجه التحسن فى مستويات تطبيق الحوكمة مدعومة بمعايير قابلة للقياس، فإنها تحظى بقدرٍ أكبر من الثقة، وعلاوة على ذلك، عند إشراك الجمهور العام فى تقييم الإصلاحات السياسية، تزيد ثقة الجمهور فى التزام الحكومة بمكافحة الفساد، مما يحسن من رفاهية المواطنين، وذلك وفقا لما أوضحته نتائج بحث هيليويل، حيث يستعيد المواطنون الثقة فى قدرة الحكومة على تحسين أدائها على نحو فعال.

5 Mo Ibrahim Foundation، "Ibrahim Index of African Governance (IIAG) Data Portal"، online: <http://iiag.online>،

6 Transparency International، "Transparency International - What is Corruption?"، online: What Corrupt <https://www.transparency.org/what-is-corruption>.

7 Transparency International، "How corrupt is your country?"، online: Corrupt Percept Index 2014 Detail <http://www.transparency.org/cpi2014/infographic>.

8 Jan Teorell & Bo Rothstein، "What is Quality of Government: A Theory of Impartial Institutions" (2009) 21:2 Gov Int J Policy Adm Inst، online: <https://papers.ssrn.com/abstract=1328817>.

9 Michael Johnston، "The Great Danes: Success and Subtleties of Corruption Control in Denmark" in Jon S T Quah، ed، Differ Paths Curbing Corrupt Lessons Den Finl Hong Kong N Z Singap (Emerald Group Publishing، 2013).

القيادة
ومنظومة الجودة الشاملة والإدارة الرشيدة للمنشآت

حرصت المؤسسات على تحقيق التنافسية فى ظل البيئة العالمية وأن تجد لها مكاناً ومكانة بين أقرانها وقد أثبت الكثير من الباحثين أن القيادة أحد عناصر منظومة الجودة الشاملة ومن أهم عناصر تحقيق مزايا تنافسية فى سوق العمل وقد تناول كثير من الدراسات العديد من المفاهيم والتعريفات للقيادة وكان أبرزها :

اللواء / عصام زكريا
رئيس قطاع التخطيط بهيئة الرقابة الإدارية

- بحسب قاموس الأعمال فإن القيادة هى قدرة الشخص على تنظيم وقيادة مجموعة من الناس، وتعتمد القيادة على تأسيس رؤية واضحة ومشاركتها مع الآخرين لتحقيق هذه الرؤى على أرض الواقع، ومن التعريفات الأخرى للقيادة بأنها قدرة الفرد على التأثير فى الآخرين وتوجيههم، ولدمج التعريفين السابقين نستطيع أن نخلص إلى أن القيادة هى القدرة على اتخاذ القرار السليم من بين عدّة بدائل موجودة من خلال إيجاد وصياغة رؤية واضحة، ووضع أهداف قابلة للتحقيق على أرض الواقع، ومشاركة ومتابعة الآخرين من أجل تحقيق هذه الأهداف بعد توفير مناخ جيد لتحقيق تلك الأهداف.

- مصطلح القيادة باللغة الإنجليزية (Leadership) وهو القدرة على تحفيز وإثارة اهتمام مجموعة من الأفراد، وإطلاق طاقاتهم نحو تحقيق الأهداف المنشودة بكلّ فعالية وحماس ولغوياً يأتى لفظ القيادة من الفعل قادَ يَقُود، قَوْداً وقياداً وقِيادَةً، فهو قائِد، والمفعول مَقُود، -بمعنى مشى أمامه وتولّى توجيهه وتدبّر أمره.

وقد أورد القرآن الكريم بمواضع عدة بمختلف الآيات بعض السمات والأسس القيادية ومنها ما ورد بسورة الكهف لبعض صفات القائد الناجح والتى نستخلصها من قصة ذى القرنين* والتى ورد فيها أكثر من ٢٠ صفة فنية وأخلاقية الواجب توافرها فى القائد الناجح.

القائد المتميز

القائد الجيد لديه قدر مناسب من المهارات كلما اجتمعت تلك المهارات زادت فرص اكتساب الشخص صفة «قائد متميز» ومن أبرزها:

التواصل حيث إن القائد الجيد تتوافر فيه مهارات التواصل الفعالة والتى تأخذ عدة أشكال منها تواصل مباشر/ غير مباشر (الهاتف، البريد الإلكترونى، مواقع تواصل اجتماعى).

الاستماع توضيح الرؤى للموظفين، صياغة الرسالة والقدرة على توصيلها، مهارة لغة الجسد القدرة على التحدّث أمام الجمهور(داخلى - خارجي).

الدافع: لأن القائد الجيد يمتلك القدرة على تأسيس رؤية واضحة دافعة للعمل وجاذبة لمرؤوسيه، وتتضمن هذه المهارة عدة أمور منها للسماح باستقلالية الموظفين الاطراء على جهود الموظفين، محاولة التقارب مع الموظفين، التوجيه، الاهتمام بالتغذية العكسية.

الإيجابية: القائد الجيّد لديه القدرة على خلق بيئة عمل يسودها الطاقة الإيجابية والروح المعنوية المرتفعة لدى الموظفين، وتتضمن عدّة أمور منها حثّ الموظفين على العمل، احترامهم وتقديرهم، حل الخلافات التى قد تنشأ بينهم -مصادقتهم.

الثقة: يحرص القائد الجيّد على أن يكون لديه القدرة على

ولعل التساؤل هنا يكمن فى ضرورة تحديد الفرق بين القائد والمدير والتى يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتى :

القائد	المدير
قد يكون مديراً ولكنّه أيضاً قد لا يكون كذلك.	قد يكون قائداً أو ليس من الضرورى أن يكون كذلك.
يكون مصدر إلهام للآخرين.	يُلهم الآخرين أو ليس من الضرورى أن يكون كذلك.
يعمل بروح الفريق الواحد، ولا يهتم بالحفاظ على الهيكل التنظيمى للشركة؛ وذلك لتأكّده من القدرة على الحفاظ عليه بشكل تلقائى وبأسلوبه الإيجابى.	يسعى للحفاظ على الهيكل التنظيمى للشركة.
يعمل عادةً باستقلالية نسبية، حيث يعمل بروح الفريق الواحد.	يعمل بروح المركزيّة، والرئيس والمرؤوسين.
لا يهتم بالأمور الشخصية والعلاقات الشخصية.	يهتم بشكل أكثر بالقضايا والعلاقات الشخصية.
يُشجّع على الإبداع والابتكار، ويبحث عن التطوير والتجديد.	يدعم مبدأ المنطقية، والسيطرة، وتنفيذ التعليمات والأوامر بشكل حرفى.

تضمنت الآيات من رقم ٨٤ وحتى رقم ٩٨ فى سورة الكهف من قصة ذى القرنين ما يمكن استخلاصه من صفات القائد وأدوات القيادة ومنها (العلم والأخذ بأسبابه - المرجعية - التحفيز على إجادة العمل - ديناميكية الحركة - التواصل والاستماع للشكوى - الإحساس بالمسئولية - التوظيف الأمثل للطاقات البشرية - وضوح التعليمات والأوامر الصادرة من القيادة - استغلال الموارد المتاحة - التعليم والتوجيه - القدوة - تحقيق المطلوب بأيسر الطرق وأقل خسارة ممكنة - استخدام القوة فى التعمير والإصلاح - العدل - غلق باب الكسب غير المشروع - العفة وطهارة إلى د - نصرة المظلوم - العمل الجماعى - التواضع ورد الفضل لله).. وتُراجع الآيات.

كسب ثقة الموظفين، وجعلهم يشعرون بالراحة عند الحديث والتعامل معه أبرزها القدرة على الاعتذار للموظفين، التعامل بأخلاق حسنة، المصداقية فى التعامل، احترام خصوصيات الموظفين.

تبرز أهمية القيادة فى العديد من النقاط حيث تمثل حلقة الوصل بين الرئيس والمرؤوس، وهى بداية تنفيذ الهدف على أرض الواقع، تحفيز الموظفين على العمل من خلال المكافآت المالية أو غير المالية، توجيه الموظفين لطريقة العمل المناسبة لتنفيذ الأهداف، رفع الروح المعنوية للموظفين، وحث الموظفين على التعاون من أجل تحقيق أفضل أداء ممكن.

تتعدد أساليب القيادة فليس من الضرورى أن يتشابه جميع القادة، ولكن القائد الأفضل هو القائد المُلمّ بجميع الأساليب والقادر على التعامل مع أكبر قدر ممكن من القضايا باختلاف أساليبها ويمكن تعريفة بالقائد الفعال والذى يمتلك القدرة على تحفيز وتوجيه الأفراد ويسعى لتدريبهم من أجل تحقيق الأهداف والتحرّك نحو رؤية مستقبلية مُلهِمة لأعضاء الفريق وجعلها واقعاً، ويَتّصف القائد الفعّال بعدّة سمات، من أهمّها واثق بنفسه ومُثابر وقادر على التصدّى ومواجهة الصُعوبات والمحاولات الفاشلة، قادر على التواصل والتفاعل بشكل قويّ، مُبدع ومُبتكر، حكيم ومتفاعل وقت الأزمات، قابل لمواكبة التغيرات، ومُنفتح، ومُحِبّ للمخاطرة، قادر على التبصّر والتكهّن بالأمور، ويتّصف بالذكاء والفطنة، موضوعى، وإنسانى، وقوى الإرادة، ومُلم بالعمل.

تتعدد أساليب القيادة فليس من الضرورى أن يتشابه جميع القادة، ولكن القائد الأفضل هو القائد المُلمّ بجميع الأساليب والقادر على التعامل مع أكبر قدر ممكن من القضايا باختلاف أساليبها ويمكن تعريفه بالقائد الفعال والذى يمتلك القدرة على تحفيز وتوجيه الأفراد ويسعى لتدريبهم من أجل تحقيق الأهداف والتحرّك نحو رؤية مستقبلية مُلهِمة لأعضاء الفريق وجعلها واقعا

القيادة الإدارية تعتبر من أهم المحاور التى ترتكز عليها مختلف المؤسسات والمنظمات سواء كانت عامة أو خاصة، وهى عبارة عن الأنشطة التى يمارسها

المسئول الإدارى على الأفراد العاملين فى تنظيمٍ معين، والتى تتمثل فى إصدار الأوامر، والتأثير عليهم لتحفيزهم على العمل، هذا بالإضافة إلى توجيههم نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

نظريات القيادة الإدارية منها نظرية السمات: ترتكز هذه النظرية على أنّ هناك مجموعةٌ من السمات التى ميز الله تعالى بها بعض الأشخاص دوناً عن غيرهم، والتى تتمثل فى الذكاء، والطلاقة فى التعبير، والقدرة على الإقناع، والمسئولية، والثقة، والمهارة، والقوة، والقدرة على السيطرة والتأثير، ولكن هناك بعض المهارات الإضافية والأساسية التى يجب أن تتوفر فى القائد المهارة الفنية: والتى تعنى أن يمتلك القائد المعرفة التامة والكاملة فى تخصصه، وأن يستطيع استخدامها للقيام بالمهمات الموكلة إليه على أحسن وجه، بالمهارة الإنسانية: والتى تتضمن قدرة القائد على التعامل مع الموظفين العاملين معه بالشكل الصحيح، وذلك من خلال الوثوق بهم، وتلبية كافة احتياجاتهم، والسماح لهم بإظهار قدراتهم الإبداعية والابتكارية، المهارة الذهنية: وهى تقسم إلى نوعين، وهما المهارة من الناحية الإدارية كالقدرة على توزيع العمل بشكلٍ عادل، وتطوير الكفاءات، وتبسيط الإجراءات، والقيام بالأعمال الرقابية، مع المهارة من الناحية السياسية والتى من خلالها يجب على القائد أن يكون على دراية بالأوضاع المحيطة به والموجودة فى الدولة بشكلٍ عام أما بالنسبة لنظرية الموقف: تعنى هذه النظرية بأنّ كافة الخصائص المتوفرة فى القائد تعتمد بشكلٍ رئيسى على المكان، أو الموقف الذى هو فيه، فمثلاً المهارات القيادية فى المؤسسات الحكومية، تختلف عن المهارات القيادية فى المؤسسات العسكرية، وتعتمد نظرية التفاعلية: تجمع ما بين النظريتين السابقتين، والتى تنص على أنّ السمات والخصائص الشخصية التى يملكها القائد لا تعتبر المقياس الأساسى للنجاح، إذ يجب عليه أن يعمل على إقناع الآخرين بقدرته من خلال مواقفه، وطريقة إدارته للمؤسسة، وذلك من خلال التفاعل، وخلق جو كامل ومتكامل مع العاملين تحت سلطته، ويتضح من هذه النظرية بأنّ نجاح العملية الإدارية يعتمد على ثلاثة عوامل أساسية هى (١) صفات القائد (٢) العناصر والمواقف المتوفرة فى مكان العمل (٣) الخصائص والمتطلبات التى يحتاجها الأفراد والجماعات.

أبرز الصفات الواجب توافرها فى القائد الناجح أن يمتلك نظرة استراتيجية حيث لابُد للقائد الإدارى أن يمتلك نظرة استراتيجية للأمور المتعلّقة بمشاريع العمل الخاصة بفريقه أو المؤسسة التى يعمل بها، فبصفته قائد الفريق الإدارى يكون لديه نظرة شاملة لتفاصيل المشروع كافّة من حيث أهميته وضرورته لتحقيق أهداف الشركة أو مدى ارتباطه بجهود أو محاولات أخرى، ومن هذا المُنطلق يعتمد أفراد فريق العمل بشدة على هذه الرؤية لإتمام عملهم، ويملك مهارة إدارة الوقت تُعتبر القدرة على إدارة الوقت بالصورة الصحيحة إحدى الصفات الرئيسية التى لابد للقائد الإدارى النّاجح من الاتصاف بها، فمن خلال ذلك لن يتأخر المدير عن عمله ويوصل بذلك رسالة لموظّفيه تعبّر عن أهمية الالتزام بالمواعيد، ومن جهة أخرى فإن إدارة الوقت الصحيحة تساعد القائد الإدارى على ترتيب أولوياته اليومية وتوفير الوقت اللازم على مدار الأسبوع للتواصل مع موظّفيه لتحقيق الأهداف المنشودة، كما أنه يستطيع إلهام الآخرين يُعد الإلهام أحد أكثر الصّفات المُميزة للقائد الإدارى النّاجح، فبهذه الصفة يكون له القدرة على مُساعدة كل فرد من أفراد فريق العمل يسعى للتميّز للوصول لهذا الهدف، فتكون نتيجة ذلك تحقيق نجاح المؤسسة ككل، وينبع ذلك من قدرة المدراء الكبار على إدراك رغبة الموظّفين فى إحداث تغيير فى العالم فيلهمونهم بطريقة تدفعهم نحو ذلك وتجعل تأثيرهم الإيجابى يمتد ليشمل مُجتمعاتهم.

فضلا على صفات أخرى يتمتع بها القائد الإدارى الناجح كثقته بالنفس وامتلاكه لصفات إضافيّة يتمتّع بها القائد الإدارى النّاجح منها تمتعه بقدر عالٍ من الثّقة بالنّفس، قدرته على تحمّل مسئوليّاته، الإيجابيّة فى منح الطّمأنينة لمن حوله خلال أوقات العمل العصيبة وضيق الوقت.

أبرز الصفات الواجب توافرها فى القائد الناجح أن يمتلك نظرة استراتيجية حيث لابُد للقائد الإدارى أن يمتلك نظرة استراتيجية للأمور المتعلّقة بمشاريع العمل الخاصة بفريقه أو المؤسسة التى يعمل بها، فبصفته قائد الفريق الإدارى يكون لديه نظرة شاملة لتفاصيل المشروع كافّة من حيث أهميته وضرورته لتحقيق أهداف الشركة أو مدى ارتباطه بجهود أو محاولات أخرى

يُعد الإلهام أحد أكثر الصّفات المُميزة للقائد الإدارى النّاجح، فبهذه الصفة يكون له القدرة على مُساعدة كل فرد من أفراد فريق العمل يسعى للتميّز للوصول لهذا الهدف، فتكون نتيجة ذلك تحقيق نجاح المؤسسة ككل

الحصار والتقويض

تطور منهجية وسياسات التصدى للفساد

لا أحد يستطيع أن ينكر.. تطور الفكر الإجرامى والممارسات الفاسدة والتى لم تعد قاصرة على أفراد وجماعات يحدهم نطاق جغرافى واحد، بل باتت فى العقد الأخير جريمة عابرة لحدود الدول، تلقى بظلال سوداء على اقتصاداتها وسبل التنمية فيها متحدية القوانين والإجراءات الاحترازية التى تتخذها الدول للتصدى لتلك الأفعال المؤثمة. لذا كان لزاماً على الصعيد الدولى وضع وتحديث النظم والضوابط والإجراءات التى تدعم التصدى للفساد ومحاربته، فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة وثيقة دولية معنية بمكافحة الفساد بموجب قرار صدر عام ٢٠٠٣ بمسمى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتى دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥ لتصبح الاتفاقية الأكثر شمولاً والأوسع انتشاراً على المستوى الدولى فى ذلك المجال.

وكيل/ أحمد نور الدين

رئيس قطاع الموارد البشرية بهيئة الرقابة الإدارية

كانت جمهورية مصر العربية من أوائل الدول المنضمة للاتفاقية إيماناً منها بحتمية تضافر الجهود وتقارب التشريعات الرامية للتصدى للفساد، وأعقب تفعيل الاتفاقية الأممية توجه دولى نحو التوسع فى الاتفاقيات الإقليمية والنوعية فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، فتبنت جامعة الدول العربية إنشاء وتفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، كما تبنى الاتحاد الإفريقى إنشاء الاتفاقية الإفريقية للوقاية من الفساد ومكافحته، فضلاً عن الشبكات والتجمعات والاتحادات العاملة على محاصرة الفساد والتصدى له مثل الشبكة العربية لمكافحة الفساد، شبكة هيئات الوقاية من الفساد الأوربية، مجموعة إجمنت، واتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية.

يتعين علينا جميعا أن ندرك الأثر السلبى الحقيقى للفساد على كافة المستويات وبكافة المجالات فمن نتائجه الاجتماعية التأثير السلبى على خلخلة القيم الأخلاقية والشعور بالإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية، ويعد مدخلا للتعصب والتطرف فى الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص، وظن البعض الشعور بالظلم وعدم العدالة، كما يؤدى الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل وتقبل فكرة التفريط فى معايير أداء الواجب الوظيفى وتراجع الاهتمام بالحق العام وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع، والخلل الكبير الذى يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع وسيادة حالة ذهنية لدى الأفراد والجماعات تبرر الفساد، كما يؤدى إلى فقدان الثقة بأهمية العمل وقيمته طالما إن الدخول المكتسبة عن الممارسات الفاسدة تفوق فى قيمتها المادية الدخول المكتسبة عن العمل الشريف، كما يؤثر الفساد على التنمية الاقتصادية فيقود الفساد إلى الفشل فى جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة، وهو ما يؤدى إلى ضعف عام فى توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر وهدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزانة العامة، كذا هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لبروز المحسوبية والمحاباة فى شغل المناصب العامة، أما تأثيره على النواحى الإدارية، فيتمثل فى عدم احترام وقت العمل وامتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه (التهاون والتراخى)، وعدم الالتزام بتكليفات وتوجيهات الرؤساء، والغش فى إنجاز الأعمال وعدم تحمل المسئولية، وإصدار أوامر وتعليمات مخالفة للنظام والأعراف الوظيفية بهدف الإضرار بالصالح العام وتحقيق المصلحة الشخصية فضلاً عن عدم المحافظة على كرامة وهيبة الوظيفة العامة

والجمع بين وظيفتين فى نفس الوقت وسوء استخدام السلطة والوساطة والمحاباة وعدم العدالة فى التعامل مع الجمهور والانحرافات المالية وعدم الالتزام بالأحكام والقواعد والنصوص المالية العامة والخاصة بالمنظمة والإسراف وإهدار المال العام والجرائم الجنائية كالرشوة واختلاس المال العام والتزوير والإضرار بالمال العام وكافة التجاوزات الوظيفية.

وقد قامت جمهورية مصر العربية بتطوير وتحديث منظومتها التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد فتم إصدار قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية والذى احتوى على مواد تؤصل للعدالة والنزاهة والجدارة والشفافية ومكافحة الفساد ، وقانون تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة فى مجال العمل الأهلى، وقانون الاستثمار بهدف تبسيط الإجراءات والقضاء على البيروقراطية وكان له دور فاعل فى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وزيادة ثقة المستثمرين، فضلاً عن أثره المباشر فى تعديل تصنيف مصر فى بعض المؤشرات الدولية منها مؤشر سهولة الأعمال الصادر عن البنك الدولى، وقانون التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة والذى حل محل قانون المناقصات والمزايدات ليتوافق مع المعايير الدولية فى مجال المشتريات العمومية، كما تم إجراء تعديلات ببعض التشريعات منها قانون العقوبات الذى تضمن مواد من شأنها تجريم رشوة الموظف العام الأجنبى أو موظف المؤسسة الدولية العمومية، وقانون مكافحة غسل الأموال وتضمن مواد معنية بالتوسع فى جريمة المصدر لتشمل أى جناية أو جنحة وزيادة الجهات الملزمة بالإخطار بشبهة جريمة غسل أموال ، وقانونى الكسب غير المشروع والإجراءات الجنائية بإضافة مواد تُعنى بالتصالح مع المتهم فى جرائم العدوان على المال العام وتعديل مدة انقضاء الدعوى الجنائية بحيث تبدأ بعد ترك الموظف العام للخدمة ، فضلاً عن إعداد بعض مشروعات قوانين منها قانون حماية الشهود والمبلغين ، وقانون إتاحة وحرية تداول المعلومات، وقانون التعاون الدولى القضائى فى المسائل الجنائية.

قامت مصر بتطوير وتحديث منظومتها التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد فتم إصدار قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية والذى احتوى على مواد تؤصل للعدالة والنزاهة والجدارة والشفافية ومكافحة الفساد، وقانون تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة فى مجال العمل الأهلى، وقانون الاستثمار بهدف تبسيط الإجراءات والقضاء على البيروقراطية

ومع التطبيق العملى لمفاهيم وفصول الاتفاقية الأممية تأكد أن الضوابط والقواعد والإجراءات الاحترازية والتعديلات التشريعية التى نفذتها العديد من الدول لم تكن كافية لكبح جماح الفساد وتقويض الأفعال المؤثمة، وأن العلاج الأكثر فعالية هو إحداث حالة من التوافق المجتمعى يتم بثها بين الأفراد والجماعات والدول تهدف إلى رفض الفساد وإبراز صورته الحقيقية وتأثيره السلبى على كافة المستويات وكافة جوانب الحياة وكعادة جمهورية مصر العربية فى الريادة وتأكيداً على الإرادة السياسية الصادقة فى التصدى للفساد ومحاربته أعلن السيد/رئيس الجمهورية أن بناء الإنسان وتنمية قدراته من أهم أهداف المرحلة القادمة ، حيث شهدت مصر اهتماماً متنامياً بمكافحة الفساد وتطوراً ملحوظاً فى الجهود المبذولة فى تعزيز قيم النزاهة والشفافية ورفع الوعى لدى المواطنين بخطورة الفساد وآثاره، فقامت الدولة بالعديد من الإجراءات كان أبرزها إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته واللجنة الفرعية المنبثقة عنها، وأطلقت ونفذت إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد بمرحلتيها منذ عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠٢٢ ، وتكاتفت كافة وحدات الجهاز الإدارى للدولة وجهات إنفاذ القانون والمؤسسات السيادية والدينية ومنظمات المجتمع المدنى فى تنفيذ أهداف وإجراءات تلك الإستراتيجية والتى تمثلت رؤيتها فى التأكيد على رفض المجتمع للفساد وتدعيم قوة الجهاز الإدارى ليصبح أكثر كفاءة وفعالية، فأضحت الإستراتيجية رسالة للكافة تؤكد على أن النزاهة والشفافية والمساءلة من أولويات الدولة فى كافة المجالات تحقيقاً للتنمية المستدامة وصولاً إلى رفاهية المواطنين. تبنت هيئة الرقابة الإدارية فكر بناء الإنسان وتوسيع نطاق معارفه وإدراك الأثر السلبى للفساد على مقدراته الشخصية ومكتسبات الدولة، فقامت بالتعاون مع وزارة التخطيط بإعداد وتفعيل مدونة السلوك الوظيفى للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة وتطوير نسخة معدلة منها وطباعتها وتوزيعها بكافة وحدات الجهاز الإدارى للدولة وإتاحتها على المواقع الإلكترونى الخاصة بها وتدريب معظم العاملين عليها وإقرار جزاءات فى اللوائح الداخلية لمخالفيها، وفى ظل تنفيذ الإستراتيجية تابعت الهيئة قيام العديد من الجهات بإعداد مدونات سلوك تتفق مع طبيعة ووظائف العاملين بها فصدرت مدونات سلوك لأعضاء النيابة العامة، ولأعضاء النيابة الإدارية، وللدبلوماسيين والمبعوثين بوزارة الخارجية، وللعاملين بالبنك المركزى ، كما تعاونت الهيئة مع أحد منظمات المجتمع المدنى لإعداد دليل إرشادى لتطبيق ميثاق النزاهة بالقطاع الخاص، وتعاونت مع جامعة القاهرة لإعداد ميثاق أخلاقى للمجتمع الجامعى شمل ميثاق للطالب الجامعى ومدونة سلوك لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم. كما قامت الهيئة بالعديد من حملات التوعية الإعلامية بمخاطر الفساد وفق دراسة تشارك فيها خبراء الإعلام وعلماء النفس والاجتماع كان أولها إطلاق حملة على مدار عامى ٢٠١٥، ٢٠١٦ تحت شعار «مصر أقوى من الفساد» لتدعيم ثقة المواطن فى مؤسسات الدولة والتأكيد على الإرادة والقدرة للتصدى للفساد ، أعقبها عامى ٢٠١٧، ٢٠١٨ إطلاق الحملة الإعلامية الثانية بفكرة محورها «المرايا» حملت شعار «لو بصينا فى المرايا هى دى البداية» وشعار «أنت مراية نفسك» وبثها بكافة القنوات التليفزيونية والمحطات الإذاعية ومواقع التواصل الاجتماعى بهدف التأثير المباشر فى اتجاهات وسلوك المواطن ولتحريك ضمير المجتمع والتأكيد المسئولية المشتركة بين المواطن ومؤسسات الدولة فى الوقوف ضد الفساد، كما أطلقت عامى ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ حملة متعددة الإصدارات تحت شعار «إعرف حقك» لتعريف المواطن بحقوقه فى القوانين المختلفة وإدراكه بماهية بعض الجرائم بعينها وكيفية تجنبها كجرائم الرشوة والتزوير والنصب والاختلاس وجرائم الكسب غير المشروع وغسل الأموال والاتجار غير المشروع فى النقد الأجنبى بالمخالفة لقانون البنك المركزى وجرائم الاتجار فى البشر وفى الأعضاء البشرية. وإدراكاً من الهيئة أن نشء اليوم هم شباب الغد وقادة الوطن فى المستقبل ، فقد تعاونت الهيئة مع وزارة التربية والتعليم وقامت بتشكيل «اللجنة العليا لإعلاء وترسيخ القيم» وكان من أبرز إنجازاتها إعداد وثيقة المعايير القومية لرياض الأطفال والتى بنى على أساسها منهج رياض الأطفال بهدف دعم قيم المواطنة لدى النشء منها إكساب الطفل مبادئ الديمقراطية وآداب السلوك القويم مثل (الصدق/الأمانة/الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة) كما تم إعداد النشرات والمسابقات للطلاب والمعلمين لرفع الوعى والقيم لديهم، كذا تم تضمين العديد من المواد الدراسية بمختلف المراحل التعليمية مفاهيم ذات صلة بقيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد مثل التربية الدينية / الدراسات الاجتماعية / المواد الفلسفية والتربية الوطنية / علم النفس والتربية النفسية / اللغة العربية، فضلاً عن تضمين أغلفة الكتب الدراسية بعض الشعارات الوطنية والأخلاقية والشعارات الداعمة لرفض الفساد تعميقاً لقيم المواطنة والانتماء وبما يتناسب مع محتوى المادة العلمية وعمر الطالب.

من نتاج ما سردته نجد أن الفساد هو أكبر عائق يقف فى سبيل التنمية المستدامة وآفة كبيرة تقوض فرص الاستثمار ، وهذه المشكلة ليست حكراً على دولة بعينها ، ولكنها ظاهرة عالمية تمس كل المجتمعات والاقتصادات بنسب متفاوتة، وتتعامل معها كل دولة وفق ثقافتها ومدركاتها وإرادة قياداتها، ونحن على يقين أن الجهد الصادق فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته والذى تبذله هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع جهات إنفاذ القانون وكافة وحدات الجهاز الإدارى للدولة وبتوجيهات قائد أمين إرادته لا تلين، حريص بلا تهاون على مقدرات الوطن والمواطن سيكون لها بالغ الأثر فى تقويض الفساد ومحاصرته.

حفظ الله مصر

مكافحة الفساد فى مصر القديمة

كان إنسان الغابة يعيش فوق الأشجار نهارًا، وفى الكهوف ليلاً، يسطو، ويقتل، ويسرق، ويغتصب، كان فاسدًا، منذ عصر لوسى، وكردى من ملايين السنين، حتى عصر الكروماجنون (٤٠ ألف سنة مضت)! حتى لاحظ أن الميت يأتى له فى المنام، اعتقد هذا الإنسان البدائى أن الهواء أو الريح أو الروح التي تغادر الميت هى التي تزوره عند النوم! خاف كثيرًا، آمن أن هناك حياة بعد هذه الحياة، وأن هناك آلهة طيبة، وآلهة شريرة تؤذيه بالزلازل والحرائق والبراكين، فتقرب إليها بالأضاحى البشرية ثم الحيوانية حتى تكف غضبها عليه. الملاحظ أن كلمة TIRSPS أى روح من NOITARIPSER أى تنفس، وربما عبر هذا المعنى أبو الطيب المتنبى فى قولة: فما هذه الأرواح إلا من جَوِّهِ وما هذه الأجساد إلا من تربه!

د. وسيم السيسى

أستاذ جراحة الكلى والمسالك البولية
والباحث فى علم المصريات

خاف الإنسان البدائى هذه الأرواح، حتى أنه كان يخرج بالميت من فتحة فى جدار الكوخ، ويلف به سبع مرات حتى يضلله عن مكان الباب، ويذهب به بعيدًا عن مكان إقامته، ويدفنه، ويحيط مدفنه بالنباتات الشائكة حتى لا يعود إليه فى الأحلام.

تحدث كبير القبيلة إلى قبيلته أن الله يرى خيره كما يرى شره، وأن هناك جنة ونارا، ولم يكتف بهذا، بل وضع قانونًا أرضيًا للعقوبات، كما وعد بمكافأة وتكريم لصاحب الأعمال المصالحة.

تحول إنسان الغابة البدائى إلى إنسان له ظاهر الحضارة، والداخل جاهلية على حد تعبير نزار قبانى هذا التحول كان بقانون سماوى: جنة أو نار، قانون أرضى: حرية أو سجن أو إعدام.

كانت هذه الحقبة الزمنية من زمن الكروماجنون إلى زمن فجر الضمير، الأسرة الأولى- ٥٦١٩ ق.م مانيثون، كما سماها جيمس هنرى برستد، تسمى بـ «السعى الحضارى» لأنها بدون تدوين، بدأت حضارة مصر بالتدوين ٥٦١٩ ق.م الأسرة الأولى.

يقول الدكتور محمود السقا أستاذ القانون فى كلية الحقوق جامعة القاهرة فى كتابه الرائع :فلسفة وتاريخ القانون المصري القديم، كان القانون فى مصر القديمة مثاليًا فى قواعده، عالميًا فى مراميه، عادلًا فى أحكامه، نقيًا فى مبادئه، صافيًا فى مواده، دهشة للمؤرخين لأنه قام على دعامتين:

أ. العدل أساس الملك بين الحاكم والمحكوم.

ب. العدالة الاجتماعية فالكل أمام القانون سواء.

نجد خطاب العرش الذي يتلوه الملك على كبير الوزراء (رئيس الوزراء): أعلم أن الوزارة مرة الطعم وليست حلوة، أعلم أن الماء والهواء سوف ينتقلان إلى كل ما تفعل، إياك أن تقرب إنسانًا منك لأنه قريب منى، أو تبعد إنسانًا عنك لأنه بعيد عنى، بل ليكن المقرب منك أو البعد عنك بسبب الكفاءة وليس بسبب أى شىء آخر، اعلم أن احترام الناس لك لم

يأت إلا بإقامتك للعدل، إياك أن تفعل ما فعله كبير الوزراء خيتى من قبلك، مارس الظلم حتى يتصف بالعدل!
ظلم أهله وأعطى حقهم للغريب خوفًا من أن يتهم بأنه يحابى أهله ! ليكن نبراسك ربه العدالة ماعت، وأن تعطى لكل ذى حق حقه، ولا تفرق بين قريب أو غريب.
«جيمس هنرى برستد- فجر الضمير»
بنتاؤر ابن الملك رمسيس الثالث، اتهم بالخيانة، فتشكلت محكمة من خمسة عشر قاضيًا، حكموا عليه بالإعدام، ونفذ الحكم،اكتشفت المحكمة أن اثنين من القضاة كانا على علاقة بالقصر فحكموا عليهما بالإعدام، فانتحر القاضيان قبل تنفيذ الحكم!
لم يكن هناك محاماة قبل العصر الرومانى، كان من حق أى مصري أو مصرية الشكوى أمام المحكمة، كانت المرأة من حقها أن تشكو زوجها إذا صدرت منه قسوة باليد أو اللسان، فكان ينذر أول مرة، ويجلد ثانى مرة، يخلع ثالث مرة إذا طلبت الزوجة ذلك، بل كان هناك بند فى عقد الزواج على لسان الزوجة: إذا هجرتك كزوج، أرد لك مهرك ونصف ما جمعناه سويًا فى حياتنا الزوجية!
بل الأعجب والأجمل أن الابنة الصغرى على شرط أن تكون أكبر من ستة عشر عامًا، هى التي تقوم بتوزيع الثروة بالتساوى بين الأخوة والأخوات فى حالة وفاة الأب!
فهى الصغرى حتى لا يغتصب حقها الكبار، والابنة حتى لا يغتصب حقها الذكور.
كان من حق أى مصري أن يشكو لمحافظ الإقليم، ولنا فى قصة الفلاح الفصيح والتسع خطابات التي أرسلها لمحافظ وادى النطرون «رينسى بن ميرو»، لأن اللصوص سرقوا بضاعته، فكان الخطاب الأول تحفة أدبية رائعة: قلبك رمانة الميزان، لسانك المؤشر بالعدل، دع العدالة تهتف باسمك، عرض المحافظ هذا الخطاب على الملك، قال له: اقبض على اللصوص، ولا تخبر الفلاح بذلك حتى يكتب لنا أكثر من خطاب ! غضب الفلاح أخانوب، فكان الخطاب الثالث وما بعده قاسيًا! أعدل فما أنت بعادل، مالك بطىء فى استرداد حقوقى، هل يعينك الملك محافظًا على الإقليم حتى تكون معينًا للصوص وقطاع الطرق؟!
وحين أعلن الفلاح أنه سيغادر وادى النطرون لأن ربة العدالة ماعت غادرته، أعلن المحافظ للفلاح أنه عن قصد تعمد عدم الرد عليه حتى يكتب أكثر وأكثر!
من يصدق أن تحتمس الثالث مؤسس الإمبراطورية المصرية التي امتدت إلى ما بين النهرين شمالًا، برقة غربًا، إثيوبيا جنوبًا، أراد أن يغير فقرة فى القانون، فرفض قاضى القضاة قائلًا :لا يجب أن تعلو كلمة الحاكم فوق كلمة القانون، فاعتذر الإمبراطور العظيم!!
جونار ميردال عالم سويدى فى الاقتصاد السياسى، أراد أن يعرف العامل المشترك فى الدول الرخوة أى الفاشلة، فوجد أنه غياب سيادة القانون!
كان القانون فى مصر القديمة قطع اليد لمن يسرق أو يغش الميزان أو يأخذ رشوة أو يزور مستندات، أما عقوبة الزنا فكانت مائة جلدة مع جدع طرف الأنف.
أما عقوبة قطع اللسان فكانت لجريمة الخيانة الوطنية، أما قطع الأعضاء التناسلية فكانت لجريمة الاغتصاب، أمام جريمة البلطجة وقطع الطريق، فكانت قطع الذراع وإحدى الأذنين.
أول قانون لحقوق الإنسان «حور محب»: كانت مصر
أول قانون دولى «تحوت»: مصر
أول ميزان للعدالة أصبح فى العالم كله: مصر
أول قاضية نفراحى «NAFRAIHT» فى العالم: مصر
أول ملكة تحكم «ميرت نت»: للأسرة الأولى: مصر
أول تأمين صحى شامل: مصر
كان الطبيب لا يتقاضى أجرًا من المريض لأن الدولة كانت تكفل له حياة كريمة، بل كان لزامًا على الطبيب أن يسلم أى هدية تصله من المريض إلى بيت الحياة «كلية الطب» التى تخرج فيها.
جدير بالذكر أن المواطن كان لا يتحمل أى رسوم للمحاكم.
كانت من ضمن النصائح للقاضى: أيها القاضى الذى تحكم بين الناس فى الدنيا، سوف يحاكمك الله فى الآخرة على أحكامك، كما كان هناك مفتشون على المحاكم حتى يتأكدوا أن كل الأمور تسير وفق القانون، كما كان البت فى الأحكام سريعا، وقدرة الدولة على تنفيذ الأحكام دون إبطاء بما أدى إلى الابتعاد عن العنف أو الثأر عند المواطنين.
قالت كارين شوبارت عمدة برلين الحالية كيف كان سيكون شكل العالم الآن.. لو لم تكن الحضارة المصرية القديمة، كما قال والاس بادج عالم المصريات البريطانى نحن فى حاجة إلى قرنين من الزمان حتى نصل إلى هذا المستوى الرفيع من الحضارة الإنسانية.
مصر حاربت الفساد بالقانون، والأخلاق، كان كل مصري وكل مصرية يعرفون أنهم سيحاكمون أمام ٤٢ قاضيا بعد الموت، وعلى كل فرد أن يقر أمام القضاة أنه لم يرتكب ٤٢ خطيئة، كما يعترف أنه فعل ٤٢ عملاً من أعمال الخير، إليكم أمثلة من الاعتراف الإنكارى:
أنا لم أكن سببًا فى دموع إنسان، ولا شقاء حيوان، كما لم أعذب نابتًا بأن نسيت أن أسقيه ماء، أنا لم أكذب، ولم أسرق، ولم أقتل، أنا لم أتعال على غيرى بسبب علو منصبى، ولم أرفع صوتى على غيرى أثناء الحوار، أنا لم أتحدث عن غيرى بالسوء، أنا لم أجعل الغيرة تنهش قلبى، أنا لم ألوث مياه النيل، ولم أحرم إنسانًا من حريته، أنا لم أتعلق بمغريات العالم بسلاسل من ذهب.

مصر حاربت الفساد بالقانون، والأخلاق، كان كل مصري وكل مصرية يعرفون أنهم سيحاكمون أمام ٤٢ قاضيا بعد الموت، وعلى كل فرد أن يقر أمام القضاة أنه لم يرتكب ٤٢ خطيئة، كما يعترف أنه فعل ٤٢ عملاً من أعمال الخير

وإليكم أمثلة الاعتراف الإيجابى:
أنا كنت عينًا للأعمى، ويدًا للمشلول، ورجلًا للكسيح، وأبًا لليتيم، أنا كنت أحب الناس جميعا، وأذكر محاسنهم، أنا كنت أحترم عقائد غيرى، أنا كنت أذكر الله دائمًا، أنا كنت سببًا فى فرح قلب أمى، ورضاء أبى، أنا كنت أعطى خبزًا وفاكهة من أرضى للمحتاج، أنا قلبى نقى، أنا يداى طاهرتان.
هذا القانون الأخلاقى الرائع الذى يحاسب به كل مصرى أو مصرية أمام محكمة العدل الإلهية، كانت يقضى على كل فساد، لذا قالها أفلاطون الذى علمناه الفلسفة ١٣ سنة: ما من علم لدينا إلا وقد أخذناه عن مصر، كما جاء سولون إلى مصر، واعتنق الأمونية، وعلمناه القانون، وقال ربت «طبطب» على كتفى أحد الكهنة فى مصر وقال: أنتم اليونانيون أطفال بالنسبة لنا، كما قال جان فرانسوا شامبليون: يتداعى الخيال ويسقط بلا حراك تحت أقدار الحضارة المصرية القديمة: كان أمير الشعراء أحمد شوقى على حق حين قال عن مصر والمصريين:

مشت بمنارهم فى الأرض روما
ومن أنوارهم قبست أثينا
تعالى الله كأن السحر فيهم
أليسوا للحجارة مُنطقينا

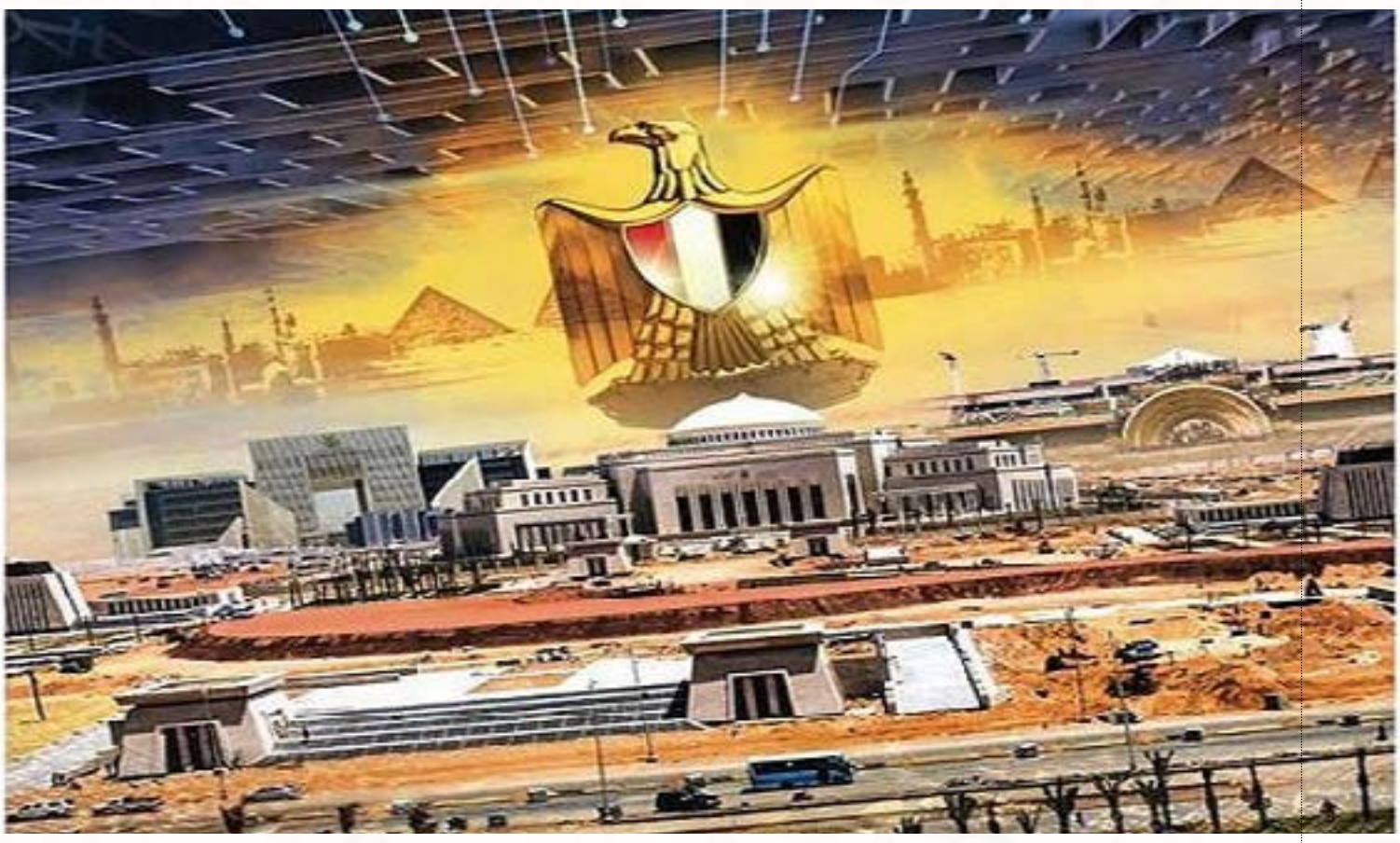

مصر: مرحلة تاريخية جديدة

حققت مصر إنجازات هامة وتاريخية خلال السنوات الماضية منذ ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وبشكل خاص منذ تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى رئاسة الجمهورية منذ سنوات سبع.

هناك مجموعة من الحقائق عما حدث خلال هذه المرحلة من تاريخ مصر.

د. عبد المنعم سعيد
المفكر السياسى عضو مجلس الشيوخ

أولها أن مرحلة «تثبيت» أركان الدولة قد نجحت وفى خلال فترة زمنية معقولة بعد فترة من الفوران والإرهاب.

وثانيها أن الدولة نجحت فى أن تحافظ على معدلات معقولة من النمو حتى بعد أن ألمت بالعالم جائحة عصفت بالاقتصاد العالمى، وفى عامها الثانى فإنها رغم التراجع لا تزال معنا.

وثالثها أن مصر من الناحية «الجيو سياسية» فى إقليمها قد حققت نجاحات لا يمكن تجاهلها فى الإقليم الصعب الذى نعيش فيه خاصة فى ليبيا والسودان وغزة. إن التغييرات الداخلية والخارجية فى مصر الآن تفتح الباب لانطلاقة كبيرة سماها الرئيس السيسى الجمهورية الثانية، وفى الواقع فإنها تعطى فرصا كثيرة وجديدة. ولكن قبل أن أتحدث عن الجمهورية الجديدة دعونا نلقى نظرة على الجمهورية الأولى التى شارك فى بنائها وافتداها رجال عظام كان فى الطليعة منهم رجال هذه الهيئة الموقرة التى نحتفل بعيدها اليوم.

الجمهورية الأولى:

بعد سبع سنوات مرت على تولى الرئيس السيسى للسلطة، فإنه ظل يشير باستمرار إلى عملية عميقة للانتقال المصرى من حالته التى جعلته بعيدا عن صفوف الدول المتقدمة إلى أن يكون فى المقدمة منها. وفى رؤية ٢٠٣٠ جرى النص على أنه مع حلول عام ٢٠٣٠ فإن مصر ينبغى عليها أن تكون واقعة بين الثلاثين دولة الأولى فى العالم. ومؤخرا أعلن الرئيس السيسى أن مصر مع افتتاح العاصمة الإدارية الجديدة سوف تشهد مولد «جمهورية ثانية».

الانتقال من الجمهورية الأولى للثانية يقوم على مبدأ فى الفكر الفلسفى يقول إن التغيرات «الكمية» عند تصاعدها إلى مراحل أعلى تصبح تغيرات «نوعية» تمثل مرحلة مختلفة جذريا عن المرحلة السابقة. وخلال السنوات السبع السابقة شهدت مصر تغييرات كبيرة فى بنيتها الأساسية، وفى فتح ملفات تنموية طال انتظار فتحها، كما دخلت مصر فى مجالات كبيرة من التعليم إلى الصحة إلى إصلاح الجهاز الإدارى

للدولة وحمايته من الفساد. وكان أهم ملامحها

أولا تغيير الخريطة أو الجغرافيا التنموية المصرية من التمحور حول نهر النيل الذى اعتمدت مصر عليه لآلاف السنين إلى البحار الواسعة ماء وضفافا المحيطة بالدولة.

وثانيا ساعة هذه النقلة التاريخية من النهر إلى البحر جرى اختراق الأراضى المصرية من سيناء إلى الصحراء الغربية وهو ما يجرى من إقامة لمدن جديدة وإقامة الأنفاق والطرق لتأكيد ارتباط البلاد ببعضها البعض.

وثالثا «إدارة الثروة وليس إدارة الفقر» فقد درجت الدولة المصرية خلال العقود الماضية على سياسات اقتصادية تمنع التراكم الرأسمالى، وتركز على محاولة حماية الفقراء، عملت الجمهورية الأولى على تنمية «الثروة» وتعظيم مزايا مصر التنافسية إزاء العالم الخارجى فى السلع والبضائع والخدمات والتكنولوجيا.

ورابعا السعى نحو زيادة الصادرات فتكون التنمية من أجل التصدير جنبا إلى جنب مع سياسة الإحلال محل الواردات.

وخامسا يركز على «السوفتوير» الذى يكفل التشغيل والفاعلية لكل ما سبق من خلال مراجعة التشريعات وتحسين السياسات الخاصة بالصحة والتعليم والثقافة، وإحاطة ذلك كله باستراتيجية لرقمنة الدولة تكفل سلامة قراراتها وتحسين أدائها، ودخولها إلى العالم المعاصر.

وسادسا يؤكد أن عناصر القوة المصرية ليست «صلبة» فقط من القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية، ولكنها ناعمة أيضا متمثلة فى تاريخها وجغرافيتها وفكرها وإعلامها وفنونها وأدبها ومتاحفها، التى لا يماثلها وجود فى دول المنطقة الأخرى.

وسابعا إشعال شرارة تجديد الفكر المصرى سواء كان دينيا أو مدنيا لكى يكون تقدميا يأخذ مصر إلى الأمام وليس إلى الخلف، والى مستقبل مشرق وليس إلى ماض مظلم.

عناصر القوة المصرية ليست «صلبة» فقط من القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية، ولكنها ناعمة أيضا متمثلة فى تاريخها وجغرافيتها وفكرها وإعلامها وفنونها وأدبها ومتاحفها، التى لا يماثلها وجود فى دول المنطقة الأخرى

الجمهورية الثانية

والحقيقة هى أن الجمهورية الجديدة ولدت من رحم الجمهورية الأولى، وسوف يجد المؤرخون أن حدثا هاما جرى فى مصر، ربما كان موعد البشارة والوعد. فقد وصفت مجلة «الناس The People» الأشهر فى الولايات المتحدة الأمريكية حدث نقل ٢٢ مومياء مصرية من المتحف المصرى فى ميدان التحرير بأنه واحد من تلك الأحداث التى «تحدث فى حياة الإنسان مرة واحدة». التعبير على هذا النحو يسجل للحظة فارقة لا تتكرر كثيرا من حيث الجمال والكمال والمتعة؛ ولكنها فى حياة الشعوب تشكل لحظة فارقة ومضيئة على تحول كبير يمثل حالة فارقة يجرى فيها انتقال كبير يعنى بالنسبة لمصر بزوغ الفجر على جمهورية جديدة لا تقبل بأقل من المستوى الرائع الذى تبدى خلال عملية الانتقال من متحف إلى آخر. ما حدث خلال ساعتين تقريبا مساء يوم السبت الثالث من أبريل ٢٠٢١ وبدءا من الساعة السادسة والنصف لحظة غروب شمس القاهرة وقفت مصر والعالم مشدوهين أمام ما حدث من عرض أخاذ شكل مفاجأة لكثيرين سواء كانوا من الأعداء أو الخصوم الذين لا يريدون لمصر خيرا، أو الأصدقاء والأحباء الذين تخوفوا من خيبة أمل. ما حدث فعليا هو أن طاقة جبارة من التاريخ العظيم، والفنون الخلاقة، وتحالف رائع من قوى مصر الناعمة والصلبة، انطلقت لكى تحل محل قرص الشمس الذاهب بأقراص شمس وضاءة من القدرة والعذوبة والجمال. كانت مصر فى أحسن حالاتها، وكأنها رغم آلاف السنين التى تبعث الحياة فى الموتى، تظهر شابة مرة أخرى، قوية وعفيه، بأبنائها الموهوبين، وقيادتها ذات العزم، وجيشها الحازم فى حماية الركب ومن ورائه الأمة، وشعبها الذى احترم الحدث وحرمة فنونه، فلم يتزاحم أو يتكالب وإنما جلس مشدوها ينظر لمولد فجر جديد.

وربما لم تكن هناك مصادفة أن الرئيس السيسى أعلن أن افتتاح العاصمة الإدارية سوف يكون موعد ميلاد الجمهورية الثانية، حيث سيكون الموعد نوعا من إشهار التحول النوعى للتراكمات الكمية السابقة ليس فقط فى مجال توسيع المعمور المصرى، وإنما فى التحديث الكامل للبنية الأساسية التى باتت قادرة على تحمل ما سوف يأتى من تحديثات كيفية.

وإذا كان البرنامج الجديد للإصلاح الهيكلى للاقتصاد المصرى وفقا للاتفاق مع صندوق النقد الدولى من حيث التشريعات والمحفزات لتوسيع دور القطاع الخاص فى الاقتصاد القومى وزيادة كفاءة الاقتصاد بوجه عام، فإن الجمهورية الثانية لابد لها وأن تشمل تغيرات نوعية.

أولها: إعادة توزيع السكان بالانتقال إلى المدن الجديدة وسيناء والوادى الجديد والساحل الشمالى، وهو ما سوف يخلق خريطة جغرافية وديمغرافية جديدة لمصر لم تعرفها خلال الألفيات السابقة من عمرها.

وثانيها: أنه طبقا لذلك فإن تغييرا نوعيا فى البناء الإدارى للدولة والقائم على ٢٧ محافظة لابد أن يشكل استجابة جديدة ليس فقط فى العدد وإنما فى طبيعة العلاقة القائمة بين المركز فى العاصمة والأطراف.

وثالثها: تفعيل المادة ٢٤٨ من الدستور الخاصة بتطوير النظام السياسى وتوسيع النطاق الديمقراطى للدولة.

ورابعها: الاستجابة للتطورات التكنولوجية العالمية الجديدة، فلم يعد ممكنا أن تتخلف مصر عن الثورات الصناعية والتكنولوجية الكبرى فى عالمها كما حدث من قبل مع الثورات الصناعية السابقة.

بقيت كلمة أخيرة واجبة وقد احتفلنا منذ شهور قليلة بالعيد السابع والخمسين لهذه المؤسسة العملاقة ودورها الكبير فى هذه النقلة الجبارة فى تاريخ مصر، فإن دور الهيئة فى مقاومة الفساد معلوم ومقدر، وبالفعل فإن تحقيق التقدم فى ترتيب مصر فى التقارير الدولية الخاصة بمحاربة الفساد تشهد للهيئة وقياداتها. لقد كان شائعا فى أزمنة سابقة القول أين تذهب أموال الدولة، والآن فإن القول الذائع هو من أين تأتى الأموال لكل ما يتحقق على أرض مصر. الفارق بين هذا وذاك يشهد لدور الهيئة فى تحجيم الفساد وضربه ضربات موجعة تقدم للمثال المطلوب، والنزاهة المرجوة، فى كل من يعمل ويتولى القيادة. لم يكن لعشرات من المشروعات العملاقة أن تنجز فى أزمنة قياسية، وبالتكلفة الحقيقية ما لم يكن هناك رجال الهيئة العظام الذين يكافحون ويعملون وفقا لمعايير عالمية فى مكافحة الفساد.

إن الجمهورية الثانية لابد لها وأن تشمل تغيرات نوعية فى مقدمتها إعادة توزيع السكان بالانتقال إلى المدن الجديدة وسيناء والوادى الجديد والساحل الشمالى، وهو ما سوف يخلق خريطة جغرافية وديمغرافية جديدة لمصر لم تعرفها خلال الألفيات السابقة من عمرها.

الهيئة أيضا على رأس التاريخ عندما بدأت فى التجهيز للانتقال إلى العاصمة الإدارية بتدريب ٢٧ ألف موظف سوف يكونون رأس الحربة فى الانتقال إلى الجمهورية الجديدة. الهيئة لعبت أدواراً هامة فى إعداد مصر لعصر قادم من خلال ما قدمته من بنية معلوماتية لم تحصل عليها مصر من قبل، وبالمشاركة بالجهد الكبير فى رقمنة الدولة ودخولها إلى القرن الواحد والعشرين.

المقال مأخوذ عن الكلمة التى ألقاها ضمن فعاليات الندوة الثقافية المقامة بهيئة الرقابة الإدارية بمناسبة العيد رقم ٥٧ بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠٢١.

للتواصل مع
هيئة الرقابة الإدارية

موقع الهيئة الإلكترونى:
www.aca.gov.eg

للتواصل مع مسئولى الهيئة بالمقر الرئيسى أو المقار الفرعية:
يراجع موقع الهيئة الإلكترونى

الاتصال على الخط الساخن رقم:
16100

البريد المصرى / التلغراف

موقع الهيئة على مواقع التواصل الإجتماعى:
facebook/ACAEGYPT

فاكس المقر الرئيسى للهيئة:
0222915403

فاكسات المقار الإقليمية بمكاتب الهيئة بالمحافظات : يراجع موقع الهيئة الإلكترونى

الالتزام بالتميز

COMMITTED TO EXCELLENCE

للتواصل مع مسئولي الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد:
يراجع موقع الأكاديمية الإلكترونى
academy.aca.gov.eg

للتواصل مع الأكاديمية عبر البريد الإلكترونى:
national.anticorruption.academy@aca.gov.eg

للتواصل مع المجلة عبر البريد الإلكترونى:
Damir_alwatan@aca.gov.eg

مصر دائماً
الرقابة الإدارية
الاكاديمية الوطنية
لمكافحة الفساد
EACA
مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد
CRSPCC